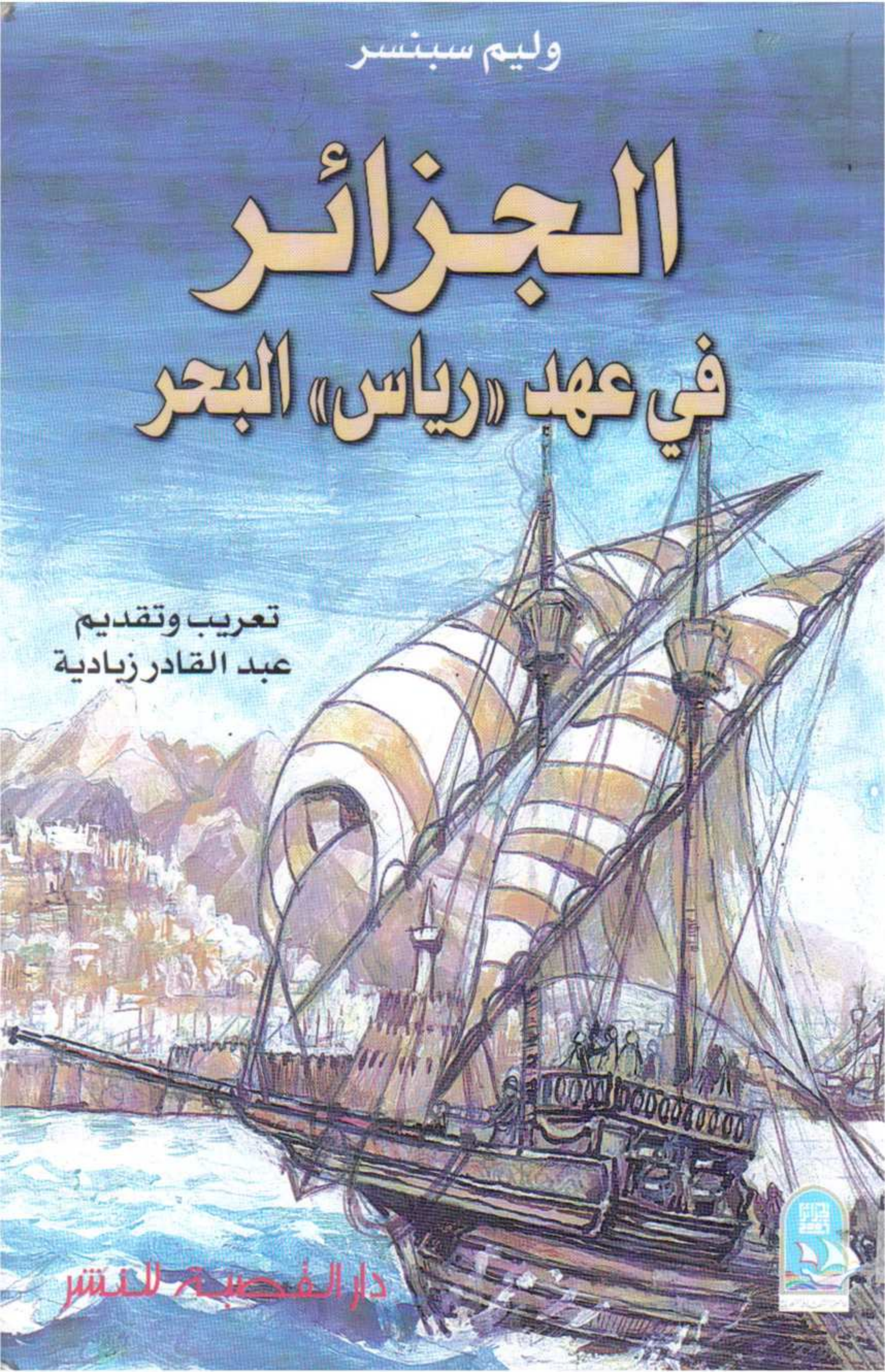


وليم سبنسر
الجزائر
في عهد «رياس» البحر
تعريب وتقديم
عبد القادر زبادية
دار القصبة للنشر

الجزائر في عهد «رياس» البحر

وَليم سبَنسَرْ
أستاذ التاريخ الحديث في جامعة فلوريدا
(الولايات المتحدة الأمريكية)

الجزائر في عهد «رياس» البحر

تعريب وتقديم: الدكتور عبد القادر زبادية
أستاذ التاريخ الحديث في جامعة الجزائر



دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر

دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
تدمك : 3 – 695 – 64 – 9961 – 978
الإيداع القانوني 3708 – 2007

تقديم

يذهب أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في حديثه عن الكتب إلى تشبيهها بالناس، فمنها السيد الوقور، ومنها، ... إلخ. وإذا أردنا إقتفاء أثر الجاحظ في خصوص هذا الكتاب، أمكننا إعتباره ضمن الصنف الجيد من الكتب، ولعل من أبرز عناصر الجودة فيه ما يمكن لنا إجماله في النقاط التالية:

1 ـ الوصف التحليلي المختصر وغير المخل للوضعية الخاصة للجزائر خلال العهد العثماني، فقد خضعت البلاد إلى الحكم العثماني بفعل الظروف، ثم سلكت لنفسها طريقا إختلف عن بقية الولايات العثمانية التي كان العثمانيون يشرفون عليها اشرافا مباشرا، وقد أوضح المؤلف هذه الحقيقة بكثير من التفصيل على إمتداد كل فصول الكتاب، وأثبت من خلاله أن الجزائر كانت تتمتع بإستقلالها، وكان حكامها لا يراعون في سياستهم الداخلية والخارجية أكثر من ظروفهم ومصلحة البلاد كما كانوا يرونها، وإلى جانب ذلك فقد كان لديهم إحترام خاص ومستمر لمنصب (الخلافة) العثمانية في القسطنطينية، وكانوا يسرعون لنجدته

كلما طلب منهم ذلك، وبهذه الصورة فقد كان تواجدهم إلى جانبه يشكل عاملا فعالا لمساعدة الأسطول العثماني في الإحراز على النصر، وبقي الأمر كذلك حتى حلت الكارثة بالطرفين معا، وذلك في معركة (نافارين) التي مهدت الطريق للفرنسيين كي يتجرأوا على غزو الجزائر بعد ذلك بثلاث سنوات، وهي المناسبة التي كانوا يترقبونها بفارغ الصبر منذ أن كلفهم سريا حكام أوروبا بالقيام بعمل إنتقامي رادع ضد الجزائر في مؤتمر فيينا الشهير.

إن أهمية هذه الحقيقة لا تكمن في كونها جديدة بالنسبة للمؤرخ المختص، ولكن شخصية المؤلف كأستاذ بارز مختص وتحليلاته الموثقة في الموضوع قد تعتبر بمثابة شهادة لا يمكن تجاوزها بأي حال عن طبيعة تاريخ العهد العثماني في الجزائر، وهنا يوجد معنى الجدة بالفعل.

2 . إن معظم الكتب التي تناولت تاريخ الجزائر في العهد العثماني إنما يكاد مؤلفوها يقتصرون حتى الآن على إستكناه الحقائق من الوثائق الفرنسية وحدها تقريبا، أو أنهم يضيفون إليها بعض الوثائق العثمانية، أو أنهم يعتمدون على هذه الأخيرة بشكل أكثر، وهكذا فلأول مرة فيما نعلم، نجد كتابا يعتمد مؤلفه في جميع فصوله على أنواع الوثائق المتعلقة بموضوعه كلها، فقد إستعمل المؤلف الوثائق الإيطالية والإسبانية والفرنسية والإنكليزية والعثمانية، وهو بهذا يثبت لنا مدى جدارة عمله هذا بالإهتمام، ويبعثنا على الثقة والإطمئنان إلى تحليلاته القيمة، وعباراته المتزنة والعميقة.

3 ـ في البيبليوغرافيا التي أثبتها المؤلف في آخر الكتاب، نجده يعمد إلى التعليق على بعض أمهات الكتب الهامة التي ظهرت في هذا الموضوع ويعطينا فكرة عن عنصر النقص في كل منها، ذلك أن زاد المؤرخ الباحث هو وثائقه، نوعيتها ومدى شمولها، ولذلك فإن المؤلف إنطلاقا من هذه الحقيقة نجده إنما يحصر في تعليقاته على تلك الكتب، عناصر النقص في عدم شمولية الوثائق المستعملة فيها .

4 ـ وبإختصار، فإن هذا الكتاب الذي حبرته يد مؤرخ مختص باحث، هو آخر ما ظهر في هذا الموضوع باللغة الإنكليزية، فقد خرج من المطبعة في سنة 1977 فقط. وهو وإن جاءت بعض فصوله في شكل تحليلات عامة إلا أن كثيرا من التفاصيل قد إحتوتها بعض فصوله الأخرى أيضا، ولهذا فهو يجمع بين التعميم الدقيق وبين التفصيل التحليلي، فهو جدّي في محتواه وجديد في آن واحد، نأمل أن يستفيد منه القارئ الكريم بقدر ما بذل فيه مؤلفه من جهد مشكور .

مقدمة المؤلف

إن قصة مدينة الجزائر لهي إحدى الغرائب في حوليات حضارات البحر الأبيض المتوسط، ولا تزال الأصول الأولى لعمرانها يحيطها الغموض، كما أن درجتها وسط كل من المدن القديمة والإسلامية ظلت غير ذات أهمية خلال الأحقاب الرومانية والبيزنطية والوندالية وخلال سيطرة العرب على الشواطئ الجنوبية لـ «البحر الكبير». إلا أن تلك الألف سنة من الغموض قد انتهت بسرعة عندما تطورت المدينة إلى قوة بحرية قاهرة في المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فلم تكن مدينة الجزائر مرعبة للأمم والشعوب المسيحية أكثر من رئيسها الإسمي، الباب العالي فقط ولكنها إستمرت توحي بجو من الأجبار والرهبة خلال الفترة الطويلة لتدهور القوة العثمانية، إن مدينة الجزائر كعاصمة لدولة مستقرة وقوية في شمال إفريقيا قد مثلت إلى جانب تونس وطرابلس طرف القوة الإسلامية العثمانية القاطع والمنهمك في المقارعة الصليبية ضد المسيحية، كالشفرة الحادة المدفوعة بعمق في التراب المسيحي.

لقد جاء أحد العناصر في تصاعد مدينة الجزائر السريع نحو الشهرة كنتيجة للقرار السياسي من جانب العثمانيين في تقديم مصالحهم ضد أعدائهم المسيحيين عن طريق إستعمال قواعد الأرض الإفريقية. وإن العثمانيين على خلاف سابقيهم من المسلمين العرب والبربر الذين كانوا قد أضرموا المعارك من قواعد تلك الأرض نفسها ضد الكفار، لم يكونوا مهتمين بالدرجة الأولى بالحصول على أراضي المسيحيين على الشواطئ المقابلة للبحر الأبيض المتوسط، إن الواجب العثماني كان يتضمن في المقام الأول إسترجاع موانيء الشمال الإفريقي المحتلة من طرف الإسبان كأجزاء من بلاد الإسلام التقليدية ومثلها الجزر الحامية مثل جربة في مقابل شاطئ البلاد التونسية. وكان تشكيل جيش بحري فعال ليضاهي في البحر النجاح المطرد لجيوش البر العثمانية في شرق أوروبا معناه الكبير فيما يتعلق بالإستراتيجية الكبيرة للعثمانيين، لأن ذلك مما يضمن لهم تغلب الإمبراطورية على أعدائها المسيحيين. وقد أعطت موانيء الشمال الإفريقي أحسن الإمكانيات لتطور هذه السياسة، وأكثر من ذلك فإن كونها في يد الإسبان يمكن من وضعها أهدافا للجهاد (الحرب المقدسة) وهي التي إعتنقها العثمانيون بعاطفة شديدة.

إن الإستراتيجية البحرية للعثمانيين هي المسؤولة في المقام الأول عن ظهور مدينة الجزائر كقوة من الدرجة الأولى. ونظرا لما كان ينقص العثمانيين من تراث أو كفاءة في العمل البحري

فقد إستعملوا القوة ليملكوا الزعامة في العالم الإسلامي متمركزة في مليكهم Padishah باديشاه كخليفة ليكسبوا ولاء وخدمات ضباط البحر المسلمين من جميع أطراف البحر الأبيض المتوسط. وإنه من خلال تدخل مادة عقيدة هي الجهاد فإن مهنة القرصنة الشريفة في القديم قد أصبغ عليها طابع شرعي، وبهذا فإن القرصان الذين كانوا يهجمون علي حمولات السفن العائدة لأعلام كثيرة قد وجدوا أنفسهم محصورين لكنهم مجازون أكثر من خلال ما تعطيهم الدولة من راتب وتسهيلات وخدمات يضاف إلي ذلك شرف خدمتهم للسلطان الخليفة وقد كانت فرص الصعود في مراتب ضباط الأسطول العثماني الحديث النشأة متوفرة لكل الرجال ذوي الكفاءة والجرأة، بما فيها أعلى رتبة وهي رتبة Kapudan Derya (أميرال البحر) فقد كانت في متناول أي قرصان قبطان.

لقد أثبتت ملاحظات كل من الأوروبيين والرسميين العثمانيين الذين كانوا يتعاملون معهم، أن قرصان مدينة الجزائر كانوا أفضل أثناء قيامهم بواجبهم من أي فريق آخر، ولذا فقد وصل من بين قبطاناتهم أكثر إلى أعلى المراتب في الأسطول، وتحتوي الأرشيفات العثمانية على العديد من التفاصيل لقضايا طلب الزيادة في الأجور والعوائد من الخزينة الإمبراطورية لقراصنة بصورة فردية، ومثل تلك المطالب كان يستجاب لها بصورة دائمة. وما وصلت إليه مدينة الجزائر يصبح أكثر معنى حينما نقارنها بما فيها، فقد ظل تاريخ المدينة ينبئ عن

مركانتيلية متواضعة حتى حملة بربروسا الذين زودوها بمؤسسة قرصانية جاهزة.[1]

وفوق هذا فإن دور مدينة الجزائر في حضارة البحر الأبيض المتوسط سيبقى غير واضح إذا قيس هو وحده في نطاق السياسة الخارجية العثمانية المنفذة من طرف القرصان، إن عصر القرصنة، وهو فترة العظمة بالنسبة لشمال إفريقيا التركي وعلى رأسه دولة مدينة الجزائر قد اختفى بالسرعة التي بزغ بها، ولهذا فإن غريبة بروز مدينة الجزائر يضاهيها إنحدارها (السريع) إلى الظلام. إن الجنود الفرنسيين في ثيابهم الحمراء الناصعة لم يكونوا أكثر تأكدا من حكومتهم بما أنجزوه عمليا حينما حققوا أسطورة قديمة عن احتلالهم للمدينة بمهاجمتهم لها من الخلف سنة 1830. ولكن رغبة الدول الأوروبية الأخرى في إعطاء فرنسا يدا طليقة على شمال إفريقيا وعدم قدرة السياسة العثمانية قد تظافرتا في وقت فصل بلاد الجزائر عن أيالة مدينة الجزائر.

وقد خلفت دولة القراصنة التي وصفها الفرنسيون بـ (الفوضى) و(اللامسؤولية) ولاية تابعة للوطن الأم نشيطة وعاملة. وإن (سوء الإدارة) التركية كان هو النغمة التي ترددت بشكل واسع كسبب أساسي للتأخر السياسي والإقتصادي

---

1. الإخوان بربروسا الذين جاءوا للجزائر هم: عروج، خير الدين وإسحاق، وقد توفي كل من إسحاق وعروج في البداية، وتولى خير الدين حكم الجزائر سنة 1518 فتمكن من التغلب على الصعاب بفضل مساعدة الباب العالي وحنكة خير الدين وتعاون الفئة المستنيرة من العلماء معه. (المترجم)

المنسوبين للشمال الإفريقي، وقد أصبح من المحقق أيضا أن الجزائر كانت تشكل جزءا من الماضي الأوروبي المخجل الذي كان ملوك أوروبا المنقسمون والمتناحرون خلاله يتنافسون على الأراضي والشهرة وقرصان الجزائر يهجمون عليهم. وقد ذهبت نداءات آخر داي للإعتراف به أو لطلب النجدة دون أن تلقى أي أذن صاغية ومات كمتقاعد غير مرغوب فيه لدى محمد علي. وبعد قرن من الإحتلال أصبحت تلك (المدينة المحروسة) في تقاليد البحر الأبيض المتوسط بمثابة إحدى المدن البورجوازية في الأقاليم الفرنسية وأراضيها الداخلية لا يمكن تفريقها عن أي منطقة زراعية أخرى وغنية في الوطن الأم. وقد خلف أولئك العديد من الرجال الذين كثيرا ما كانوا قد إزدحموا في تلك الشوارع الضيقة لعاصمة القرصان من كل الأمم بعض الزوار من أغنياء أوروبا الذين هربوا من شتاء الشمال اللاذع وإلى جانبهم البورجوازية الفرنسية المقيمة.

إن الجهود الكبيرة التي تم بواسطتها تحويل جزائر القرصنة إلى الجزائر الفرنسية بالإضافة إلى القضاء الكلي على دولة الجزائر لا يجب أن يخفي أبدا الواقع المتمثل في المساهمات الهامة لتلك الأيالة في تطور الشمال الإفريقي ومكانته في حضارة البحر الأبيض المتوسط. إن الوثائق الرسمية، الفرنسية والعثمانية بالدرجة الأولى، يضاف إليها تقارير الزائرين الآخرين، تعطي صورة مختلفة للجزائر. فتتفق كل من شهادات المسيحيين والمسلمين على إعطاء الدولة (الجزائرية) علامات

مرتفعة لما عرفته من الإنضباط والإستقرار وإحترام القانون والإرتباط الإجتماعي والمستوى الثقافي الذي بلغته. وقد كانت مدينة الجزائر معروفة جدا لدى سكان القسطنطينية كمركز لأكثر الجيوش نجاحا في الأسطول العثماني، كما قامت المدينة بدور مماثل كمركز لإدخال العادات وأنماط الألبسة والتقاليد التركية إلى شمال إفريقيا. وأثبتت الحقائق الوثائقية والمراسلات الدبلوماسية والمسكوكات الإرتباط القوي للدولة الجزائرية بمنصب السلطنة العثماني. وقد جلبت غزوات القرصان الغني الإقتصادي والثقافي بصورة غير مباشرة لمدينة الجزائر وهذا بالرغم من أن قاعدتها التركية من حيث الهيكل العام لم يطرأ عليها أي تغيير خلال ثلاثة قرون لوجودها. وقد كانت الأتاوات مصدر تشكي وتضايق لكل الأضداد الأوروبيين الذين لم يكونوا ليشكوا لحظة في منجزات مدينة الجزائر.

وربما كان مفتاح عظمة الجزائر في عصر القرصنة يكمن في الوضعية الجذابة الخاصة بها. فقد كانت تبرز صورة وحيدة من نوعها في تاريخ البحر الأبيض المتوسط. وقد أعطى أحد نبلاء فرنسا، وهو السيد دوغرامي حينما كان في طريقه سنة 1619 إلى القسطنطينية في مهمة رسمية إنطباعا حيا عن تلك الجاذبية التي كانت لمدينة الجزائر في عز قوتها. (مدينة الجزائر ذلك السوط المسلط على العالم المسيحي، إنها رعب أوروبا ولجام إيطاليا وإسبانيا وصاحبة الأمر في الجزر). وإن عدم قدرة الأوروبيين على النيل من الجزائر عن طريق القنبلة

البحرية قد ساعد المدينة على الإحتفاظ بذلك الحمل الثقيل عليهم والعجيب. أما بالنسبة للحكام الأوروبيين فإن رؤساء دولة الجزائر كانوا دائما (سادة لامعين وعظماء)، عاصمتهم (جد محروسة) و(مكان يقظة دائمة وحرب ضد الكفار).

لقد حافظت الجزائر على وضعيتها القانونية في البحر الأبيض المتوسط بناء على مساهمتها وعلى إستغلالات القرصان. فمن خلال حكومة الأيالة إستطاعات المؤسسات العثمانية أن تأتي بالإستقرار للشمال الإفريقي. وأدى كل من توارد الموظفين من الأناضول والإرتباط بالباب العالي إلى إدخال عناصر كثيرة من محتويات الحضارة العثمانية إلى غرب البحر الأبيض المتوسط، وقد نتج عن معارك القراصنة إمتزاج الأسلوب العثماني مع المغربي الساذج (شمال إفريقيا) والأوروبي، سواء فيما يتعلق بالأنماط الإجتماعية أو الهندسية المعمارية أو المهارات اليدوية وما إليها. وأن وجود طريقة منتظمة لجمع الضرائب ووجود فلاحة كفاف فعالة وكذلك التجارة المنتظمة جدا وفق القانون بالإضافة إلى الفوائد التي كان يجلبها القرصان للأيالة كل ذلك أدى إلى وجود مستوى عال للمعيشة. وأراضيها بالرغم من أنها لم تكن لتضاهي أبدا الحجم الكلي الذي احتلته فرنسا وألحقته بالجزائر الفرنسية، كانت متجانسة. ذات تسيير جيد وتشكل إمتزاجا إجتماعيا متعاونا وفعالا ـ وهو ما يخالف تماما الوضعية التي عرفتها البلاد خلال المائة والثلاثين عاما من المراقبة الفرنسية.

وأخيرا فإن الجزائر وهي في أوج قوتها قامت بمبادرات جديدة في قضايا البحر الأبيض المتوسط سواء بالنسبة للأوروبيين أو الحكومات العثمانية. أما إتحادات القوى الأوروبية فقد كانت تتعامل غالبا وبشكل إضطراري مع الأيالات العثمانية الثلاث وذلك على أساس منتظم ومباشر. وإن عدم مبالاة القراصنة بتطور القانون الدولي قد أسرع بإستدعاء مؤتمر إكس لاشابيل ليتداول في قضايا الأتاوات والرهائن والعبودية بمعناها الواسع. وقد أعطت الجزائر مثالا ممتازا للفعالية في هذا التكنيك حينما يستعمل بصورة دقيقة في مجال المعاملات الدولية وهو ما يتمثل في قدرتها على مواجهة أعدائها وهم متفرقون وكان في إمكانهم التغلب عليها فيما لو إتحدوا. وإن قابلية الأيالة الجزائرية على تحدي القانون السياسي المتعارف عليه لمدة طويلة ليبين بشكل واضح ليس فقط فعاليتها كدولة ولكن أيضا قوة ترابطها الإجتماعي. وبإستثناء النزول غير المنتظم للمليشيا الإسبانية على شواطئها في فترات متقطعة، فإن الهدوء الداخلي لدولة القرصنة قد ظل ولمدة ثلاثة قرون قائما.

الفصل الأول

أسُس تكوين الأيالة

جاء إزدهار مدينة الجزائر متأخرا بين مدن البحر الأبيض المتوسط وقد مرت بمرحلة من التعلم في ميدان التجارة البحرية قبل بروزها الفجائي وهي قوية. إن هذه الحقيقة يضاف إليها الموقع الجغرافي الذي يحمل على الإشتغال في البحر في حين يفرض عوائق كبيرة جدا أمام إكتماله، ربما هما السببان وراء الأساطير المتناقضة لأصل نشأة المدينة. فعلماء المسلمين في العصور الوسطى الذين كانوا يهتمون بشمال إفريقيا الإسلامية نادرا ما ذكروا المدينة وحينما يفعلون ذلك فقد كانوا يؤكدون على طابعها البورجوازي. أما الأتراك الذين ضربوا على الجزائر بطابع متين مع هيكلهم الإداري وقيمهم المستوردة فقد إهتموا بالجانب العملي كتجسيم للروح العسكرية أو التكوين الإجتماعي أو العمل الثقافي وهي الأمور التي ربما إرتكزت عليها دولتهم، إلا أن كل ذلك قد ضاع في طي التاريخ.

ومع ذلك فإن هناك معنى للعظمة وتفريج القوة المتجمعة حول مدينة الجزائر والتي كان لها في الغالب الأكيد وجود منذ

البداية، وذلك ما كان يتطلب فقط تجمع الظروف المناسبة لينشط في الإتجاه المصيري الواضح. أن السفينة المبحرة . أو القارب البخاري في وقتنا . وهو يخترق ذلك [illegible] يمر بأرض حجرية ميلا بعد ميل، ونادرا ما يقطعه [illegible] يكون قد إقتطع من صخر صلد . وفجأة يبرز [illegible] العباب تتضارب مياهه اللامعة بواسطة رياح خفيفة [illegible] أمواج شمالية شرقية فتنتهي تماما وفجأة كما كانت قد [illegible] وفي أعالي الميناء تبدو بنايات المدينة في شكل خطوط [illegible] ولامعة متقطعة وبناياتها البيضاء تبدو متسلقة مدارج [illegible] الصاعدة من البحر .

وحتى مجيء الأتراك فإن الظاهرة الأساسية لجغرافية الجزائر كانت هي ذلك التجمع من الجزيرات الصغيرة التي تزود المدينة بمأوى صغير ولكنه واق فيما يعطيه من حماية ضد الزوابع الواردة على الخليج المفتوح. وذلك ما جعل الجغرافيين العرب يطلقون على موقع المدينة بناء على ما اشتهروا به من براعة في الوصف الدقيق المختصر إسم الجزائر (في التركية سزائير) أي (مجموعة الجزر). إن ذلك المأوى الواقي يسمح بإرساء مأمون فوق أرضية صلبة من الرمل الممزوج بالطين . أما التلال البارزة في أعلى الخليج فقد شكلت مدرجا طبيعيا يصعب الدخول إليه عن الطريق الأرضي ويسهل تحويله إلى موقع دفاعي قوي ضد الهجوم البحري. ولكن يبدو أن إدراك أهمية موقع الجزائر لمثل هذه النشاطات لم يتوصل إليه قبل وصول الأتراك.

هناك بعض المصادر تربط الجزائر بإسم (إيكوسيوم)، وهو ما يتعلق بإفتراض ضعيف لتجارة الحبوب لشمال إفريقية بإتجاه روما. وهناك آخرون يقولون إن هذه التسمية قرطاجنية، وذلك على إفتراض أن توزيع مراكز التجارة الفنيقية ـ بحيث يفصل بين كل منها يوم واحد من الإبحار ـ كان يقتضي منطقيا أن يكون هناك في موقع المدينة الإخلاد إلى الشاطئ الأرضي. ومهما يكن فإن المرافئ القريبة: تبازة وشرشال (أيول) ودلس، بالرغم من أنها أقل صلاحية للإرساء بالنسبة للجزائر فقد حددت كأقسام في إمبراطورية قرطاجية المركانتيلية. وأكثر من ذلك فإن (إيكوسيوم) ليست كلمة فنيقية. إن صعوبة الدخول إلى الأراضي الزراعية للأهالي ـ وقد كانت موازية للمواقع الفنيقية، ربما تسببت في منع أولئك المشارقة من تأسيس مستوطن ثابت هناك.

لقد كانت كل من الجزائر أو إيكوسيوم على درجة واحدة من الأهمية في أيام الرومان، وقد فضل عليها شرشال الأمير النوميدي جوبا وذلك حينما كان ذلك الرئيس الشمال إفريقي قد جيء به إلى البلاط الروماني وأعطى له إقطاع على طول الساحل. ومع إستقرار العرب المسلمين الفاتحين في المغرب نصبح واقفين على أرض صلبة فيما نعرف، فقد أسست قبيلة بني مزغنة البربرية بعد إعتناقها للإسلام مستقرا دائما فوق أعمق تسنن في الخليج، وهو ما تطور إلى القصبة وميناء الجزائر. وتعزو المآثر المحلية تخريب إيكوسيوم إلى الوندال في زحفهم بإتجاه الشرق خلال القرن الخامس والذي بلغ أوج نتائجه بإحتلال

قرطاج. وتبعا للأسلوب المغربي المعتاد فإن المستوطنين [illegible] جمعوا التعريف الجغرافي والقبلي معا وذلك في أول تسمية [illegible] أطلقوها على ذلك المكان، جزائر بني مزغنة.

ولقد إكتسبت مدينة الجزائر وجودها الحقيقي كنتيجة للتنافس على السلطة الدنيوية في المغرب والتي تسبب غياب رفض كثير من القبائل البربرية لسلطة الخلافة. ذلك أنه منذ أذكت الحركة الخارجية مقاومة البربر أصبح من الأهمية بمكان إمتلاك النقاط الحضرية القوية على الساحل. ففي القرن العاشر كلف بلوغين بن زيري، وهو أحد ضباط الفاطميين حكام إفريقيا (تونس) بحكم المغرب الأوسط. وعلى إثر ذهاب الفاطميين إلى مصر إدعى السلطة على كامل المنطقة من القيروان إلى تلمسان. وقد عمل بلوغين على تقوية وتوسيع ثلاث مدن هي الجزائر ومليانة والمدية كمثلث ليضمن مراقبة المواصلات وطرق التجارة بين الساحل والتل ومنطقة التيطري. وقد حصلت الجزائر على أهميتها العملية الأولى من حرب الخلافة الخلاف بين الحكام الفاطميين وخلفاء قرطبة في حروب حول الزعامة على العالم الإسلامي في القسم الغربي. إن مناعتها على الهجوم من الأرض وصعوبة الدخول عليها من البحر جعلاها بمثابة عش عقاب حفر له على الحدود بين حوضين مختلفين وهكذا فإن الحصارات العديدة والهجومات التي خربت كثيرا من مدن المغرب الأخرى وهجمات القبائل البدوية مثل بني هلال لم تؤثر إلا يسيرا جدا على حياة مدينة الجزائر في حدود

مساحتها. وقد عجز على إحتلال المدينة في سنة 1082 حتى الأمير المرابطي اللامع يوسف إبن تاشفين بالرغم من أنها إستسلمت وبصورة سلمية لإبنه علي.

لقد إزدهرت مدينة الجزائر تحت حكم المرابطين وكانت إحدى المدن التي إختيرت لتكريس الهندسة المعمارية المعبرة عن المذهب المالكي في الإسلام وذلك بين البنايات العامة للأمراء المرابطين. ولا يزال النمط المرابطي واضحا في المسجد الكبير من خلال قاعة الصلاة ذات الإحدى عشرة عرصة المتكونة من خمس مقاطب، وهذا بالرغم من التحويرات التي أدخلها الأتراك. ويبدو أن تغيرات الظروف التي لحقت توحيد المرابطين والموحدين للمغرب العربي لم يكن لها كبير أثر على الأعمال التجارية لمدينة الجزائر. فالجغرافي البكري كان قد لاحظ بعد أن كان ميناؤها محميا جدا ويتوارد عليه بكثرة الملاحون من إفريقيا وإسبانيا مثيرا إلى وجود حركة قوية على الساحل إلى جانب التبادل عن طريق البحر مع الأجزاء الغربية من بلاد الإسلام. ووصف الإدريسي بعده بقرن مدينة الجزائر كـ (مكان عامر جدا مع تجارة مزدهرة ومغازات مزدحمة، وهي مدينة تقع على جبل سهلي وتسكنه قبائل بربرية تشتغل بزراعة القمح والشعير وتربية الماشية والنحل) [1].

---

1 .إن ما يقتبسه المؤلف هنا عن البكري والإدريسي أو غيرهما فيما بعد قد ترجمناه ولم نتمكن من إيراد النص الحرفي، فليرجع إليهما، ومعذرة للقارئ الكريم.

ومع نهاية عهد «إمبراطورية» الموحدين وقعت الجزائر تحت السلطة الإسمية لمختلف الحكام المحليين الذين كانوا قد كلفوا من طرف الموحدين كأتباع لهم ثم أعلنوا إستقلالهم في الأخير. فقد خضعت بين وقت وآخر إلى حكام تلمسان وبجاية وعنابة كما إعترفت أيضا بحكم الحفصيين في تونس أو المرينيين في المغرب وذلك حسبما كانت تنتقل فيه حظوظ القوة عبر بلاد المغرب. وقد كانت ثورة المرابطين الأخيرة في القرن الثاني عشر (1184 . 1205) التي قام فيها بنو غانية ضد الموحدين تحتوي على واحد من المصادر النادرة فيما يتعلق بالدور الذي لعبته المدينة في تلك المعارك. فقد أسس علي بن غانية بتأييد رجال القبائل الذين تحولوا عن تأييدهم للمرابطين دولة مرابطة عمرت لفترة قصيرة وكانت قاعدتها هي ذلك المثلث الزيري الذي يشمل الجزائر ومليانة والمدية، وكانت أراضي بني غانية تشمل جزر الباليار وبالرغم من أن هذه الجزر إنتقلت إلى أيدي ملك الأرغون المسيحي جيم الثاني في سنة 1229 فإن التجارة ظلت قوية بين المغرب الأوسط وبين دولة الأرغون الموسعة.

وخلال الفترة المبكرة من القرن الرابع عشر حدث توازن تقريبي في المغرب العربي حيث تأسست ثلاث دويلات مدن عائلية: المرينيون في فاس، الزيريون في تلمسان والحفصيون في تونس، وقد وقعت الجزائر على حدود كل من الأخيرتين ولكنها لم تكن حكومة محلية عمادها كبار التجار المتنفذون ولم تكن في نجاح مدينة تونس تجاريا، كما لم تكن في شهرة تلمسان

ثقافيا، ولكنها كانت ميناء مقصودا للسفن من كل موانئ البحر الأبيض المتوسط وتشاطرها في فوائدها من التجارة البحرية. وتدلنا مسجلات كاتلان من تلك الفترة مثلا على أن هناك بين 1308 و1331 إحدى وأربعين سفينة قدمت من موانئ الأرغونية وأرست في مياه ميناء جزر مدينة الجزائر.

لقد إنتظمت العلاقات التجارية بين الدول التجارية في أوروبا المسيحية وبين الموانئ الإسلامية في بلاد المغرب خلال الفترة السابقة للفتح التركي وفق قوانين جمركية محكمة. وحتى تاريخ تقدم حرب القرصنة الرسمية في القرن السادس عشر، فإن الإخلال بتلك القوانين كانت حالاته قليلة العدد، وذلك بالرغم من أن أي سفينة تجارية غير مسلحة تسير في البحر الأبيض المتوسط كانت معرضة للخطر من طرف العصابات الخارجة عن القانون. وبصورة عامة فقد أعطي للسفن الأوروبية حرية الدخول إلى الموانئ الرئيسية المغربية حتى طرابلس، وكان لها الحق في شراء المؤونة والتزود بالماء واللوازم (الأخرى)، كما كان لها الحق في الحماية من طرف الرسميين المحليين، وذلك في حالة وقوع إضطرابات ما (مثل الصعود بالقوة على متنها)، وكان لها الحق في كل الأوقات في الإحتماء بموانئ الشمال الإفريقي من العواصف المفاجئة.

لقد كانت التجارة نشيطة جدا بين المغرب وأوروبا حيث كان هناك في الموانئ الإسلامية مكاتب لرجال الجمارك، ولم يقتصر دور تلك المكاتب على الإشراف وتسهيل التبادل وإنما

شمل أيضا حماية البضائع وأشخاص التجار الأوروبيين من عنف السكان الغير خاضعين للقانون، لقد كان رجال الجمارك المغاربة يشملون برعايتهم بضائع المسيحيين المودعة في دور البضائع المغلقة والمسماة بـ (الفنادق)، وكان الحمالون المغاربة ينقلون تلك البضائع إلى الأسواق المناسبة للبيع، وهذا بمجرد أن تكون الحقوق الجمركية عليها قد إستخلصت. وقد مكنت هذه الطريقة السفن الزائرة من إتمام عملها في أي ميناء خلال وقت قصير، وفي الغالب كان ذلك يستغرق عدة أيام، وهذا ما جعل مالكي السفن الأوروبيين يثقون في أمانة الأعوان المغاربة ويعملون بالتدريج على توسيع المخازن لبضائعهم، وتوفير المساكن والمكاتب لممثليهم المحليين أو أعوانهم. وبهذه الكيفية تواجدت المصالح القنصلية الأوروبية في الشمال الإفريقي.

وربما لكون مرسى مدينة الجزائر كان معرضا أكثر أو لكون السيادة عليها كانت مجال تنافس شديد بين الأمراء الحفصيين وجيرانهم، فإنه يبدو أنها لم تكن واحدة من بين تلك الموانئ الجمركية الرئيسية، التي هي: وهران، بجاية، تونس، المهدية، جربة، قابس وطرابلس، وصفاقس. ومهما يكن، فإنها كميناء ثانوي قد إرتفعت إلى نفس المستوى في التعامل الجيد التنظيم والمنطبق على السفن المسيحية التي تتاجر مع المغرب. فعند وصول البضاعة إلى الميناء كانت تفرغ الحمولة، وتنقل إلى المنطقة الجمركية لتسجل على حساب مالكها، وعندئذ أما أن تحول إلى الفندق الخاص بجنسية مالكها أو أنه يحتفظ بها في

المخازن الجمركية إذا كانت جنسية صاحبها غير ممثلة. وكانت ضرائب الميناء والواجبات (حقوق الخزينة) يتم دفعها قبل الشروع في التحويل.

إن مصلحة الجمارك في المغرب الإسلامي كانت على غاية من الأهمية البيروقراطية. ففي بعض المدن، وخاصة تونس وبجاية، كان رئيس هذه المصلحة يدعى تارة القائد وتارة المشرف دون تمييز خاص لإحدى التسميتين على الأخرى كما يبدو، وكان عضوا في الطبقة النبيلة الحاكمة أو أنه كثيرا ما يكون أميرا بالنسب. ولم يكن هذا المدير حاميا فقط ولكنه كان أيضا وسيطا بين الحكام الأوروبيين ورئيس دولته، لدرجة أنه يعقد المعاهدات وتعطي له الصلاحية المطلقة ليفاوض في الإتفاقيات التجارية، كما كان يقوم كقاض في فض الخلافات القانونية بين المسيحيين والمسلمين، وفي حالة وفاة مسيحي ينتسب لأمة غير ممثلة فإن ما يملكه ذلك المتوفي وعائداته توضع تحت حراسته.

إن المعلوم الجمركي المحدد بالإتفاقيات كان هو المتحكم في كل مظاهر التجارة المسيحية - المسلمة في موانئ الشمال الإفريقي، وبناء على ذلك فإن رجال القوارب الذين يفرغون وينقلون البضائع من السفن إلى الأرصفة يتلقون رواتب محددة، ونفس الطريقة كانت تطبق على العتالين الذين يقومون بنقل البضائع من عراء الرصيف إلى منطقة الجمارك. ولم تكن هناك قيود على بيع بضائع المسيحيين بعد أن تدفع الواجبات

الجمركية عليها، فكان في متناول مالكي السفن أن يعهدوا بحمولات بضائعهم للباعة المسيحيين أو المسلمين على السواء.

إن الضرائب بالرغم من أنها كانت تختلف إلى حد ما من دولة إلى دولة ومن ميناء إلى آخر فقد تحددت من حيث المبدأ ما بين عشرة إلى أحد عشر ونصف بالمائة كحد أعلى متعارف عليه، والدول الأوروبية التي كانت تتاجر مع المغرب تشير إلى ذلك عادة بـ (بالعشر الإجباري) في معاهداتها التجارية. كما أن ضريبة خمسة بالمائة كانت قد فرضت أيضا وأشير إليها بـ (العشرينية).

ومهما يكن فقد كانت هناك استثناءات عديدة، فالمجوهرات والأحجار النفيسة والماس وكل البضائع الأخرى كانت تباع مباشرة إلى الحكام المحليين أو أنها كانت تجلب بواسطة أعوان الجمارك لحساب أولئك الحكام وتستثنى من الضرائب. كما لم تكن هناك ضرائب على السفن التي تباع في الموانئ بقطع النظر عن من هو البائع. وكانت قيمة الضريبة المفروضة هي خمسة بالمائة على كل من الذهب والفضة غير المسكوكة وكذلك الأحجار الكريمة بأنواعها ولكن في حالة إعادة تصديرها قبل بيعها تستثنى من كل ضريبة، وقد إستثني من الضريبة أيضا القمح والشعير وأنواع أخرى من الحبوب التي كانت تستود إلى المغرب، ذلك أن الوقت الذي كانت فيه شمال إفريقيا مخزن حبوب لروما كان قد إنتهى منذ زمن طويل، وأصبحت المنطقة تعتمد على شحنات السفن إليها خلال المواسم السيئة التي تتتابع دوريا.

لقد كان الحكام المسلمون كثيرا ما يضعون إستثناءات فيما يتعلق بضريبة الخمسة في المائة على الواردات، وذلك ليشجعوا التجارة مع العالم المسيحي وليعملوا في الوقت نفسه على إستقرار أوضاعهم تجاه منافسيهم، وبناء على ذلك فإن التاجر المسيحي كان يستطيع تصدير بضائع دون ضريبة بما يعادل في مقداره قيمة ما يكون قد إستورده إلى المغرب سواء كان قد دفع المستحقات الضريبية عليه أم لم يدفع. وكان مالك سفينة قاعدتها في أحد موانئ الشمال الإفريقي يكون من حقه في حالة تأجيرها لصاحب سفن أوروبي، تصدير البضائع دون ضريبة بما يعادل قيمة ذلك الإيجار. ومهما يكن الأمر، فقد كان هناك عديد من الضرائب الإضافية كانت تجبى من طرف السلطات الجمركية المغربية وذلك حسب ما يحدده نظام الجمارك أحيانا، أو حسبما تقتضيه الإتفاقيات في أحيان أخرى. وإن إلغاء تلك الضرائب كان موضوع إهتمام كبير من طرف الحكام النصارى لتعلقه بالإمتيازات التجارية المتنافس عليها في البحر الأبيض المتوسط.

إن إتفاقية 1323 بين أبي بكر، أمير تونس الحفصي، وبين جاك الثاني أمير الأرغون، والتي أكدت الإتفاقية السابقة المعقودة في سنة 1314 بين سلفيهما تشير إلى بعض هذه الضرائب والواجبات. فهي تحتوي على ضريبة مقابل الإرساء ووضع الغارب [2] والخدمات التي يقدمها الميناء (حبل وضع

2. إرسال القطعة الحديدية المعروفة إلى عمق مياه الميناء كي يستقر وضع السفينة حولها. (المترجم).

الغارب في بعض الأحيان والحبال يقدمها الميناء)، وكذلك أجور رجال القوارب والعتالين المشار إليهم أعلاه، وهناك ضريبة خاصة تدفع مقابل عمل المشرف العام على الجبايات في الميناء والمعين من طرف حاكم البلد، وهناك ضريبة الموازين والمقاييس، كان يؤخذ نصف (لتر) من زيت الزيتون على كل مائة جرة يتم تصريفها، وقد كان الرطل هو مقياس الضريبة المعينة على البضائع الموزونة والمباعة في أكياس وحقائب، وهو أقل من الكيلوغرام وكذلك كان التركماني (وزنة عربية) وهناك الواجب المقابل لكل إستعمال واحد للترجمان أو الناقل. وعلى العموم فقد إتحذت نسبة 0,5 بالمائة كضريبة على كل مقدار مائوي من البضائع.

إن المراعاة الدقيقة لمقتضيات تلك القواعد المختلفة والتقليد الإيجابي لحكام المغرب بصورة عامة فيما يتعلق بالتجارة مع الدول الأوروبية قد شجعتا تدريجيا على النمو التجاري داخل البحر الأبيض المتوسط. وإن المنتجات المتبادلة تظهر بوضوح تطور المظهر الإجتماعي وشكل الحياة في بلدان المغرب، وكان يقدم عليها من أوروبا طيور الصيد وأهمها الصقور والعقبان، والخشب المصنوع وغير المصنوع الذي كان يستورد لمختلف الإستعمالات لشمال إفريقيا التي تفتقر إلى هذه المادة (ويستعمل في السهام والحراب والعجلات والأواني) وكذلك النحاس الذي كان مادة هامة للإستيراد ويأتي في المرحلة الثانية من حيث الأهمية بعد الخشب. وبالإضافة إلى ذلك كانت

أوروبا تزود (بلدان المغرب) بالمعادن الثمينة التي لم تكن تستعمل فقط لصك العملة ولكن أيضا لصنع الحلي التي كانت العروس المغربية تبالغ في تزيين نفسها بها قبل الزواج وتلبسها طيلة حياتها كمهر لها.

لقد وجدت الخيوط الرفيعة في أوروبا وثيابها الصوفية والقطنية رواجا جاهزا في أسواق مدينة الجزائر، ففي القرن الرابع عشر كان شائعا في بيوت الطبقة الوسطى والعليا المغربيتين إستعمال خيوط الطرز البورغندية وأردية النوافذ البيضاء من صنع بيربنيون ولنقدوك، والمصنوعات الإيطالية المسماة في بلادها سبيقا Spiga وسفنتوني Seventoni وكذلك كان شائعا في بيوت الطبقتين الوسطى والعليا المغربتين إستعمال القماش الصوفي والقطيفة والساتان والتافيتا من الصنع الإنكليزي كما كان هناك إقبال واسع على طلب الكحوليات من الشمال الإيطالي. وكان الحرفيون المغاربة يبتاعون من الأصبغة السولفيد الزنبقي الأحمر والأصفر المعدني الرمادي والمسحوق الأزرق النباتي ومركبات الألمنيوم والبوتاسيوم والكبريت ومختلف الأصبغة الأخرى. وكان الكبريت في ذلك الوقت يستعمل بكثرة لتبييض حيكان النساء في مدينة الجزائر. وكانت هناك تجارة نشيطة في الخمور الفرنسية والإسبانية والإغريقية، وبالرغم من أنها كانت موجهة للجنود المرتزقة المسيحيين في خدمة حكام المغرب، فلا شك أن قسما منها كان يستهلك من طرف المواطنين المسلمين وربما كرد فعل أمام عادة

الإلتزام، لدى الموحدين من القرن السابق، بقواعد الإسلام الدقيقة.

وبالمقابل كانت مدينة الجزائر وجاراتها تصدر إلى أوروبا عديدا من أنواع البضائع، فقد كان هناك بعض التجارة في العبيد السود المجلوبين من إفريقيا وراء الصحراء إلى موانئ الشمال الإفريقي. وكان المغرب يصدر أيضا إلى أوروبا الخيول البربرية والسمك المقدد والمصنوعات الجلدية المهيئة وغير المهيئة. والملح، والشمع، والحبوب، والأصبغة النباتية والمرجان، وزيت الزيتون، والتمور، وقليلا من المنتوجات الزراعية الأخرى. وقد كان الإقبال على الخيول البربرية من طرف الفرسان والحكام الأوروبيين شديدا لما تشتهر به من التجلد بعد أن تكون قد دربت للحرب في الهضاب العليا بشمال إفريقيا. وحينما تغير ميزان القوة لصالح النصارى في إسبانيا على إثر معركة لاس نافاس دوطوزه سنة 1212 عن الحكام المغاربة الهزيمة إلى التعرض الجديد بالحرب لدى الفرسان الإسبانيين ومنعوا لبعض الوقت تصدير الخيول إلى تلك البلاد.

وبنفس الطريقة التي جسمت بها المعامل والأخشاب والأسلحة والمعادن الأوروبية مستويات جديدة من رقة الذوق بالشمال الإفريقي، فإن منتجات الشمال الإفريقي قد خلقت بالمقابل تأثيرات لرقة الذوق في أوروبا. فمن أدنبره حتى دبروفنيك كانت معظم الجلود المهيئة تستورد من المغرب أو من إسبانيا الإسلامية وكانت أوصاف (المراكشية) و(القرطبية

بالنسبة لها ستجعلها في الحال ذات إعتبار عال شائع. ولقد كانت دباغة بجاية مطلوبة جدا في وسط الإسكافيين الإيطاليين لأعمالهم وكانت تعرف بإسم Iscorza di Buggiea «إسكورزا دي بوجيا» وذكرت بهذا الإسم في تسجيلات التعريفة لكل من بيزا والبندقية منذ القرن الرابع عشر، ولقد كانت كل من بجاية ومدينة الجزائر وعنابة بمثابة المخارج الرئيسية للشمع والعسل الموريطانيين في الصحراء الغربية. وقد أطلق على الشمع الموريطاني إسم Cire de Bougie (لماع بجاية) من طرف الفرنسيين، ومن ثم فقد أصبح ذلك هو الإسم الفرنسي لنوعية خاصة من القضبان الشمعية المستديرة المستعملة للإضاءة.

إن التجارة بين مدينة الجزائر والموانئ الأوروبية كانت كثيفة بالدرجة الكافية مما كان يؤدي إلى زيارات منتظمة للسفن التجارية الأوروبية. فعلى سبيل المثال كان شهر جويلية لقدوم السفن من البندقية وفلورنس وكان عددها لكل من الجمهورتين يتراوح بين أربعة إلى ستة لكن التدهور في العلاقات مع مختلف الممالك المغربية كان قد أدى خلال القرن الرابع عشر حينما تحول إلى حرب متقطعة ليس فقط إلى إعاقة هذه التجارة ولكنه أجبر تجار مدينة الجزائر على التفكير جديا في أن يعهدوا بجزء من إستقلالهم المحلي الذي حصلوا عليه بمشقة إلى بعض الحامين الجدد.

ولهذا السبب فقد عقدت إتفاقية مع عرب قبيلة الثعالبة الرابضة حول مدينة الجزائر. فتعهد رؤساء قبيلة الثعالبة بتوفير

الحماية ضد الغزو أو الإحتلال الخارجي للقوات الحفصية أو المرينية أو الزيانية مقابل جزية وتنازلات تجارية، وبهذا الأسلوب فقد تمكن مواطنو مدينة الجزائر من الحصول على درجة من الأمن كانوا في السابق قد حرموا منها. وقد كانت إدارة مدينتهم في أيدي الطبقة التجارية المتنقدة بالشكل الذي كانت عليه مدينتنا البندقيقة وبيزا ودويلات المدن النصرانية الأخرى التي كان سكان مدينة الجزائر يتاجرون معها. ومنذ بداية القرن الخامس عشر تخلصت مدينة الجزائر من معارك الخراب المتبادلة ومن تحاقد أفراد العائلات الحاكمة وهي الأمور التي سادت حياة جيرانها الأغنياء. إن الوضعية القانونية لإستقلالها المحلي وإحتماءها وراء حيطان أرضها الغير قابلة نسبيا للإختراق وكذلك حماية قبيلة الثعالبة لها، قد جعلها كل ذلك المجال المختار المنطقي لمفتاح قاعدة لطليعة مركز الدفاع الإسلامي ضد المسيحية اللاتينية والذي قاده العثمانيون على إثر حرب الإسترجاع Reconquista والتوسع الإسباني في إفريقيا منذ بداية القرن الخامس عشر.

إن فتح القسطنطينية من طرف العثمانيين في سنة 1453 والإنزال الإسباني في شمال إفريقيا ووصول الإخوة بربروسا. والإبعاد الأول للموريسكيين [3] عن غرناطة في سنة 1492 كل ذلك قد دفع على تغييرات كبيرة فيما يتعلق بثروات مدينة الجزائر. ذلك أن التوازن التجاري القديم للمسلمين والنصارى في غربي البحر الأبيض المتوسط قد توارى بفعل هذه الحوادث. وإن مثل

3. المهاجرون الأندلسيون إلى بلاد المغرب.

هذا التوازن الذي كان يعتمد على التسامح المتبادل وعلى التقدير الواقعي لما يتطلبه إقتصاد مجتمعات يعتمد كل منها على الآخر كان لا يمكن له أن يصابر طويلا في وجه التوسع المستميت لكل من الأسبان والترك وتعويض نظام الخاصية المحلية بنظام السلطة المركزية.

وهناك عامل كبير في هذا التغير وهو تطور القرصنة الذي هو في جوهره إعتراض القباطنة ـ الخارجين عن القانون بسفنهم للطريق التجاري ـ لأية سفينة مسالمة بقطع النظر عن العلم الذي تحمله وإعتبار ذلك نهجا في سياسة الدولة. وإن بعض الموانئ الأوروبية وبصورة خاصة موانئ كل من صقلية وسردينيا وكرسيكا وكذلك جزر الباليار كانت معروفة جدا بإيوائها ومساعدتها للنصارى الذين كانوا يعملون بحرية في ميدان النهب ولا يعترفون بأية سلطة يدينون لها بالولاء. وقد كان هؤلاء القراصنة يجبون بالقوة من سفن المسيحيين أكثر مما يجبون من سفن المسلمين، وتحتفظ لنا سجلات البندقية وبيزا ومرسيليا والجمهوريات الأوروبية التجارية الأخرى بالكثير من الشكاوي في خصوص أعمال القرصان الفظيعة.

إن نشاط القرصان القادمين من موانئ المغرب لم يكن فعالا في هذه الفترة بالقياس لأمثالهم من الأوروبيين، ويعود ذلك إلى قلة المهارة لدى أهل شمال إفريقيا في قيادة السفن وفي الملاحة وعمليات الشحن وكذلك النقص الحاصل لديهم في خصوص التصليح يضاف إلى ذلك أن التجارة الأوروبية كانت

أكثر إتساعا وأن الحكام المغاربة كانت لديهم الرغبة في توسيع التجارة وتشجيعها. وشيئا فشيئا دفعت أضرار المسيحيين إلى رد فعل كان يقوى بالتدريج من طرف المسلمين حتى بلغت بعض الموانئ درجة مماثلة من الشهرة مثل المهدية في الجنوب الشرقي لتونس، فقد كان لها أسطول منتظم جدا منذ القرن الثالث عشر، ويصف البكري الغرض منه كما لو كان يقوم بأعمال القرصنة الحربية ضد البلدان المسيحية.[4] وعنابة أيضا كان لها قراصنتها ولكن أكبر قوة للقرصنة كانت في جبال القبائل وكان مركزها بجاية وقد وظف لها من جماعة الأباضيين (فرقة الخوارج).

إن سقوط غرناطة قد عجل بإنطلاق الطاقات الإسبانية نحو مغامرات ما وراء البحار بعد أن كانت حتى ذلك الوقت مشغولة بالمعركة حول شبه الجزيرة. ولقد كانت إفريقيا على قربها الشديد الإختيار المنطقي الأول لإسترجاع الثروات الإسبانية. وفي الوقت نفسه فإن هجرة الموريسكيين قد خففت التأزم ووفرت سببا لتعليل التدخل الإسباني، ولقد إشتدت المخاوف في إسبانيا من هجوم المسلمين المضاد على إثر ثورة المسلمين القصيرة المدة في الجبال المحيطة بغرناطة سنة 1501 وكذلك إكتشاف المؤامرة المنسوبة للموريسكيين في إشبيلية (كانت أسسها كما كان يعتقد هي الإتصال بالسلطان العثماني وبقية حكام الشمال الإفريقي بقصد التهيئة لغزو إسلامي).

---

4. هذه ترجمة النص عن الإنكليزية، والأحسن العودة للنص العربي في كتاب البكري. (المترجم).

وقد إنطلقت في سنة 1505 الأرمادا [5] الإسبانية للعمل كي تسبق هذا الإحتمال، وبسرعة إحتل كل من مرسى الكبير ثم وهران ثم بجاية. أما بقية الموانئ الجزائرية وأهمها دلس وشرشال ومستغانم فقد قبلت دفع الجزية والتخلي عن نشاط القرصنة وذلك لتتفادى النهاية المماثلة، وفي سنة 1510 وقعت مدينة الجزائر بدورها إتفاقية الإعتراف بسيادة فرديناند الكاثوليكي، وقد أرسل الجزائريون وفدا لزيارة القائد الإسباني بدرونافارو Pedro Navarro في بجاية وقبلوا دفع ضريبة سنوية، كما تخلوا لإسبانيا عن إحدى الجزيرات الصغيرة التي تحمي الميناء. وقد بنى نافارو على تلك الجزيرة قلعة أطلق عليها إسم البنيون Penôn[6] وبما أن المدفع الإسباني كان يتحكم في مدينة الجزائر من على بعد ثلاثمائة متر تقريبا [7] فقد تمكن من فرض تنفيذ الإتفاقية ودفع الضريبة. وبإحتلال طرابلس في سنة 1511 فإن إسبانيا تحكمت في نصف دائرة من الأرض كانت تراقبها بواسطة مواقع عسكرية محصنة توزعت عبر كل أعالي ساحل الشمال الإفريقي.

وقد إمتعض سكان مدينة الجزائر ليس فقط من «هذا الخنجر المسلط على رقابهم» ولكن أيضا من التدخل الإسباني في تجارتهم. ففي سنة 1511 فرض الملك فرديناند بمرسوم

5. كلمة إسبانية تعني الجيش البحري الكبير العدد والعدة، (المترجم).

6. الصخرة.

7. يارد في الأصل.

ضريبة إضافية قدرها خمسون بالمائة على مستورداتهم من الصوف وذلك كي يحمّلهم دفع تكاليف حملته الإفريقية. أما رؤساء قبيلة الثعالبة فقد أصبحوا عاجزين عن توفير الحماية ضد ثكنة الجزيرة هذه والتي كان في إستطاعتها الحصول على الإمدادات من البحر. وفي هذا الوقت كان الأتراك العثمانيون جد بعيدين ومنشغلين بتقوية حدودهم القارية وبالمناوشة مع الصفويين الفرس. إن الأسطول العثماني كان آنذاك لم يدخل بعد مرحلة القوة التي تجعل منه مساويا للبحريات الأوروبية مجتمعة والبحرية الحربية الإسلامية كانت لا تزال تنتظر منظميها الحقيقيين وواضعي إستراتيجيتها.

ومن باب الطاعة للتقاليد الإسلامية التي تجبر الرجال على الإسراع لمساعدة أي جزء من ديار الإسلام قد يتهدده الخطر الطبيعي أو الإحتلال الترابي. وهو المبدأ الأساسي للجهاد. فقد أقبل المتطوعون من الديار البعيدة التي لا تزال تنتسب للإسلام إلى موانئ الشمال الإفريقي ليقاتلوا الإسبان. وقد جاؤوا ليعطوا سيوفهم، وحتى ما هو أكثر قيمة منها. وعرض قادة القرصنة البارعون سفنهم وكل طاقماتها لخدمة أي حاكم مغربي يرغب في توفير حق الإرساء ومقابل الخدمة والتسهيلات. وقد أعطى حاكم تونس الحفصي الذي كانت له أكبر المصادر نوعا من الدفع في اليد للمتطوعين أكثر مما كان يعطيه الإمبراطور البيزنطي لرجال الفرنك الصليبيين في طريقهم إلى بيت المقدس. وبما أن الخطر موجود دائما في أن الإستضافة ربما يكون جزاؤها

التدخل في القضايا الداخلية والتغيير المفاجئ للسادة، فقد كان الحفصيون على الخصوص يشجعون ضيوفهم على الإنتقال كلما أصبح يظهر وأن مطامحهم تكمن في شيء آخر غير تقديم أعمالهم في الحرب المقدسة، وبهذه السياسة حافظ الحفصيون على شرعية وجودهم في حين قاست الموانئ الجزائرية بتبادل إستقلال محلي عجيب مقابل الإنخراط في مرحلة الدولة الأكثر إنضباطا والتي بدأت تظهر في المغرب.

إن تشكيل هذه الدولة كان نتيجة لأعمال أخوين عرفا في المأثورات الشعبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وفي التاريخ الأوروبي بالبربروسيين. لقد كان هناك أصلا أربع إخوة في هذه العائلة، وبالرغم من أن هناك كثيرا من الخلاف فيما يتعلق بأصولهم، فقد إتفق بصورة عامة على أنهم قدموا من جزيرة ميديلي Medelli (متيتلان ـ لسبوس القديمة) مقابل الساحل الإيجي [8] لتركيا وأكبر هؤلاء الإخوة هو أبو يوسف عروج بن يعقوب، ثم يأتي بعده على التوالي الياس وإسحاق وخزر (خيضر) الذي أطلق عليه إسم له مغزاه هو خير الدين أي «هدية اللّه» [9] ربما لأنه كان أصغر إخوته ومن ثم فقد لوحظ له مستقبل خاص أو أن يكون قرة عين والديه المسنين. أما أبوهم يعقوب فربما كان يشتغل قرصانا مسلما، مرتدا من المسيحية إلى الإسلام أو أنه حسب بعض المدققين في بحثهم إشتغل عريفا أول في الجيش الإنكشاري Sergent وبعد تقاعده ذهب إلى تلك الجزيرة وأصبح

8. نسبة إلى بحر إيجة.

9. يستطيع القارئ أن يلاحظ هنا عدم توفق المؤلف في تفسير معنى الخير بالدقة اللازمة.

خزافا. ونفس الدرجة من الغموض تحيط بالأم التي ربما كانت بنتا لأحد الرهبان الإغريق أو إمرأة أندلسية أسرها يعقوب في البحر.

ومهما تكن حقيقة الأمر، فقد إتبع هؤلاء الإخوة طريق العمل البحري منذ وقت مبكر. وفي حوالي 1501 فوجئ عروج وإلياس وهما في البحر بمجموعة من السفن النصرانية التابعة لفرسان القديس يوحنا المنسوبة لمدينة القدس، وقد كان مركز هذه المنظمة في رودس وكانت حينئذ في حرب مع العثمانيين، فقتل إلياس وأسر عروج، وخلال الثلاث سنوات اللاحقة عمل عروج كجادف على سفن النصارى أثناء حرب أولئك الفرسان ضد الأتراك، وقد إنتهت تلك المعارك بطردهم من رودس وإستقرارهم في مالطا حيث أصبحوا المنافسين الرئيسيين للقرصان الجزائريين. ثم إستطاع عروج أن يتحرر مقابل فدية ربما يكون قد دفعها أبوه، وإستأنف عمله في البحر.

وفي سنة 1504 وصل عروج مع أخويه الباقيين إلى غربي البحر الأبيض المتوسط وكانت تحدوه روح الإنتقام الشخصي ضد المسيحيين فحملها معه إلى المياه الإسبانية والإيطالية. وقد أعطاه السلطان الحفصي في تونس حكم جربة ومن تلك القاعدة قام عروج بسلسلة من الحملات الجريئة فأكسبته شهرة عظيمة. وبالإضافة إلى إنتصاراته العديدة على الإسبان فقد أسر مجموعتين من السفن تعود ملكيتهما إلى البابا. وإنهمك أيضا بشكل واسع في نقل الموريسكيين [10] إلى موانئ الشمال

10. مهاجرو الأندلس المسلمون.

الإفريقي بعد إبعادهم عن غرناطة. وقد توارد على الإلتحاق بأسطوله القرصني أفراد عديدون وظفهم من بين الأتراك والمرتدين عن المسيحية على السواء وقد تراوحت سفن أسطوله في سنة 1510 بين 10 و12 سفينة. وكان رجاله يطلقون عليه بابا عروج (الأب عروج) وذلك كعلامة على إحترامهم له واعتمادهم على زعامته. وربما يعود إلى هذا التلقيب الذي ينطقه الأوروبيون نطقا غير قويم إشتهاره بإسم (بربروسا) وليس إلى اللحية الذهبية العطراء التي كان هو وخير الدين يحملانها.

ولما وصلت أنباء وفاة ملك إسبانيا فرديناند كان أولئك الإخوة الثلاثة قد إستقروا في ميناء جيجل الصغير الواقع على الساحل القبائلي إلى الشرق من مدينة الجزائر. وبالرغم من أن عروج كان قد فشل في محاولتين لرد الإسبانيين عن بجاية فإن سمعته في العمل البحري كانت على درجة من الأهمية بحيث أن المتنفذين التجار في مدينة الجزائر قرروا أن يطلبوا مساعدته ليتغلبوا على الوحدة الإسبانية المتمركزة في صخرة (البنيون) ويضعوا حدّاً للضريبة السنوية المفروضة عليهم. وقد أرسل رجل حمايتهم سالم التومي شيخ قبيلة الثعالبة والذي كان قد إنتخب حاكما على المدينة وناحيتها مبعوثا عنه إلى جيجل. وقد زحف عروج الذي كان قد نال تأييد قبيلة بني عباس مع قوة تتكون من ثلاثمائة تركي أجروا للعمل إلى جانبه من طرف الحاكم الحفصي ومعها مفرزة كبيرة من رجال القبائل.

وقد أرسل إخوته عن طريق البحر مع أسطول القرصان، وقد دخلت تلك القوة المضاعفة مدينة الجزائر في 1516 وتلقاها سكان المدينة بالتهليل والترحاب.

وقد عقدت إتفاقية بين سكان المدينة وحاميهم الجديد تحدد بمقتضاها أن تحترم سيادة بلديتهم وأن لا يخضعوا لدفع أية أتاوة جديدة ولا لأي تدخل في تجارتهم وأن تكون مساعدة عروج مقصورة على إسترجاع صخرة (البنيون). إلا أن المدفع التركي كان غير فعال ضد تلك القلعة، وبالنظر إلى أن المرسى كان غير صالح للإستعمال فقد إضطر القرصان إلى رفع قواربهم إلى الشاطئ المكشوف لسيدي فرج في غرب مدينة الجزائر وذلك لكي يتفادوا بنادق الإسبان. وفي الوقت نفسه فإن عروج ذي الورع والجدية قد أكسبه غرضه ثقة السكان (وكان يداوم على الصلاة يوميا في مسجد المرابطين راجيا تخليص المدينة من الكفار) قد بدأ يروج نفسه لسلطة أعمال المدينة. وقد تحولت الخزينة العامة لدفع أجور الأتراك كما أن رؤساء القبائل والضباط الأتراك كلفوا بمهام الجمرك وكذلك المقاييس والموازين والإشراف على السوق وبذلك حلوا محل رسمي لبلدية الذين كانوا يتولون تلك المسؤوليات.

ولما رأى سالم التومي أن حكمه قد ذهب إنسحب إلى حماية قبيلته في المتيجة. وكان ذلك بمثابة مؤامرة لإخراج من غريين الذين أصبحوا غير مرغوب فيهم والذين تطلب سلوكهم تجاه السكان النظر إليهم كمحتلين عكسريين فتعاون ضدهم كل من

شيخ الثعالبية والإسبان. ولما أدرك عروج ذلك عمل على إرجاع سالم التومي إلى مدينة الجزائر مظهرا له الولاء ثم شنقه بقماش عمامته وهو في الحمام لما كان ذلك الرئيس السيء الحظ يتأهب لأداء صلاة الظهر. ويخبرنا مؤلف عربي مجهول في حوليته (غزوات عروج وخير الدين) أن عروج قد روج لكلمة فحواها أن الشيخ كان قد إختنق في حمامه، فقام كل من الأتراك والقبائل على أثرها وأخذوا أسلحتهم ثم ذهبوا برئيسهم على صهوة حصان إلى المسجد الكبير حيث ودعوه الوادع الأخير كملك لمدينة الجزائر، وقد قبل سكان مدينة الجزائر تلك الوضعية دون معارضة. أما إبن حاميهم، وكان صبيا في الحادية عشرة من عمره، فقد غادر خفية وهرب إلى وهران، حيث كان حضوره بها بمثابة عذر للحملة الإسبانية الموالية والتي كلفت عروج حياته.

إن الإنجازات العظيمة لأخيه الأصغر منه سنا يجب أن لا تخفي عنا المساهمة الحيوية لعروج في بناء دولة الجزائر. فقد كانت هناك ثورة ثانية ضد سلطته، وقد تزعمتها هذه المرة هيئة التجار الكبار المتنفذين في بلدية الجزائر نفسها، وقد قضى عليها عروج بكل شدة، فأغلقت أبواب الجامع في وقت صلاة الجمعة حيث شنق من بينهم إثنان وعشرون شخصا وقطعت رؤوسهم. وقد ألقى بأجسامهم في مجرى المياه للمدينة أما رؤوسهم فقد ألقي بها في الشوارع. وبعد هذا أصبح عروج الرئيس المسيطر على مدينة الجزائر، وقد أسس بها ضربا من

الحكم يتولى فيه الأتراك وتقبل البقية من السكان تساميهم عنها دون معارضة. على أن مساهمته الأكبر من ذلك تتمثل في ربط مدينة الجزائر بالدولة العثمانية، فقد أشعر عروج بإنتصاره في رسالة بعث بها إلى السلطان سليم الأول باووز واضعا مدينة الجزائر تحت الحماية العثمانية وداعيا كل قادة البحرية الذين ليس لهم شغل في مكان آخر للإنضمام له في حروب السلطان للدفاع عن الإسلام.

ومن الممكن أيضا أن يكون عروج وليس خير الدين هو الذي أسس المبادئ القاعدية لتنظيم المدينة، لقد وضعت السلطة في يد الأوكاك Ocak (حرفيا ـ موقد النار ـ في اللغة التركية) وهي المنظمة العسكرية المتكونة من الأتراك أو من المرتدين عن المسيحية من أماكن أخرى في الممتلكات العثمانية والموضوعة تحت إمرة ضباطهم. ولم يكن السكان الأصليون من أبناء الشمال الإفريقي هم وحدهم الذين أبعدوا من أخذ مناصب في الحكومة العسكرية ولكن الكول أوقلري Kul Aglari وهم أولاد أعضاء الأوجاق Ocak من أمهات أهلية قد أبعدوا عن ذلك أيضا . ولكي يجد عروج تعليلا دينيا لهذه التشكيلة حتى تكون واضحة ومقبولة من طرف رعاياه، فقد طبق نصيحة الفقيه الشهير سيدي عبد الرحمن الثعالبي، الرئيس الديني الكبير لمدينة الجزائر الذي كان قد قال مرة: (إتركوا البحر للأهالي ولا تسمحوا لأولادكم بالمشاركة في الحكومة وسوف لا تختفي القوة من أيديكم).

لقد كان واضحا أن عروج، كجندي طموح للثروة، سوف لن يبقى طويلا بمدينة الجزائر ولكنه سيستعملها كقاعدة للتوسع. وقد إستفاد من تنافس الحكام الآخرين في المغرب ومن التهديد المباشر لإسبانيا فوسع سلطته الشخصية نحو الغرب حتى تلمسان. وقد خضع له المثلث الزيري الذي يشمل مدينة الجزائر ومليانة والمدية وكذلك حوض الشلف وجزء من جبال الظهرة، وجبال الونشريس والمتيجة وشرشال (كان قد سبق أن افتكها أحد القرصان الأتراك يدعى قار حسن Car Hassan حتى مشارف وهران). وكان ذلك نجاحا فوق العادة ولكنه كان قصير المدى، فأحاط الخطر بالمواصلات الإسبانية مع ممتلكاتها الإفريقية الجديدة كما شكل تهديدا بوضع نهاية لسلطة العديد من الأمراء الصغار. وقد تشكلت عصبة إسبانية عربية ضده وأحاطت به سنة 1518 في تلمسان حيث أسر رجال القبائل العرب أخاه إسحاق وقتلوه.

وبعد ستة أشهر من الحصار إستسلمت المدينة، وتمكن عروج من الهروب ولكنه وقع في الفخ وقتل مع رجال حرسه من الأتراك قرب واد المالح (نهر الملح Rio Salado). أما الضابط الإسباني الذي قتله، ويدعى ڤراسيا دو تينيو Gracia de Tineo فقد أنعم عليه بحق إدراج صورة رأس ذلك القرصان في معطف أسلحته. وقد أرسل رأس عروج ومعطفه الصغير Jacket إلى حاكم وهران ثم أعطاه هذا بدوره إلى دير القديس جيروم في قرطبة حيث زين به حائط بهو التعبد والذي ظل يعرف لزمن طويل ببهو بربروسا لعبادة المسيح La Capilla de Barbarossa.

في معظم الإحتمالات كان الموت المفاجئ لذلك القرصان الدموي سيحدث إضطرابات في التاريخ السياسي للشمال الإفريقي المعهود بحره بالإضطرابات. وكان من غير المتوقع أن مدينة الجزائر سيقوى شأنها لتحتل جيرانها وكل غربي البحر الأبيض المتوسط أو أنها ستبقى لمدة طويلة في يد الأتراك، ولقد كان سلطان تلمسان المخلوع، والذي أعيد إلى عرشه بمساعدة حلفائه الإسبان، مستعدا للزحف على مدينة الجزائر. وفي الوقت نفسه أعد الإسبان حملة بحرية تحت قيادة الأميرال هيجود ومونكادا Hugo de Moncada نائب الملك في صقلية. ليطرد الأتراك من منطقة المغرب العربي، وقد أرسى ذلك الأسطول قرب مدينة الجزائر في 17 أوت (آب) سنة 1518 وقد ذهب من رجال تلك الحملة التي وصلت إلى البر والبالغ عددها سبعة آلاف رجل إلى الشاطئ تحت قيادة الجنرال مارينو دو ريبيرا Marino de Ribera بطل وهران، ليتمركزوا كقوة على التلة التي أصبحت تعرف فيما بعد بقلعة الإمبراطور. وهناك إنتظر الإسبان وصول الوحدات المساعدة التي وعد بها سلطان تلمسان، وكان في ذلك خطأ كبير، فبعد ثمانية أيام وفي يوم القديس بارثولميو St. Bartholmew قضت عاصفة قوية على معظم سفنهم وغرق أربعة آلاف رجل منهم، ومنذ ذلك اليوم بدا أن «الجزائر المحروسة جيدا» Cezair Muhafazali كانت تحظى بحماية خاصة وبفضل من اللّه.

قبل تلك العاصفة وما حملته من حظ سعيد كان خير الدين الذي بقي بمدينة الجزائر لما زحف عروج على تلمسان. يستعد لترك المدينة ليستأنف عمله في القرصنة. ثم أقنعه عديد من

أتباعه بالبقاء ومقاتلة الأعداء مما يتناسب وعمل المؤمن الحقيقي. وإعترف به سكان مدينة الجزائر الذي لا يثبتون على حال كخليفة لأخيه ورئيسا للمدينة. فأرسل خير الدين عندئذ مبعوثا عنه إلى السلطان العثماني سليم موضحا له ميزات الجزائر كقاعدة إسلامية أمامية للقتال ضد الكفار وطالبا منه المساعدة. وقد إستجاب سليم بإرسال ألفين من الإنكشاريين الأتراك وأصدر فرمانا يتضمن أن المتطوعين للمعركة الإفريقية ستكون لهم مجانية النقل وضمان إنخراطهم بأجور منتظمة في الأوجاق. ثم أصدر مرسوما آخر بعد هزيمة مونكادا حدد مدينة الجزائر بموجبه كأيالة Eyalet (إقليم حدود) للدولة العثمانية. وقد أقنع الوزير الأكبر العثماني المقيم التجاري للبندقية، المقيم في القسطنطينية بإصدار جواز مرور تستعمله البواخر الجزائرية وكأنها وحدات في الأسطول العثماني وأعطى الإذن لخير الدين ليصدر نقودا للتعامل في المقاطعة الجديدة، كما أدت عودة تلك البعثة الجزائرية الأولى إلى المقام السلطاني إلى الموافقة على تشكيل حكومة الأوجاق، وتلقى خير الدين من مبعوث السلطان فرمان تعيينه الذي قرئ بصوت عال أمام المواطنين ورجال المليشيا المتجمعة لمدينة الجزائر في حفل رسمي. وقد نص ذلك المرسوم على أن باديشاه الإسلام [11] Padishan-I-Islam يقبل طلب المواطنين بالسماح لهم بإصدار عملة تحمل خاتمه وبإستعمال إسمه في الخطبة والصلوات [12]، وبهذه المقتضيات يثبت خير الدين كنائب للباديشاه مع إمتياز

11. لقب من ألقاب السلطان العثماني. (المترجم).

12. أي الدعوة له. (المترجم).

التسمية ببايلر باي الجزائر وقائد للأوجاق ونائب للسلطان والعامل بإسم الباديشاه، وبهذه الطريقة تكونت أيالة الجزائر.

ومنذ ذلك الوقت فإن الدولة الجزائر قد إحتلت مكانة الصدارة والأهمية في شمال إفريقية ففي سنة 1530 إسترجعت من الإسبان صخرة البنيون بعد ستين يوما من القنبلة. وأكمل خير الدين خلال سنتين ممرا صخريا يربط تلك الجزيرة إلى البر مستعملا الأسرى في العمل مع حرفيي الخشب من بين الأهالي والبنائين من مهاجري الأندلس.

وبذلك أصبح في إمكان سفنه الإرساء داخل ميناء إصطناعي يحميها من الهبوب المستمر القوي للرياح الشمالية والشمالية الغربية ورغم ذلك فقد ظلت عواصف الشمال الشرقي كثيرة الفتك وقد ذاق منها الأمرين الملك الإسباني شارل الخامس سنة 1541 وذلك لسوء حظه. لقد سجل رؤساء بحرية خير الدين القرصان، ومن أشهرهم عيدين رايس Aydin Reis وصالح رايس، إنتصارات لامعة عديدة على أعدائهم المسيحيين وكان من أكبر تلك النجاحات التي حققوها هو أسر ثمان سفن إسبانية مسلحة تسلحا قويا كانت تحت قيادة الأميرال رود ريغوس دوبورتندو Rodrigues de Portundo وذلك قرب شاطئ مورقة المكان المفضل للقرصان في إصطيادهم، أما في الداخل فقد وسع خير الدين حدود الأيالة على التراب الحالي للجزائر تقريبا بإستثناء الصحراء وإتفق مع القبائل على أن يحلفوا يمين الطاعة للسلطان العثماني بواسطة نائبه الجزائري. إن مؤسس دولة الجزائر غادر في سنة 1543 تلك المدينة التي أكسبته شهرته

ليعود إليها بعد. فقد كان قد إستلم بعد من السلطان سليمان الأول قفطان الشرف ولقب باشا الألوية الثلاث. وحينما استدعي إلى القسطنطينية ليتكلف بقيادة الأسطول العثماني برتبة كابودان ديريا Kapudan Derya (الأميرال الكبير) ترك في الجزائر إبنه الصغير حسن بن خير الدين تحت الرعاية المشتركة لكل من باشا شلبي رمضان وحسن أغا الذي كان قائد الأوجاق مع العهدة له بمهمة السلطة العليا.

لقد ثبتت الدولة الجديدة أمام التحدي الكبير سبع سنوات أخرى، وقبل أن يستطيع حسن أغا إكمال تنظيم أمور دفاعها أرسى أسطول شارل الخامس، بعد إنتصاره في تونس، إلى الشرق من الميناء الجديد حيث نزل منه ببطء على طول واد الحراش خمس وعشرون ألف جندي، إلا أن سوء الحظ قد رافق هذه الحملة في كل مراحلها، ذلك أن تنبؤ (ساحرة الجزائر) التي ذكر مرمول أنها كانت قد توقعت مسبقا تخريب حملة مونكادا، قد تكررت فيما يتعلق بالقوات الرومانية المقدسة للإمبراطور. فقد بدأت تهطل أمطار باردة ثم تبعها نزول ثلج كثيف عزل رجال المدفعية من مساعدة بحريتهم، وحينئذ هبت عاصفة عنيفة شمالية شرقية على المرفأ فخربت تلك الأرمادا. أما من نجا من الغرق من الإسبانيين والمالطيين وحلفائهم الآخرين فقد حمل عليهم حتى الموت من طرف الأتراك وعرب الساحل، وظهر لكثير من الزعماء الأوروبيين أن مدينة الجزائر لم تكن فقط محروسة جيدا ولكنها كانت مصونة تحت حماية الإله الجبار أكثر مما عليه مدنهم.

الفصل الثاني

المدينة جيّدة الحراسَة

إن رد حسن آغا الناجح للحملة الإسبانية القوية قد أكسبه ليس فقط المكانة القريبة من الولي الصالح لدى المؤمنين ولكنه قد شجع أيضا السلطان العثماني على الإستمرار في مساعدته والإصباغ عليه بالمنصب وهما العاملان اللذان أكدا الأيالة كجزء من ممتلكاته. ولقد تأكدت تسمية كل من زعيم الأوجاق وخليفته الخاصي بشير كبشوات للدولة حتى سنة 1546 حين بلغ حسن بن خير الدين مرحلة النضج. ففي ذلك الوقت كانت السلطة قد قسمت بين الإبن الكبير للأميرال كبايلربلي، وهو الرئيس المدني الفعلي للدولة، وذلك تمييزا له عن القائد العسكري للأوجاق، ومهما يكن فإن الإتصالات من الباب العالي إلى مدينة الجزائر كانت من القلة بحيث تشبه الإتصال مع رئيس دولة قائمة بذاته أكثر منها مع «بايلر بايسي» ضمن الرسميين الكبار الآخرين والوجهاء ذوي المناصب العالية من العلماء.

ولم تكن هناك أية جهود جادة لربط الدولة الجزائرية بزعيم منفرد، وهذا حتى زمن تقدم عهد الدايات وتأسيس العلاقات الدبلوماسية النشطية مع أوروبا في القرن الثامن عشر، وكما

سنرى في الفصول القادمة فإن الدايات في العادة كانوا لا يقبلون أية نية للسلطة المطلقة ويفضلون وصف أنفسهم بأدوات الله.

إن تصور مدينة الجزائر كحصن للإسلام لا يمكن اختراقه تحت حماية كل من القوى المرئية وغير المرئية التي حيّرت أوروبا. قد زاد من قوته المظهر الطبيعي للمدينة. وإن الإقتراب لها من ناحية البركان وقد ظل غير ممكن، فهي تقع على منحدر تحت كومة حاجزة من التلال بمجموعة بناياتها الملتصقة والمضغوطة بين تلك التلال والخليج الواسع من ورائها أما الإقتراب لها من البحر فقد حسب له كي يوحي بالإحترام الذي قد يعود أيضاً إلى عظمتها الفريدة من نوعها، وقد خلق ربط خير الدين للميناء وجود قاعدة بحرية فعالة ووضع الأساس القاعدي لعمران ومؤسسات مدنية حقيقية. فقد إمتد البناء من الميناء إلى أعلى التل وكان يعمل فيه مهنيون وعمال موريسكيون إلى جانب أسرى مسيحيين تحت إشراف تركي ليقيموا في تلك البقعة التخطيط الحضري الذي تعودوا عليه من المدن المينائية العثمانية.

إن التطور الناجح لهذا التصميم جعل مدينة الجزائر مدينة أكثر مدن الشمال الإفريقي من حيث الطابع التركي (على غرار القسطنطينية في الطراز) وفي بنيتها وفي العمارات المحاذية للميناء وكذلك في الشارع الرئيسي الطويل، في حين يدخن الرجال المتكاسلون الصامتون أرجيلاتهم ويذكر عبير القهوة التركية المتصاعد بأصول الكثير من المواطنين بها. يضاف إلى هذا فإن البنية العسكرية للمدينة هي التي أكدت للأوروبيين أكثر من أي عنصر آخر تلك الأسطورة حول الجزائر التي لا يمكن

إختراقها والتي أوجدها الأتراك الذين ألقوا بظلهم الطويل عبر البحر الأبيض المتوسط لمدة ثلاثة قرون. وقد رآها نيكولاس نيكولاي حينما توقف بها في طريقه إلى القسطنطينية وكان في مهمة رسمية من طرف البلاط الفرنسي إلى الباب العالي (قد شيدت مطلة على البحر الأبيض المتوسط ومعلقة فوق جبل تحيط به الحيطان القوية والإستحكامات والكثبان الموضوعة في شكل ساحة ثلاثية...) أما وليم دافيس W. Davies الطبيب الحلاق الذي كان قد أخذ من سفينة بر يطانية فقد كتب في سنة 1597 حول المكان الذي أسر فيه (أن الجزائر مدينة بهيجة قوية يحكمها الترك وتقع على الجانب الأيمن لتلة ولها إستحكام قوي من المواقع العسكرية والقلاع والأرصفة ذات المغارات الكبيرة المسلحة). وأن الوصف الشائع العام للمدينة كان هو تشبيهها بالقوس المحكم شده، وربما كان ذلك بمثابة رمز حقيقي لقاعدة الطليعة العثمانية التي أقيمت في مواجهة البلدان المسيحية.

إن الظهور المفاجئ لتلك القوة العظيمة والأعجوبة التي لا تصدق اللتين عرفت بهما من بعيد تلك المدينة المحصنة جيدا قد يختفيا ليكشفا عن مركز مدني جيد التخطيط قد أخذ امتيازه الكامل من موقعه الأرضي العجيب. لقد بنيت مدينة الجزائر العثمانية على شكل مثلث، قمته القصبة ومن هناك تنحدر رويدا نحو البحر ومن وراء المواقع الدفاعية للميناء والإستحكامات يقع ما يسمى بـ (الجزء الأدنى للمدينة) حيث تسير الحياة اليومية والنشاط التجاري. وقد كان يخترق هذا القطاع شارع وحيد للعبور هو شارع السوق الكبير (بيوك شارسي

(Bü'yü'k çarsi) وهو يشبه الشارع الكبير للقسطنطينية في انعراجاته العديدة التي تتداخل فيها الممرات وتتكاثر فيها الدكاكين والمقاهي وحوانيت السوق الصغيرة. وكان هناك ثلاث بوابات تنغلق بأبواب حديدية ثقيلة عند نهاية كل منها فهناك باب الواد (الذي كان يستعمل عادة من طرف الأوروبيين لوصف كل من الشارع لأنه كان له ذلك الإسم الخاص به) وهو يقع في الزاوية الشمالية الغربية، وباب عزون الواقع في الجانب الجنوبي الشرقي، أما الثالث فهو باب سديد Bab cedid (باب جديد) الذي يعطي المدخل من القصبة إلى القسم الأسفل من المدينة. ومن المستوى الأرضي فإن مجموعة البنايات البيضاء تعلو باتجاه السماء وتغطيها سقوف منبسطة تلتصق بها من الأعلى الفناءات التي تعطي الظل والزهور إلى المواطنين الجزائريين حينما يتمتعون بمناظرهم على الخليج الوضاء بإتجاه البحر الأبيض المتباعد.

لقد استحقت مدينة الجزائر المحروسة اسمها عن جدارة كاملة من تلك الإستحكامات التي بناها الأتراك. فقد طوروا دفاعياتها بعناية كبيرة وبدرجة عالية من المهارة العسكرية. وحافظوا عليها بعناية مماثلة، وهكذا فقد فاقت مدينة الجزائر كمؤسسة عسكرية المدن العثمانية الأخرى بما فيها عاصمة الامبراطورية بالذات. ومع بدايات القرن السادس عشر كان هناك جدار قوي بعمق اثني عشر قدما وبارتفاع يتراوح بين أربعين قدما على امتداد الميناء، إلى ثلاثين قدما في الجانب الأرضي يحيط بالمدينة كلها.

إن «القلعة المستديرة» التي كانت قد بنيت من طرف الإسبان أثناء تحكمهم على حجر البنيون قد جدد تجهيزها بثلاث فوهات مدفعية من عيار ست وثلاثين رطلا في الغالب. أما القصبة فقد أحيطت بحائط آخر عريض وله ثمانية أضلاع تحتوي على الفتحات المدفعية التي تشرف وتسيطر على الميناء الخارجي، مشكلة قلاعا وإستحكامات أخرى مجهزة بقوة نارية إضافية للدفاع عن مدينة الجزائر. لقد كان مجموع القوة النارية عظيما، فقد عدد أميرال الأسطول الفينيسي أنجيلو ايمو Angelo Emo عندما زار المدينة في سنة 1767 في مهمة لتجديد معاهدة السلم لسنة 1763 بين البندقية والأيالة (الجزائرية) مائة وأربعين مدفعا بالغ العرض على طول الميناء وثلاثمائة من وحدات السلاح الأقل حجما موضوعة في أماكن أخرى.

إن المواطنين الذين يقطنون خلف هذا التجمع المعتبر من الإستحكامات كانوا مجموعة من العرقيات ورغم ذلك فقد كانوا يعيشون منسجمين تحت الحكم العسكري التركي. وبالرغم من أن الإحتفاظ بالإحصائيات الديموغرافية لم يوجد حتى مجيء الفرنسيين، فإننا نستطيع التقدير الكلي للسكان من تعدادات مختلف الملاحظين. ولقد يبدو الإنطباع عن مدينة الجزائر في الخارج مضللا حينما نجد أن مجموع السكان بدا وأنه يتراوح بين مائة أو مائة وثلاثين ألفا طوال الثلاثمائة سنة لتواجد الأيالة. وتتمثل الصعوبة في هذا التعداد من حيث أن العمل كان يعتمد على قائمة العائلات وليس الأفراد، وهذا ما يجعل ملاحظا مثل هايدو Haedo الذي كان بصفته مسيحيا لا يسمح له بدخول

بيوت المسلمين، إلا أنه إستطاع أن يعدد البيوت من خلال تنقلاته حول مدينة الجزائر، لا يعطينا أية إشارة للحجم الذي كانت عليه العائلة. ثم أن هذه العائلات نفسها قد بقيت دون تغيير بشكل عجيب . 12200 في سنة 1580 . 13000 في سنة 1610 . 20000 في سنة 1816 . وحسب باناتني Pananti الذي كان وضعه القانوني كأسير أعطيت له حريته، قد مكنه من التجول بسهولة في المدينة ومن الإختلاط بمختلف المجموعات بها. فقد كان هناك بالتقريب مائة وعشرون ألف مواطن بمدينة الجزائر. ففي منتصف القرن السابع عشر كان هناك، زيادة عن الحكومة والأوجاق، في مدينة الجزائر 2500 عائلة من البلديين (الجزائريين المسلمين الأحرار بالمولد)، منهم 700 عائلة قبائلية، و200 عائلة من المهاجرين الأندلسيين، و1600 عائلة من الممتزجين Kul oglari (وهم أبناء الانكشاريين الأتراك من أمهات مغربية)، ويضاف إلى هؤلاء جميعا 16000 فرد من المرتزقة المسيحيين وما يضاهي 1200 من اليهود.

لقد وصف هذه المدينة أحد الزائرين الأجانب بأنها شديدة الشبه بالبيضة من حيث امتلاؤها بالبيوت والناس). وقد كانت تأخذ بقسطها الكامل من الموقع الطبيعي وتتوفر على عناصر البشرية من مختلف البلدان ليزودوا سكانها برفاهيات الامتياز الحضري، وكذلك بطراز من الحياة كان قد صمم في شكل خصيصا ووجدانيا لهم وقد كتب نيكولاي Nicolay حين زيارته لها.

(توجد من وراء البلاط الملكي بيوت رائعة تعود ملكيتها لعدد من الرجال وإلى جانبها عدد كبير من الحمامات وبيوت الطبخ. أما

الساحات والشوارع فقد انتظمت بشكل جيد بحيث أن كل واحد ينفصل بحيزه منفصلا عن غيره. وقد كان يوجد حوالي ثلاثة الاف كانون أما في القاعدة السفلى للمدينة فهناك بنى كبار الفنيين والمهندسين الجامع الكبير الأساسي. وأن هذه المدينة لتشبه إلى حد كبير السوق الكبير، ولهذا الغرض فقد أقيمت على البحر ولهذا السبب أيضا انتظمت سكناتها انتظاما جميلا وعظيما).

وقد لاحظ قراماي Gramaye عن مدينة الجزائر في القرن السابع عشر (أن البلاط الملكي وبيوت الرجال الكبار كان لها فناءات واسعة توجد حواليها بيوت عديدة، وكان هناك سبع مساجد كبيرة، وخمس مواقع للإنكشاريين حيث يسكن كل 600 من بينهم مع بعضهم في بيت، وبها مستشفى بناه حسن باشا، وخمس مغاسل كبيرة)، وربما كانت هذه المغاسل هي التي أشار إليها هايدو بأنها كانت تستعمل أيضا كمساكن للعبيد والأسرى المسيحيين.

وخلال القرن الثامن عشر تقدم التطور بمدينة الجزائر إلى درجة أنها قد تزودت من التجهيزات بما جعلها مساوية لأية مدينة أخرى من مدن البحر الأبيض المتوسط. فالتجهيز المائي كان يأتي إليها عادة من خمس خزانات منفصلة عن الأبيار، وقد امتدت منها سواقي جوفية بنيت وفق توجيه مهندس مهاجر من غرناطة، كان واحدا من بين الكثيرين الذين استعمل الأتراك حذقهم الفني وكنتيجة لذلك فقد تجهزت البيت الجزائرية جيدا بماء الشرب والغسل زيادة عن ما كان ميسرا لها من بئرها الصغير. واستفادت المدينة أيضا من توفر الحمامات العامة والحنفيات، فقد كانت هناك في أيام هايدو حنفية من المرمر كبيرة تمتلئ

وتجري مياهها ليلا ونهارا أمام قصر البايلر بايات، كما كان هناك عبر المدينة عدة آلاف من الحنفيات الصغيرة التي تجمل المقاهي والدكاكين في مختلف الساحات العامة للمدينة. ولقد بنيت حمامات واسعة من طرف حسن باشا، ومحمد بن صالح رايس قائد البحرية الجزائرية الكبير، وجهزت بالماء الساخن والبارد وكانت تضاهي أحسن الحمامات في القسطنطينية. وأن البنيولار Banyolar (المقاصف الصغير Barraks) التي صممت للأسرى المسيحيين لهي بعيدة كل البعد عن أن تكون بمثابة حفر كما تصورها الأساطير الأوروبية المتعلقة بالمعاملة السيئة للعبيد. وإنما هي شبيهة في حسن تجهيزها بالأحياء المخصصة للأوجاق، وبناء على هذا فإن مقصفا كبيرا (Grand Banyo) حيث يسكن الأسرى الذين تعود ملكيتهم للدولة كان عبارة عن بناية واسعة عرضها أربعون قدما وطولها سبعون قدما. وقد قسمت إلى حجرات صغيرة مع الخزان المائي في الوسط ويوجد في الأدنى بالطابق الأرضي قاعة للتخاطب حيث تقدم الصلوات الجماعية بانتظام للأسرى الكاثوليك.

ومع تضخم ثروة الدولة الجزائرية فإن أعضاء النخبة وعلى الأخص ضباط مؤسسة القرصنة (الرياس) بدأوا في التأقلم لطراز العيش بالضواحي، فبنوا دارات لهم خارج المدينة. ومهما يكن فإن هذا الخروج لم يؤثر بصورة فعالة أبدا على سيطرة التحضر بمدينة الجزائر، ولم يقع أي ميل لتقاسم المسؤوليات داخل ترابها مع المدن الأخرى مثل وهران أو قسنطينة. كما لم تر الجزائر أي ميل إلى طغيان المركزية الشديدة التي أدت إلى

تشتيت دول الشمال الإفريقي الأخرى وعلى الأخص المغرب الأقصى، وأخرت تقدم تكوين الشخصية الوطنية في أوروبا. لقد كانت مدينة الجزائر حيث تكون المبادرة العملية وكان المواطنون بها واعين بوضعيتهم الخاصة في نطاق العالم الإسلامي. وأن الحيطان التي تحيط بالمدينة قد تداعت تدريجيا خلال الثلاثة قرون من السلم داخل حدود الأيالة ولكن التقليد القائم حول ذلك المركز الحضري وأنه المنبع بقي ثابتا، هكذا كان يجلب السكان باستمرار النشاط البحري إلى الميناء لدرجة أنه لما أرست سفن أكسموث Exmouth في سنة 1816 تجمع كل السكان ليراقبوا وصولها ثم ما لبثوا أن تفرقوا بسرعة باتجاه الأعالي التلية لما فتح الانكليز النار.

لقد كان مقر البايلر بايات (وكذلك خلفاؤهم) في مركز المواجهة الدنيا للمدينة، مقابل مدخلها الرئيسي، وهو عبارة عن قصر واسع محيطه حوالي مائتي قدم طولا وأربعين قدما عرضا وهذا حتى أيام الداي علي الذي انتقل بسكناه إلى القصبة في القرن التاسع عشر طلبا للسلامة. وقد كان مدخل القصر يتخلله رواقان بالأقواس تدعمها الأعمدة الرخامية التي تمتد على طول عرض البناية بكاملها. وفي الخلفية توجد قاعدتان واسعتان حيث يجتمع الديوان ثلاث مرات في الأسبوع - الأحد والاثنين والأربعاء - ليتداول في قضايا الدولة. وبالرغم من أن عدم وجود الطراز الأوروبي قد خلق الإنطباع ببعض الخلو في تلك البناية الجزائرية الأكثر أناقة، فقد كان بها مجموعة كبيرة من المرايا والساعات الحائطية والأسلحة من مختلف الأنواع، في حين أن

التكوم الكثيف للزرابي على الأرض والحيطان كان يتقاسم الضخامة الشرقية مع أمهات الأقاليم الغربية في امبراطورية العثمانيين الاسلامية.

إن تجمع عاملي قلة الأرض لأغراض البناء ومتطلبات العمل البحري قد أديا إلى نمو مدينة الجزائر في طول محصور وفق خطوط مقدر لها مسبقا. وبالنتيجة فقد وجد قليل من التقسيمات الحادة على شكل الأحياء المعهودة لمدن إسلامية أخرى مثل فاس والقاهرة ودمشق. وفي الحقيقة فإن مدينة الجزائر خلال العهد التركي ربما كانت أكثر المدن تجانسا من حيث تصميمها لساكنيها وبناؤها استجابة لحاجياتهم. وقد كان أوسع الشوارع بها هو بويوك تشارسي (Bü'yük çarsi) الذي يبلغ إتساعه حسب أحد التقديرات ستا وثلاثين قدما. وكان هذا الشارع يتسع بشكل واضح وكاف لإيواء الكثيرين من المترددين به في وضع إزدحامي شديد. وفي الأماكن الأخرى كانت شوارع مدينة الجزائر بمثابة ممرات الأرانب في الضيق. فهي تكاد تكون بلا أسماء ثم أن النقص الحاصل في التنظيمات الحرفية كان يعني أنه لايمكن استعمال تلك التسميات مثل (شارع الصباغين أو (سوق البهارات) لتحديدها، فقد اختلطت المساكن والحرف في كل شارع. وبإستثناء (حي البحرية) قرب الميناء حيث عاش معظم القرصان، فإن كل قسم من مدينة الجزائر كان به مجموعة من اللغات في أساسه وشكله الغير متميز عن جيرانه وهي الحقيقة التي كانت تؤكدها الحياة الخاصة للعائلات ذات الطبيعة الشرقية لذلك المجتمع المسلم. وأن تطور المساكن نتيجة

والأحياء الخاصة بالطبقة العاملة الفقيرة لم تكن لتظهر حتى وصول الإستعمار الفرنسي.

إن المظهر العمراني لمدينة الجزائر الذي بهر الأوروبيين كان يتمثل في ضيق الشوارع، فقد وصفها لنا هايدو Haedo بأن الشواره بها (قد التصق بعضها بالآخر مما جعلها ترى كفروع لشجرة الصنوبر السميكة)، وقد كانت شديدة الضيق لدرجة أن الرجل على صهوة حصان قد يمر خلالها وحده، في حين أن إثنين من المارة لايستطيعان المشي في مستوى واحد. وأن مواد الترصيف كانت موضوعة بشكل عشوائي، فقد إنتظمت في إنحدار باتجاه داخلي من جدران المنازل (لم تكن هناك ممرات جانبية) باتجاه المجرى المركزي. ويمكن للمرء أن يشاهد اليوم شوارع كثيرة في قصبة مدينة الجزائر على هذا الطراز من البناء. ولم تكن الشوارع وحدها هي الضقة لكن المنازل والعمارات المحاذية لها كانت منحدرة نحو الداخل إبتداء من قيامها من على سطح الأرض، أما السطوح فقد التصقت عمليا ببعضها من الأعلى لتحجب ضوء الشمس. ومهما يكن فإن ميزات الممر الضيق والرؤيا المتوارية كانت لها ظواهر للتعويض. فخلال أوقات الحر حيث الصيف الرطب تحتفظ الشوارع طوال اليوم من برودة الصباح الباكر، ولا يكون هناك كثير من الرطوبة أكثر من المستويات العليا أو مما هو مرفوق بالمعديات والملاريا في السهول الداخلية للجزائر. أما الخسارة المترتبة عن الزلازل. وقد قاست منها مدينة الجزائر بشدة في سنة 1717 وما تلاها في عديد من المناسبات. فقد خفف من حدة مفعولها الطراز

المخروطي في البناء. وأن حركة العمران المتداخل كانت قد تسهلت أكثر بواسطة الشرفات في أعلى كل منزل. لدرجة أن السيدات الجزائريات كان يمكن لهن أن يعبرن بسهولة من منزل إلى آخر بواسطة السلالم، وذلك عبر كل المدينة دون أن تشاهدهن العامة أو يضطررن إلى النزول للشارع.

بنيت المنازل بمدينة الجزائر وفق تخطيط موحد ثابت. فكانت تتكون من برج مربع مع المجموعة المناسبة من الحجرات حول الجوانب الأربعة، وقد إختلفت المنازل في الحجم فقط وفي قيمة مواد البناء المستعملة وفي التجميل الداخلي. وأن قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1800 قد بنيت على الشكل الموالي الذي يحدثنا عنه القنصل ويليم شيلر W. Shaler.

(أنها مربع يتكون من أربع وستين قدما مع عمق أو ارتفاع اثنين وأربعين قدما، وتحتل القاعدة السفلى ثلثا منه، وهي تحتوي على مجموعة من المغارات ومخازن الماء والإصطبلات والأقواس القوية الضرورية لتدعيم القسم الأعلى من البناية. وبه طابقان للسكنى، يحطيان بفناء مفتوح مرصوف بالمرمر مساحته ثلاثون قدما مربعة، وحوله رواق مغطى اتساعه ستة أقدام مدعم بستة عشر عمودا من المرمر الإيطالي البالغ الأناقة وهي تستعمل كدعامة لاثني عشر قوسا مخروطية وتشكل حينئذ عمودية للدعامة مضاعفة على جانب كبير من الأناقة والجمال حول الفناء. أما السطح فهو منبسط وتنتهي جوانبه بحائط صغير من حوالي أربعة أقدام ونصف علوا، وعلى الجانب المواجه للبحر يوجد رواق ثالث مغطى. أما الشقق فهي ضيقة ومستطيلة فوق كل نسبة، وقد حسب لها جيدا كي تناسب هذا المناخ).

إن الجوانب الموالية للبحر من المنازل كان لها نوافذ ولكن يمكن القول على سبيل التعميم أنه لا توجد نوافذ خارجية وهذا بناء على نظرية أن وجود تلك النوافذ كان سيمكن الرجال من ملاحظة زوجات جيرانهم. أما السطوح المنبسطة فإنها تخدم عددا من الأغراض مثل تجميع مياه الأمطار لغسل الملابس أو للإستعمالات النسائية الخاصة.

إن أكثر ما كان يستعمل مادة للبناء في مدينة الجزائر هو الطابي Tabby وهو نوع من الاسمنت يصنع من رماد الأخشاب وبقايا النجارة والرمل بنسبة ثلاثة أو إثنين إلى واحد وتمزج بالزيت ثم تضرب في القوالب أو المذارع الخشبية لثلاثة أيام متتالية، تصبح بعدها صلبة كالمرمر بالرغم من صلاحياتها السهلة في الاستعمال. وكان يستعمل خليط من الحجارة الصغيرة والطين الكلسي لربط الأنابيب التي تجلب المياه إلى المدينة ببعضها عبر السواقي الجوفية ومنها تتوزع إلى الخزانات في المباني العامة والبيوت الخاصة. وبهذا الاعتبار فقد أظهر الجزائريون أنفسهم بنائين مضاهين للرومان، ذلك أن خزاناتهم وأقواسهم وأرصفتهم وكذلك واجهات بناياتهم تبدو للزائرين كمجمعات قوية كأنها قد بنيت في الحين رغم تقادم وجودها.

إن التخوف من الزلازل وبعض الرغبة في المظهر الخارجي قد أديا إلى تحديدات في خصوص علو المبانئ وزخرفتها بمدينة الجزائر، فمعظم المنازل كانت تتكون من طابقين أو ثلاثة، وكانت للمساجد والقصور ثلاثة. أما المدخل فكان له باب واحد، وكانت الأبواب قد إستثنيت من الانبساط العام، فكانت

تتكون من خشب صلب يكتنفه الحديد بكثرة متناهية. وفي الغالب كان يلصق بها نسج حديدي جميل أو مقابض يدوية ومطرقيات. وهذه المطرقيات كانت غالبا في تصميم خماسي بمثابة الخمس أصابع يدوية المعهودة كثيرا في رمزية البحر الأبيض المتوسط. وقد ارتبط ذلك لدى المسلمين بيد بنت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فاطمة. وأن المواطنين الجزائريين ذوي الوجاهة كانوا يحملون معهم إلى بلادهم التصميمات التركية وطرازهم في الزخرفة حينما يزورون القسطنطينية ثم يدخلونها في التطريزات العامة والخاصة، وكان مما اتسع شيوعه من بينها هو شكل القرنونة. وقد كان باب المنزل يشبه المدخل الوحيد في الجدار المحيط بالمدينة في كونه يشكل الخط الفاصل للأصدقاء دون الأعداء وللمقربين دون الغرباء. وإن خصوصية العائلات الجزائرية المضمونة بهذه الصورة كانت تختلف كثيرا عن الإنطلاق في حياة العائلة الأوروبية في مدن البحر الأبيض المتوسط وقد حظيت بالتعليقات الكثيرة للزوار الأوروبيين.

إن الجدية العامة لمدينة الجزائر التركية قد وجدت التعبير الصحيح لها في مساجدها، فالسبع مساجد الجيدة التي كانت في عهد قراماي Gramaye قد أصبحت عشرة كبيرة وخمسين مسجدا صغيرا عند الإحتلال الفرنسي. أما تصميمها فقد إتسم بالبساطة والوضوح، وهو مقلد عن تصميمات تركيا والشرق. وإن المسجد الكبير المواجه للميناء والذي بني في سنة 1790 كانت تتكون بنايته من ثلاث طوابق وقياسها 180 إلى120 قدما وهي مدعمة على جوانبها الثلاثة بأعمدة من المرمر الجنوي. وكانت أكثر البنايات

العامة جمالا بمدينة الجزائر بعد قصر الداي. أما المسجد الجديد Yeni cami المواجه لما هو الآن ساحة عبد القادر فقد قيل بأنه كان قد صممه أسير مسيحي في شكل الصليب الإغريقي، وقد خفي ذلك، بعض الشيء، عن ملاحظة السلطات التركية.

هناك فارق علق عليه المسافرون إلى مدينة الجزائر الذين كانوا على معرفة بالأجزاء الشرقية للإمبراطورية العثمانية وهو تصميم المنارة. لقد كانت منارات مدينة الجزائر مربعة الزوايا في شكلها وهي بالتقريب في حجم أبراج الساعة لدى الأوروبيين، وبهذا فهي تختلف بوضوح عن المنارات الدائرية أو العديدة الزوايا في مناطق الإسلام الشرقية وتنقصها إمتداداتها الرشيقة أو الأثر المعقد للحجر.

وهناك علاقة مع الوطن الأم تتمثل في بنية المقابر بمدينة الجزائر، فمقابر الدايات - ولها طابقان توجد في نهايتهما قبب عديدة الزوايا تنتهي بقبة دائرية صغيرة - أخذت شكلها من تصميم مقابر السلاطين العثمانيين في بورسا، في حين أن مقابر الأشخاص الأقل كانت على الطراز التركماني (يورت Yurt) وهي نصف بيضوية الشكل.

هكذا كان المظهر العام لمدينة الجزائر التركية، بتصميم مدني يناسب موقعها وانشغالها البحري والطابع الإمتزاجي لسكانها. فقد سهلت الشوارع الضيقة الحركة والتبادل بين هذه العناصر المتنوعة من الناس - القبائل والعرب، ورجال من بسكرة كانوا يشتغلون كحاملي مياه للعطشانين من المشاة، والمهاجرين

من الأندلس المشغولين دائما بأعمالهم اليدوية. واليهود في ألبستهم المميزة، والأسرى يسوقهم المشرفون العثمانيون للإشتغال في نقل الحجارة وفي دار الصناعة ويخطو في الوسط الإنكشاريون بخيلاء، ولهم السيادة على الجميع بالرغم من أن الواحد منهم ربما يكون مجرد جندي خاص وظف للأوجاق للتو.

وفوق هذا لم يكن حكام مدينة الجزائر يخافهم مواطنوهم أكثر مما يحترمونهم. فقد كانوا يزودون المدينة بالمرفهات والشهرة والثروة ولهذا فلم يكن هناك سبب لتحدي حكمهم. وعندما ترسوا إحدى السفن الجزائرية في عرض الميناء ويرفرف علمها الأخضر يزهو بنجومه الفضية حول الهلال المقوس تهرع الجموع المتكاثفة إلى الميناء لتشاهد عملية تفريغ حمولته من الغنيمة وتنزيل أسراه. ويكون ذلك وقتا مناسبا للبيع والشراء والتعامل وإرتفاع حمى الشعور المتأجج. وحتى الأيام السيئة التي يتعارك فيها الأوجاق أو ينقسم الديوان إلى فرق حول مسألة التولي، فإنها تمر بسرعة كما حدث أثناء قصف الحملات الأوروبية مثلا: وتستأنف الحياة بعد ذلك لسكان المدينة المحظوظة بين جميع المدن الإسلامية ببركة الله. تحرسها مفرزة عسكرية ذات فعالية مقدسة تتمثل ضمانتها في عدم إمكانية إختراقها من قبل الأعداء، وتدعمها مصادر الدولة العثمانية القوية.

الفصل الثالث

أنماط الحكُومَة

لقد أقام الأتراك خاتما نهائيا على مدينة الجزائر فيما يتعلق بمنطقة الحكم الإداري، فقد كانت حكومتهم بمثابة دولة المدينة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، وقد جهزت بمؤسسة حكم محدودة بشكل واضح واحتفظ بها بعيدة من جماهير الشعب. يضاف إلى هذا أن التجمع نفسه لالتئام الشروط السياسية الموجودة والاستعمال القضائي للقوة وذلك ما كان يتميز به التوسع العثماني لا في أماكن أخرى، كان قد استعمل بكامل الفعالية ليعطي مدينة الجزائر هويتها الترابية. وقد كانت السيادة التركية تمتد من جبال طرارة إلى شمال نهر صغير قرب القالة، ومنه باتجاه الجنوب حتى شط الجريد، وهو ما يتطابق مع الحدود الحالية للجزائر وتونس. وفي الغرب كانت تمتد الحدود الترابية الجزائرية من ميناء حنين (وهو متوقف عن العمل الآن) باتجاه الجنوب عبر طرارة إلى الصحراء وإذن فهي تشمل، كل هو الشأن الآن، تلمسان ولكن ليس المدينتين المغربيتين وجدة وفقيق. إن تمركز الرسميين العثمانيين في تونس وطرابلس ثم اعتراف السلطان العثماني بسيادة السعديين والعلويين بعدهم

على المغرب الأقصى قد أدى إلى القاعدة التي يقوم عليها تواجد الأقسام الأربعة لشمال أفريقيا الحديث، وأن ثلاثة من هذه الأربع دول المستقلة هي إنتاج البنيات السياسية الأوروبية التي أدخلت على القاعدة التركية.

لقد كان حجر الزاوية في الإدارة العثمانية بمدينة الجزائر هو الأوجاق والتشكيلة الإنكشارية الموظفة من أماكن أخرى في الإمبراطورية والمعينة للإقليم على أساس دائم تقريبا والمفصولة سواء بالعمل أو القانون الخاص بها عن بقية السكان الجزائريين. وأن الطبيعة الأساسية للنظام الإنكشاري الأصيل قد طبقت بقوة عجيبة في مدينة الجزائر. فكل توظيف يحصل عليه لصالح الأوجاق، كان يفهم أصحابه بمجرد الوصول لمدينة القرصان. وبقطع النظر عن ظروفهم الإقتصادية أو خليفتهم الإجتماعية. أنهم ينتسبون إلى مجموعة حاكمة لها مصلحة المراقبة في الحكومة الجزائرية. وبهذه الكيفية فقد كان لهم كل الإنجذاب للدفاع عن الأيالة والمحافظة على بنيتها الحاكمة. وبالمعنى السياسي فقد كانت الدولة بمثابة ملكهم الشخصي. أما بالمعنى الإقتصادي فانها بقدر ما تزداد ازدهارا بقدر ما يستفيدون أكثر.

إن الإنقسامات الداخلية والتغييرات في سجل الحكم التي ظلت تحدث في الحكم التركي عبر العصور لم تغير أبدا هذه العلاقة الأساسية ولم تعكر الانسجام الداخلي للأيالة. وإنما أدت هذه التغييرات فقط إلى إضافة طبقات جديدة إلى التنظيم البيروقراطي لمدينة الجزائر. وقد يقارن الأوجاق من بعض الوجوه بنظام فرسان القديس يوحنا لمدينة القدس خلال مدة

اقامتهم في مالطا. فكل من النظامين كان عبارة عن مؤسسة حاكمة منفصلة ومغروسة في تراب أجنبي وقد قام وجودهما من خلال الاستجابات إلى الصليبية الدينية. ومهما يكن فان أوجاق الجزائر قد إمتد حكمه على تراب أوسع وكان في هجوم على الدوام تقريبا وسيطر على قضايا الجزء الغربي للبحر الأبيض المتوسط لفترة دامت بعد إنهيار القوة الرئيسية لعدوه مدة طويلة.

إن الإتفاقية الأصلية بين بابا عروج ووجهاء مدينة الجزائر قد نصت على أنهم سوف لن تفرض عليهم أية ضريبة للواجبات الخاصة (كغرائم أوقات الحرب مثلا) مقابل الحماية العثمانية وحافظ عليها خلفاؤه، ولذلك فإنه بالرغم من أن الأهالي الجزائريين ربما وفي الحقيقة كانوا غالبا ما يضحي بهم رجال الأوجاق إلا أن القليل فقط كان يطلب منهم جماعيا، زيادة عن الطاعة والولاء للدولة وإحترام القانون العام. وبما أن غالبية الحكام والمحكومين كانوا مسلمين فإن الإشتراك في مجموعة من المصالح كان منتشرا على أي حال.

والتمييز الآخر بين الأوجاق والرعايا كان قد تحدد بمفهوم القانون. فكل المسلمين المواطنين في الأيالة كانوا يخضعون للشريعة الإسلامية (القانون الديني) كما فسرته النصوص الحنفية، وفي الأحوال الشخصية كانوا مطالبين أيضا بطاعة الـ «كانوني» أي (القواعد التنظيمية) التي يصدرها السلاطين العثمانيون دوريا ويدعمها الأوجاق. ولكن مسؤولية انضباط الأوجاق كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بآغته (أغا). والآغا وحده هو الذي يستطيع إصدار الأمر بالمعاقبة الواجبة على الإنكشاريين كأفراد، وهذه لا تصدر

إلا في حالة خرق قوانينهم الداخلية. وفي غير ذلك فإن الإنضباط كان لا يتدخل في مسألته أحد وهو معصوم من التبعية المدنية أو الإيقاف من طرف الجزائريين من غير الأتراك.

وقد كانت روح التسيير لدى الأوجاق تتسم بالديمقراطية المطلقة. ففي مدينة الجزائر كان التأكيد على القابلية والعمل أكثر من الولادة أو العلاقات العائلية، وذلك ما كان قد تضع عليه العثمانيون الأوائل، وقد إحتفظ به خلال كل الفترة التي عاشتها الأيالة. أما توظيف الإنكشاريين فقد كان يتم بصورة واسعة بين عوام الأناضول ومدن موانئ البحر الأبيض المتوسط. وكان الراتب هو نفسه للجميع أما الترقية للرتب فقد كانت تعتمد كب على الأقدمية. والتوظيف كانت تقوم به سفن القرصنة التي كانت تزور سنويا الموانئ العثمانية الرئيسية في شرق البحر الأبيض المتوسط. وحينما يتم توظيف العدد المطلوب وكان حينئذ حوالي الألف من الأناضوليين كان يسرع بنقلهم على متن سفينة قبل أن يغيروا رأيهم، وذلك بالرغم من الآفاق المشجعة التي تكون قد قدمها لهم الضباط الجزائريون الأتراك تبدو أحسن من الحياة البئيسة في قراهم الأناضولية الحزينة أو الواقعة على مسقط المياه الحضرية الذاهبة إلى الزوال. وكان لفيف المنخرطين يحيون عند وصولهم إلى مدينة الجزائر بصياح مثير مضحك من طرف رفقائهم الجدد مثل (ها قد قدم بلداء آخرون من ثيران الأناضول). وحينئذ يعهد بالمنخرط الجديد إلى مبنى خاص بالجنود حيث يعلم الوجه الخلفي لذراعه الأيسر برقم حجرته. وهذا يجعه يولداش Yoldas (الذي هو أدنى رتبة في الأوجاق، وبعد ثلاث سنوات فإن

الينى يولداش Yeni Yoldas (اليولداش الجديد) يحييه رفقاؤه بمثابة ايسكي يولداش Eski Yoldas (القديم)، وفي خلال ثلاث سنوات أخرى يصبح باش يولداش Baz Yoldaz أو رئيس فرقة لخيمة Seffara تتكون من ستة عشر إلى عشرين رجلا، وهي المجموعة القاعدية للوحدة الإنكشارية.

وبعد ذلك فإن كل ترقية في رتبة الأوجاق تأتي بالتدريج وتعرف مسبقا كنتيجة للأقدمية، وهذا حتى يصل الجندي الخاص إلى رتبة فيكيلهارجي Vekilhardji (عريف أول)، وبعدها تأتي خمس رتب في صف الضباط هي، أوداباشي Odabasi (ملازم أول)، بولوكباشي Bolukbasi (نقيب)، أغاباشي Aghabasi (رائد)، كاهيا (عقيد)، ثم آغا (جنرال). وكل آغا يبقى في وضعيته لمدة شهرين يصبح بعدها عضوا في الديوان ثم يخلفه أقدم كاهيا.

وعند نهاية هذه المراحل المتتابعة في الخدمة فإن اليولداش على إفتراض أنه لم يقتل فإما أن يعاد تثبيته أو ينقل إلى القسطنطينية أو إلى بعض الأقسام الأخرى في الامبراطورية، وقد أصبح الآن منسول آغا Mansoul Agha وأحيل على التقاعد ولكنه يحتفظ بالرغم من ذلك بحقه في بقاء عضويته في الديوان.

إن مدة الخدمة في كل رتبة كانت ثلاث سنوات، تقضى بالتداول في وحدات واجب سنة النوبة الواحدة (المرابطة) وفي المحلة (بعثات العمل الميداني). وقد كانت أعمال المحلات مهمة في إظهار العلم في المناطق المتباعدة والواقعة على

الحدود وكذلك في جمع الضرائب والغرامات من القبائل الجزائرية ذات الاستقلال الاسمي. وبهذه الطريقة استطاع الأتراك أن يحكموا أرجاء واسعة بأقل التكاليف وبواسطة هيئة من الرجال المصممين المنتظمين. ورغم أن الأوجاق كان قد أخذ نظامه من المنظمة الإنكشارية الأصلية في القسطنطينية إلا أن بعده عن العاصمة العثمانية وسيطرة الأتراك كطبقة حاكمة قد زود كل ذلك اليولداش كفرد بوضعية قانونية فوق العادة في مدينة الجزائر. وبعد فترة قصيرة من التعليمات يتلقاها من رفقائه الأسكيين [1] وتزويده بلباسه الرسمي وخرقة الرأس والمعطف الصغير Vest والسراويل الفارعة والأريحات وكذلك مسدسين يلصقان في حزامه العريض وخنجر مزركش بالفضة فإن الثور الأناضولي يسير متباهيا في الشوارع فيحييه الأهالي الجزائريون «أفندي».

وان راتبه المتواضع نسبيا - والذي سينظر فيه بعد ذلك - كان أكثر من تعويض إلى جانب حقوقه الواسعة وامتيازاته. وهذا زيادة عن إجراءات الترقية الديمقراطية كما لخصت أعلاه فقد كان مستثنى من جميع الضرائب والغرامات. وكان في حرية حينما يكون خارج عمله الرسمي ليقوم بأي مهنة مربحة. فيتعلم أو يتاجر، كما أصبح له بعد 1568 أن يمتطي ظهر سفينة قرصان، والتحديد الوحيد على حركته هو أن يكون على استعداد ليدافع عن الدولة ضد الأعداء بمجرد استدعائه لذلك. وكان كل الإنكشاريين يأخذون نصيبهم من الجوائز التي يجلبها القراصنة

1. القدامى.

أثناء العودة سواء شاركوا في تلك الأعمال أم لا. وكان الأعضاء غير المتزوجين منهم يسكنون دون مقابل في مساكن خاصة بهم واسعة، ونظيفة ومفروشة ببساطات شرقية وطاولات ووسائد ومطارح، يشغل كل حجرة منها بين اثني عشر إلى عشرين رجلا. والصغار السن من بينهم كانوا مجبرين على البقاء في أماكنهم باستثناء أيام الخميس حيث يسمح لهم بالخروج منها تحت مراقبة الحرس، وبمجرد بلوغهم من العمر ما يمكنهم من إطلاق لحية محترمة يسقط في حقهم ذلك التحديد.

لقد كانت رواتب الأوجاق تتكون من النقود والعين في آن واحد. وكل رجل يتسلم أربع خبزات (وزن رطلين) يوميا بالإضافة إلى زيت الطبخ واللحم ويدفع مقابل ذلك ثلث السعر الشائع في السوق. وكانت الإضافات من اللباس والسلاح يتجهز بها أيضا مقابل تكاليف مخفضة. وكان ذلك السلاح يتكون من مسدسات وسيف يغمد، هو عبارة عن خنجر حاد النهاية يحمل إما في الحزام أو داخل المعطف الصغير، وكذلك بندقية (للواجب الميداني فقط) تحمل على الكتف. وكان اليولداش المستجد والأصغر سنا يتلقى (في عهد بانانتي) أربع سمونات Sümün (وقد حسب شيلر أن أربع سمونات تساوي دولارا واحدا، ويحدثنا باناتني على أن قدماء الإنكشاريين في الخدمة يتلقون حوالي رطلين أي تسع دولارات وستون) وكانت تدفع بالفضة كل شهرين، بواقع السمون الواحد يساوي 101 درهم صغير أو الأقشاش Akças الصغير، وهو عملة مستديرة دون إنتظام بنسبة قليلة من الفضة ويطلق الاوربيون على ذلك إسم Aspers أو

Asprcs ويزداد راتبه بالتأني بمعدل 50 درهما صغيرا في السنة، مع ارتفاعات خاصة بمناسبة إنتصار كبير أو تعيين داي جديد. إلى حد أقصى هو 160 سومون، ومهما يكن فإن الراتب يستقر عند نهاية ثلاثة عشرة سنة من الخدمة حيث لا تعطى بعدها أية زيادة.

وكل عضو في الأوجاق يستلم راتبه شخصيا ذهبا أو فضة حسب المبالغ المخصصة له. ومطلوب منه أن يكون حاضرا ويجيب لما ينادي على إسمه، فإذا كان غائبا بشخصه أو في محلة أو لسبب من الأسباب الأخرى فإن عليه أن ينتظر حتى يوم الدفع الذي يقع مرتين في الشهر وحينئذ يستطيع إستلام عائده مع راتبه. ونظام الدفع كان على حسب الرتبة والأقدمية. والفرق الوحيد هو في خصوص الداي، فهو كالجندي الأول في الجمهورية يكون أول من يستلم راتبه مضاعفا. وبما أنه لا مسؤول في الدولة يستلم راتبا محددا، فإن تكليف الإدارة كان قليلا جدا.

ورغم أن مرتبات الأوجاق كانت صغيرة فإنها كانت إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة العامة بشكل منتظم. وهي إحدى أمثلة تنفذ الجنود في قضايا الحكومة. فهم الوسيلة الرئيسية لسلطة الدولة سواء كانوا في محلة أو مرابطين في ثكنة أو مشاركين في انتخابات الداي. وأن رواتبهم كما شرحت أعلاه كانت كافية جيدا لامتيازاتهم ووضعيتهم القانونية الخاصة. وقد كانت هيئة القرصان هي الوحيدة القادرة على معارضتهم في أية مناسبات كانت، وتنفذ هؤلاء في حكومة الجزائر لا يجب إغفاله.

إن مهنة القرصنة Il Corso قديمة أن لم تكن نشاطا مشرفا دائما، فقد امتهنتها عبر العصور شعوب مختلفة مثل الفيكنغ

والعرب من حضرموت وساحل عمان ومغامري عصر اليزابيت وكذلك (قطاع البحر عبر المياه المالحة) المذكورين في الأوديسي وقراصنة جاوة الذين كان يضمهم بحر سولو. لكن المحور الحقيقي لنشاط القرصنة كان البحر الأبيض المتوسط، وهو المنطقة التي تزودت بشروط قريبة من أن تكون مثالية للمغامرة الخارجة عن القانون من حيث الطبيعة والجغرافيا والمستلزمات الملاحية. فطوبوغرافية شواطئ البحر الأبيض المتوسط وجزره إما أن تكون محدودة من حيث الإمكانيات الزراعية أو أن تطورها لذلك منعدم تماما. وذلك ما جعل أمام رجال البحر الأبيض المتوسط اختيارا قليلا باستثناء الإتجاه نحو البحر لإكتساب عيشهم في مواجهة مثل هذه الآفاق الإقتصادية المثبطة ولهذا فإن صيد الأسماك بالرغم من أنه شغل يوفر مردودا طيبا لأقل استثمار، فإنه لا يقارن بسهولة مع الآفاق المشجعة في الإعتراض المنتظم لسفن التجارة القانونية التي تمخر مياه البحر الأبيض المتوسط. وهناك مئات من الموانئ الصغيرة التي توفر المأوى لأسطول سفن القرصان من المعادين الأكثر أو الأحسن تسلحا والمكان السري حيث تستطيع الإرساء للتهيؤ من جديد. وقد كان القرصان الحقيقي رجل مهنة. وفخورا بمهارته الملاحية وتجرئه وبالبراعات التي يستعملها لجلب الغنائم. فإذا جلب للعدالة في المحاكم البحرية فإنه يعرف بنفسه كقرصال أو قرصان وليس أبدا كهارب أو مجرم، لأن شغله كان متعارفا عليه بوضوح كما هو الشأن بالنسبة للدباغ أو الصائغ أو الخزاف أو الخباز.

لقد أدى استقرار الأتراك في مدينة الجزائر لتحويل نشاطات القرصنة في البحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة. وقد تحكمت طائفة الرياس Taife Reici ابتداء من تواجدها في الجزائر العاصمة بطريقة شديدة الإنتظام من حيث التوظيف والتنظيم والتمويل والعمليات الحربية. وقد أصبحت الطريقة الجزائرية بدورها مثالا يحتذى بالنسبة لرجال الطائفة في تونس وطرابلس وكذلك (جمهورية بورقراق) القصيرة العمر والتي أسسها قرصان الرباط ووسلا في المغرب الأقصى. وكان القرصان يوظفون من ثلاثة مصادر أساسية هي: المرتزقة المسيحيون، واالمسلمون من مناطق أخرى في الامبراطورية العثمانية، ثم من بين الأقلية غير التركية من سكان الأيالة. ومعظم الكبتانات الكبار ينحدرون من المصدر الأول في الذكر، وهذا بالرغم من أنه في معظم الحالات (بما فيها الاخوة بربروس أنفسهم) كان أصلهم العرقي مختلطا. وقد وصل إلى المراتب العليا في أسطول القرصان قليل جدا من المغاربة، فالرايس حميدو، ذلك القبطان الذي أسر بانانتي Pananti وقاد الأسطول خلال فترة الحروب النابليونية، كان حالة خاصة من حيث كونه قبائليا دون وجود قطرة دم تركية في عروقه.

وقد كان للطائفة كأي مؤسسة بحرية أخرى رتب وطريقة للترقية تتدرج إلى رتبة الكابتن، فالرايس حميدو الذي كان أبوه خياطا، عرف بأنه كان يبحر على متن سفينة قرصنة كخادم في غرفة الضباط ثم تقدم عبر مراحل الاستحقاق والخدمة فوصل إلى مرتبة بحار ثم زميل ثم ضابط وأخيرا رايس وهذا قبل

تسلمه لقيادة الأسطول. وكان الإجراء العادي للقرصان الكابتن أن يختاره مالكو السفن، التي يستعملونها في معاركهم، لكن قبل تعيينه كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس، وهو مجلس حكم يتكون من كل الكبتانات الذين لهم القيادات في ذلك الوقت، وهناك عامل تأسيس للطائفة يتأتى من الإقامة. فالقبطانات والطواقم في السفن والإضافيون كلهم يعيشون في الحي الغربي من مدينة الجزائر على امتداد الميناء ومنطقة المستودعات تحت القصبة. وهناك كانوا يستطيعون حماية أنفسهم ضد المذابح المفاجئة من طرف مناهضيهم رجال الأوجاق، وفي حالة الضرورة ينتقلون في شكل هيئة إلى القصر ليحضروا في المداولات السياسية الكبيرة.

ويعتمد رجال الطائفة في تمويلهم على الخواص الأفراد وعلى الخزينة العامة معا. وبالنظر للفوائد الكبيرة التي كانت تأتي من غنائم القرصنة فإن الإكتتاب للحملات كان إقتراحا جذابا، فحمل الأسهم إنتظم على الصورة نفسها للشركة الحديثة فيما يتعلق بتعاملها في البورصة. ويعود للأفراد من الفوائد بقدر إستثمارهم، وقد وصل طراز الملكية الخاصة أوجه في القرن السابع عشر. وهو «العصر الذهبي» لقرصان الأيالة، ثم إكتتبت الحكومة الجزائرية بعد ذلك في معظم الحملات وتملكت معظم سفن القرصنة.

ينتسب المستثمرون في نظام القرصنة إلى كل المستويات الإجتماعية في مدينة الجزائر، وذلك ما يضمن إتساعا مستمرا للطبقة الوسطى كلما إزداد النجاح القرصني. وكان تنظيم الملكية النمطي يشمل التجار الرسميين في الحكومة والضباط الإنكشاريين

وأصحاب الدكاكين والحرفيين والمواطنين العاديين الذين يضعون في ذلك توفيراتهم الصغيرة. وفي بعض الأحيان يكون المالك الرايس نفسه، أو أن المالك يطلب المساعدة المالية لإعادة التجهيز أو لإشتراء الأخشاب والتجهيزات أو المخازن البحرية. وقد كان بناء السفن وإعادة تجهيز السفن المعادية المقبوض عليها تشكل المصادر الرئيسية لإستخدام الطبقة العاملة الجزائرية. والنقص في اليد العاملة ذات المهارة كان يملأ من طرف الأسرى أو المرتزقة كنجارين وصانعي مدافع وصانعي أسلحة عليها طلب كبير. جعلهم يحصلون على أعلى الأسعار في أسواق المضاربة.

إن إقتسام سفينة محملة تم أسرها كان يتم وفق قواعد مضبوطة. فبعد أن يكون سهم الدولة قد أعطي. ويختص به الداي كممثل الله في مدينة الجزائر، تدفع تكاليف سلطات الميناء ومضاربي الجمارك وكذلك لمقامات المرابطين الذين كان تدخلهم له أثره في نجاح الحملة. وبعد هذا كله يقتسم قيمة الحمولة الصافي مالكو السفينة ومجموعة الملاحين بالتساوي، ثم يقع تقسيم عندئذ لهاتين الحصتين للملاكين على أساس إستثمار كل فرد، ولمجموعة الملاحين إنطلاقا من صيغة معقدة، ففي أخريات القرن الثامن عشر على سبيل المثال كان قسم أحد القرصان أربعين حصة، وإختص رجال البحر ثلاثة، ومثل هذا اختص به رجال البحر من الأسرى المسيحيين. وكان نصيب العاملين على عجلة القيادة واحدا فقط. وللانكشاريين على متن سفينة القرصنة واحدا ونصفا، وهذا كله من مجموع كلي لعدة مئات من الأقسام. وبعد أن تقسم الحمولة بهذا الشكل،

كان يمكن أن يعاد بيعها إما على طريقة المزايدة أو وفق الصورة الشائعة أكثر، إلى الممثلين التجاريين الأوروبيين المقيمين في مدينة الجزائر، والتي من خلالهم يمكن أن تصل أيضا إلى الميناء المتجهة إليه في الأصل. وأن الجمع بيع الأسرى وإعادة السفينة الشاحنة كان مصدرا أساسيا لثروة الأفراد في مدينة الجزائر.

لقد مرت السلطة العليا في مدينة الجزائر بثلاث مراحل وذلك خلال فترة وجود الأيالة فالمرحلة الأولى كانت مرحلة البايلر بايات الذين هم رسميون يعينون من طرف السلطان العثماني مباشرة وهم عرضة للتعويض. وفي المرحلة الثانية كان الحكام باشوات يعينون لثلاث سنوات. تضخمت بعد ذلك قوة الأوجاق من حيث الحجم وانتظمت القرصنة فأدى ذلك إلى إحراز أغاوات الأوجاق على القوة مع مشاركة وموافقة الديوان وكانت المرحلة الرابعة هي تأسيس منصب الداي، وقد ملأه بعد 1689 عضو منتخب من الأوجاق. وكانت سلطة الدايات قد تحددت في الغالب جدا من طرف الأوجاق وذلك من خلال هيئته الحاكمة، الديوان أو مجلس الدولة. وفي إحدى مراحل الأيالة كان هناك هيئتان حاكمتان، الديوان الكبير والديوان الصغير. وكان الأول يتكون من أربع وعشرين ضابطا متقادما من الأوجاق. أما الثاني فيتركب من حوالي سبعمائة ضابط وخادم إنكشاري دائما يتسمون بالرتبة والأقدمية. ومهما يكن فإن أعضاء الديوان الكبير فقط كانوا يستدعون جميعهم بإنتظام للمداولات وكانوا في القرن الثامن عشر يجتمعون أربع مرات في الأسبوع. أيام الإثنين والأربعاء والخميس والسبت في قصر

الباشوات. ملاكمة M'Lakma بين مركب من العمارات يعرف بدار السلطان، وكان بعض الأعضاء من كبار العلماء يسمح لهم بالمشاركة في المداولات، وكان عدد الأعضاء يختلف من وقت لآخر. وقد عدد الدكتور شو Shaw ثلاثين «باشا» في حضور دوراته. وكان أعضاء الديوان يضعون قطعة من شريط الذهب تلصق في مقدمة عمائمهم للتعريف بمقامهم القانوني.

لقد كانت دورات إنعقاد مجلس الديوان لماعة وجذابة. ففي بعض المناسبات كانت أبهة وعظمة البلاط العثماني نفسه يعاد خلقه في عاصمة القرصان. وفيما يلي الوصف الذي أعطاه قس فرنسي من طائفة التائبين هو الأب دان Dan عن تنصيب عبد الحسن علي عند وصوله من القسنطينية كباشا ثلاثيني جديد سنة 1634.

أرسلت المدينة ثلاث سفن حربية مجهزة جيدا تشريفه، وتجمعت هيئة ضباط الديوان في عدد من خمسمائة فرد لإستقباله على الميناء. حيث إستقبل مع خروجه من سفينته بتحية نحو من ألف وخمسمائة طلقة من طرف قلاع المدينة، وسفن القرصنة التي كان نحو من أربعين من بينها قد خرجت مبحرة. وحينئذ مشى إليه آغا الإنكشارية مصحوبا بإثنين من أصحاب الطبل çavus ويتبعه الكاتب الرئيسي ومعه أربعة وعشرون أياباشي الذين هم المستشارون الرئيسيون سوية. ثم تبعه اثنان بعد اثنين ذوو رتبة بولوكباشي بعمائمهم المزركشة الكبيرة وبعدهم جاء أصحاب رتبة أوداباشي، ثم مشى بعدهم ستة أتراك من المزمرين بينهم مغاربة وبعضهم كان يعزف على الناي والآخرون على المزامير. وكلهم يكون صوتا شديد الغرابة تخلق فينا الفزع أكثر من المتعة. وأخيرا جاء الباشا الجديد مرتديا كعلامة على السلم جبة واسعة بيضاء. فركب

حصانا بربريا مطهما بسرج فضي مرصع بالأحجارة الثمينة مع المخالي والركائب وسلاسل الحرير المزركشة بالحجارة الملونة الثمينة، ومزركشا بغطاء قد أتقن صنعه. وبهذه الطريقة دخلت الإجراءات إلى المدينة وأخذ الباشا إلى مكان الإقامة المخصص له.

لقد انطبعت دورات الديوان بإجراءات المساواة الكاملة. فيقترح الآغا بصفته الضابط الرئيسي للجلسة موضوع المداولة فيعيده الكاهيا بصوت مرتفع وحينئذ يكون له صداه من طرف الأربع آغاباشات الكبار في الاجتماع. ومنهم ينتقل من عضو إلى عضو، وهم جالسون في هيئة صفين أحدهما خلف الآخر، أو متجابهين لبعضهما صف في الجانب الشرقي والآخر في الجانب الغربي، وهكذا حتى يكون جميع الأعضاء قد تكلموا، ويقع التصويت بالطريقة نفسها. وأن التصويت الجماعي والمناقشة الجماعية كانت تمكن المجلس من القيام بالتداول في أعمال كبيرة بانتظام سريع، وكل القرارات تسجل من طرف الآغا في الدرجة الثانية الذي يؤدي عمله في ذلك ككاتب. وكانت إجراءات الجلسة تنتهي عادة في أقل من ثلاث ساعات. وفي مناسبات انتخاب داي جديد أو القضايا الهامة مثل عقد اتفاقية سلم فإن كل الأوجاق كان يطلب منهم الحضور. وفي خارج قاعة الاجتماعات المرصعة بالمرايا يحمل الجنود بنادقهم ويجلسون متربعين بأسلحتهم موضوعة طيلة المداولات.

لقد أخذت دولة الجزائر إنتظامها البيروقراطي أيضا من خيط الأبوة العثمانية لها، فمعظم الضباط الإداريين كانوا صورة طبق الأصل لما هو موجود في حكومة الدولة العثمانية، وقد بلغت

البيروقراطية أوجها في القرن الثامن عشر. وخلال هذه المرحلة كان هناك أربع رسميين يشكلون بصورة جماعية (مجلس كتاب للدولة). وهم الفيكيلحارجي Wikil Hardji (أو وزير البحرية) الذي كان مسؤولا عن المؤسسة العسكرية والمحافظة على دار الصناعة وورشة بناء السفن، وهناك الخازندار Hazinedar (الخزناجي) أو كبير الخزانة وهو مسؤول عن الإقتصاد والمالية والإنتج. وهناك حوقا الكيل Hoca El-Keil أو متصرف الجمارك. وهناك أغا ثكنة الجزائر. وهم يشرفون على هيئة من الرسميين الصغار الذين يمكن تصنيفهم على سبيل التيسير إلى عدة أصناف: القطاع العسكري. قطاع المراقبة والأمن العدلي ثم القطاع الإقتصادي. فالمسؤولون التابعون للخزندار مثلا هم، البيتمالجي (وهو يلاحق الملكيات التي ليس لها أصحاب ويشرف على المقابر)، والسيدجيس Saidjis القابض على الصناديق، والأمين للسقاية Emin-Essekiya (مراقب العملة).

وهناك عدد كبير من الرسميين في كل من الدرجات الثلاث كانوا يدعون حوقاس Hocas (وتعني حرفيا المعلم) وهذا لكونهم يعرفون القراءة والكتابة من ناحية ثم أيضا بسبب إدعائهم التحصيل الثقافي أو لكونهم مثقفين في الواقع. وأن صاحب الدرجة الرسمية في هذه المجموعة هو الباش حوقا Bas Hoca (وتعني كلمة باش الرئيس). وهناك حوقا آخر كان يشتغل ككاتب خاص للباشا، وآخر كان بمثابة مراقب على مخازن الحبوب (مخزن). وهناك رجال مثقفون غير هؤلاء كانوا في أعمالهم صورة طبق الأصل لأعمال البيروقراطية العثمانية التي تشمل: مدير إحتكارية الملح (حوقا الملح Hoca El-Milh). ومدير

الجلود Cild وقابض الضرائب الجمركية Gumruk ومراقبي الموازين والمكاييل Uzan وأخيرا الحوقا المكلف بجمع الضرائب المستحقة على أشجار تغذية دود الحرير Dout وبهذه الصورة كان تنوع واجبات ومسؤوليات حوقات مدينة الجزائر.

والمجموعة الواسعة الثانية من البيروقراطيين كانت مجموعة الشواش çavuses (شاوش في العربية). ويبدو أن هذا المنصب قد خضع لتغييرات كثيرة سواء في الطريقة العثمانية العامة أو في مدينة الجزائر. ففي عهد البايلر بايات كان هؤلاء الرسميون مجرد حرس خاص في درجة عريف. ومع تقدم عهد الباشوات الثلاثين أصبحوا مبعوثي الدولة، وقد إستعملهم الدايات كمنفذين في العدالة. وقد كان هناك ستة عشر من بينهم، وكانوا يعرفون بسهولة من بدلاتهم حينما يقومون بدورياتهم في المدينة. فكل شاوش كان يرتدي جبة طويلة خضراء بأكمام عريضة، ويتحزم بحزام أحمر قاني وعريض. وعلى رأسه يضع صدرية من جلد العجل بيضاء وتمتد نهايتها إلى الأسفل حول العنق، وينتعل حذاء أحمر مرصعا بالحديد يمتد إلى الساقين. وقد كانت اللحى محرمة على الشواش، لكنهم عوضوا عن غياب تزينهم الشعري هذا بشوارب شديدة الضخامة. كما كانوا أيضا ممنوعين من حمل البنادق وحتى المدية أيضا، ولكن إحترام مواطني مدينة الجزائر للمنصب وللقانون التركي أدى إلى أن أوامرهم كانت تطاع في الحال.

إن واقع المناصب في الوظائف الجزائرية كان يشتمل على تواجد رسميين يباشرون عددا متنوعا من الأعمال العامة والإدارية المحلية. وهذا يشمل وظيفة رئيس الشرطة (كاهيا الخزندار) Kihya El-Hazincdar ومدير مصلحة المياه . تلك

الوضعية الهامة في منطقة غير محظوظة زراعيا مثل مدينة الجزائر، وكان يتولاها حوقا، كما يشمل وظيفة الوارديان باشي Wardyan Basis وهو مفتش الميناء والحمامات العامة. ووظيفة المزور Mizwar الذي هو رئيس فرقة الشرطة الأخلاقية وجابي ضرائب العهر. ووظيفة المحتسب (الرئيس المشرف على الأسواق)، ووظائف للعديد من البراحين (براحي المدينة)، ووظائف للعديد من المؤذنين (مؤذن الصلوات). ووظيفة السياطين Siyas (المنفذون العامون).

بمثل هذه الفعالية والمهارة في التنظيم إنتظمت إدارة الدولة الجزائرية. وقد كان لمدينة الجزائر شيخ بلديتها الخاص بها وبجانبه مجلس المدينة (الحكام Hakam) وهذه المناصب كان يتولاها غير الأتراك، وذلك إبتداء من أيام المعاهدة القديمة مع بابا عروج. وقد كان شيخ البلدية يقوم بمهمة المراقبة العدلية وبيده قوة الشرطة وهذا فيما يتعلق بمجموعات أصحاب المهن المختلفة (أصناف Esnas) لمدينة الجزائر، فكل واحدة من بينها كانت مسؤولة أمامه وهذا بواسطة أمينها أو رئيسها. وتشمل البيروقراطية الحضرية بها كذلك مناصب مثل قائد المرسى (آمر الميناء) وقائد الفحص، وهو الرئيس المدني الرسمي للأراضي الواقعة حول المدينة. ومهما يكن فقد كان قائد الفحص تابعا لأغا الصبايحية. وهم مجموعة الفرسان غير النظاميين المتكونة من القبائل البربرية أو العربية ويحتفظ لهم برواتب منظمة كتكملة إضافية لرجال الثكنات التركية.

لقد كانت الأيالة مقسمة إلى ثلاثة أقاليم (بايليك) هي: وهران والتيطري وقسنطينة. وإلى أربع قيادات هي . البليدة وسبوه

والسودان (وهم القسم الشرقي من الصحراء) ثم القلعة التي ترتبط مباشرة بمدينة الجزائر. وكانت السلطة كلها قد إحتفظ بها للباي المعين على رأس كل إقليم. وعند كل فصل ربيع تنطلق ثلاث محلات تتكون من قوات مبعوثة من طرف الأوجاق يدعمها الصبايحية «والمتطوعون» الذين يجهزهم كل داي من وحدات إقليمية لتظهر علم الجزائر وتجمع الضرائب وتوزع الهدايا لقبائل المخزن (وهي القبائل التي قد أعطت خدماتها للحكومة المركزية مقابل إستقلالها المحلي وإعفائها من الضرائب بإستثناء ضريبة العشر)، وفي مناسبة ما تقوم بغزو المغرب الأقصى أو تونس عندما تقتضي السياسة الخارجية الجزائرية بالتدخل.

لقد كان البايات بمجرد تعيينهم وفقا للشروط المذكورة آنفا يصبحون السادة على أقاليمهم. ويحتوي مكتب كل باي على خليفتين (أحدهما يعينه الداي والآخر يعينه بنفسه)، وخزندار وأربع شواش ويحتفظ البايات بوحدات من الصبايحية ويجهزونهم بالخيل والبنادق. وكانت ثكنات الإنكشاريين الموضوعة تحت تصرفهم تتمركز في المدن الرئيسية في كل إقليم. ففي بايليك قسنطينة كانت هناك مستقرات لثلاثمائة رجل في عنابة وبجاية والقل وجيجل Gigeri وميلة وزمورة وبسكرة ونقاوس وتبسة وكان لكل باي حرس شرفي دائم يتكون من مائة إنكشاري وحاملي بنادق للمناسبات الخاصة، وهناك رجل من بينهم يحمل المظلة الشمسية (الظليلة)، وهي الرمز القديم للسلطة في المغرب، حيث تقي الرأس أثناء التظاهرات الإحتفالية حينما يركب الباي بتوأدة عبر عاصمة إقليمه.

وبعد كل ثلاث سنوات من حكم البايات كان يطلب منهم الحضور شخصيا إلى الجزائر العاصمة حيث يدفعون ضرائب أقاليمهم ويتسلمون بالمقابل لباس التعيين في إحتفال. وعن الأبهة التي تعرفها دولة الجزائر في مثل هذه المناسبات يصف لنا بانانتي تقلد باي التيطري لمهامه كما يلي:

وصل إلى المدينة مع شواشه، وحاملي البنادق والصبايحية والموسيقى وعند مدخل المدينة نثر الدراهم الذهبية على الجماهير المحتشدة، وقد كان معه عشرون حصانا بربريا. وستون ألف ريال بوقو (108000 فرك) لبيت المال (الخزينة العامة) ومبلغ مماثل للوجهاء والرسميين في دار الباشا. وقد تلقى الباشا كهدية خاصة ثمانية آلاف ريال بوقو في كيس من الحرير. وبالمقابل فقد تلقى الباي، لتأكيد تعيينه سيفا من الذهب وقفطانا مطروزا بالذهب، وقد أرجع هذا الأخير عند مغادرته لمدينة الجزائر مقابل قندورة جميلة أقل قيمة. وقد بقي سبعة أيام في مدينة الجزائر كانت الأربعة الأولى منه على حساب الخزينة. وفي كل صباح عند مطلع الفجر كان يدعى إلى بيوت أعضاء الديوان وإلى القصر. وعند نهاية مدته كان في شروط السلامة من حيث التعيين وعاد إلى عاصمته.

لقد إختلفت بعض الشيء الضرائب التي كان البايات يدفعونها لدايات الجزائر وذلك إعتمادا على الصحة الإقتصادية أو الإنتاجية لبايليكاتهم، وكان إنتظامها من حيث عدد المرات قد إرتبط ببعد البايليكات من العاصمة. وعلى هذا الأساس فقد كان المبلغ الأقل هو الذي يطلب من باي التيطري. أربعة وأربعون ألف

ريال بوقو لبيت المال ومبلغ مماثل للرسميين في الحكومة. كما يبعث هذا الباي أيضا بألفي بوقو كل أربعة أشهر بواسطة البريد. وتدفع قسنطينة ووهران أكثر بكثير. فالضريبة العادية للإقليم الأول كانت مائة ألف ريال بوقو، وبالإضافة إلى ذلك يجهز الباي مخازن الحكومة بخمسين حمارا ومائة بغل وثلاثمائة بقرة لحم وثلاثة آلاف نعجة وعشرين حملا من الكسكسو الجيد النوع. وتشمل الهدايا الأخرى على البرانيس المصنوعة باليد والجبب (القندورات) والحياك من الجريد حيث يتم نسجها من القطن الجيد لنساء الرسميين في الأيالة. ويبعث باي وهران بمبلغ مماثل كضريبة مع ذكور وإناث من العبيد، وبرانيس الصوف الحمراء (الفيلالي) والحياك والخيل. وقد قدر الدكتور (شو) مجموع الضريبة التي كان يدفعها بايات وهران وقسنطينة لمدينة الجزائر وأنها أكثر من ثلاثة آلاف دولار في كل سنة.

لقد كانت العلاقة بين البايات والحكومة المركزية تعكس ما كان يوجد في الإمبراطورية العثمانية. ومهما يكن فإن البايات كانوا عرضة لعدم الرضى عليهم في مدينة الجزائر، ويمكن أن يدعوا لمحاسبتهم بواسطة محلة جيدة الإنتظام إذا ما أظهروا إستقلالا متزايدا. ومن ناحية أخرى فإن الدايات كانوا يجدون المناسبة السانحة بصورة خاصة في تعيين (الكول أو قلاري) على رأس البايليكات، وعندئذ يبعدون عن العاصمة أحد المصادر الكبيرة للشغب. وبما أن البايات كانوا يتكلفون أيضا بمسؤولية الدفاع عن حدود أراضي الأيالة، فإن القوة التي ينظمونها لهذا الغرض كانت تتمثل وزنا منافسا للجزائر العاصمة. وبالرغم من إستثناء واحد أو

إثنين فإن البايات ظلوا خاضعين تماما لحكومة الجزائر وكانت طريقة الجمع والضرائب والإدارة المحلية في صالح جميع المعنيين.

وبالرغم من أن أوروبا كانت ترى الجزائر كدولة مشاغبة دائما على حافة الفوضى والثورة، فإن الحقيقة هي أنه خلال ثلاثة قرون من وجود الأيالة لم تكن هنا أية ثورة واحدة على المستوى الواسع ضد السلطة المركزية. وقد أظهر الأتراك تفهما عميقا للتحالفات القبلية التقليدية في المغرب. وإمتص توظيف القراصنة والمساعدين العسكريين من السكان الأهالي العناصر الثائرة التي ربما كانت ستخلق حركة معارضة داخل البنية الحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تسيير الدولة كان يكلف قليلا بالنظر لعدم وجود القائمة المدنية أو الرواتب العالية للرسميين في الحكومة. ولم يكن فقط جمع الضرائب الأقل هو النتيجة الوحيدة ولكن الولاء كان يجازي عنه بالإعفاء من الضرائب وعدم التدخل في نتائج المواسم الزراعية والإستقلال الكامل في القضايا المحلية. وهناك إنتقاد أوروبي عام للجزائر يتعلق بعدم الإستقرار في بنية السلطة المركزية المعتمدة على قصر مدة معظم الحكام، والسيطرة الكاملة لطريقة مسيرة الديوان حتى في خصوص مسائل سياسة الدولة، والسرعة الفجائية التي كان يتم بها تبديل الدايات بآخرين. وهنا يجب القبول بالحقيقة المتمثلة في أنه بين 1671 و1830 تولى سبعة وعشرون دايا عاشوا وراء المدة المقررة للبقاء في الحكم من بينهم إثنان فقط على ما يبدو - أحدهما تنازل والآخر أبعد - وذلك ما يفترض وضعية شيء من إنعدام الأمن، ولكن حكومة الجزائر بالإضافة إلى عمومية الزعامة لديها، فقد أظهرت حيوية خارقة للعادة وصلابة خلال فترة تواجدها.

لقد تطلب وجود الدولة تسييرا قويا في سبيل البقاء، وذلك لأنها ولدت وسط الصراع المملوء بالمغامرات الخارجية المستوحاة من عقيدتهم في أن يطردوا الإسبان المسيحيين من شمال إفريقيا. وقد أدى النجاح إلى تأكيد تقليد عسكري لدى هؤلاء النازحين الأتراك وهو الذي أصبح دائما في مدينة الجزائر على العكس مما كان في القسطنطينية أو الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية، ومن هنا كان تعليق الداي علي للقنصل كول Colc «إن الجزائريين هم مجموعة من الأوباش وأنا قائدهم». ولم تكن حتى قوة السلطان العثماني ولا سمعته تستطيعان أن تضعضع من قبضة الأوجاق على المدينة التي كانوا قد جاؤوا ليدافعوا عنها وليبقوا حكاما عليها. ومن هنا فقد أصبحت الزعامة السياسية في الجزائر التركية مسألة إنسجام وتوافق. ففي عهد البايلر بايات كان الحكام العثمانيون سليمان الأول وسليم الثاني ومراد الثالث مغتبطين للسماح بوجود علاقة مبنية على الإستقلال الذاتي، وبإستدعاء الزعماء الكبار بين الفترة والأخرى ليجازوهم بمنصب عال في الحكومة العثمانية نفسها. وقد إبتدأ هذا الأسلوب بتعيين خير الدين ثم إستمر بواسطة تلك الوجوه الجزائرية الكبيرة في حروب القرن السادس عشر بالبحر الأبيض المتوسط من أمثال صالح رايس والعلج علي وحسن فنزيانو، وكل واحد منهم كان مثل خير الدين قائد قرصان سابق.

لقد أصدر مراد الثالث في سنة 1568 بعد موت العلج علي فرمانا يلغي التسمية المنفصلة للبيلر بايات (وهذا بالرغم من أن المراسلات العثمانية إستمرت تذكر بايلر باية الجزائر

Cezayir Beylerbcyici حتى القرن التاسع عشر). وقد عوض الفرمان ذلك بمنصب الباشا كمنصب رسمي أعلى للجزائر. وقد كان الباشوات يعينون لمدة ثلاث سنوات. وهناك عنصر آخر للإستقرار يتمثل في أن عددا من الباشوات قد خدموا أكثر من فترة واحدة. فالباشا خيضر Khizr تعين أولا في سنة 1588 ثم إحتفظ بمنصبه أربع مرات، وقوس مصطفى بقي لثلاث سنوات. وهناك كثير من الباشوات بقوا في المنصب لفترتين.

وبمرور الزمن وإستمرار النجاح في البحر أصبحت الجزائر في إكتفاء ذاتي متزايد وإستنكفت عن تشريف سلطة الباب العالي في تعيين الباشوات. وبالرغم من أنهم كانوا يستقبلون في إحتفال كامل. إلا أن أولئك المعينين وجدوا أنفسهم معزولين وغير قادرين على تطوير قاعدة المساندة الفعالة لهم خارج الأوجاق. ويرجع ذلك إلى طبيعة الحكم التي تستثنى غير الأتراك من مناصب القيادة ثم إلى التسلط المطلق للعسكريين على القضايا الداخلية. وبما أن القرصان كانوا كثيري التغيب عن الجزائر فإنه لا يمكن إعتبارهم طامحين بإستمرار لمنصب الباشوات. وكانوا أكثر من ذلك يهتمون فقط، كرجال الأوجاق. بالمحافظة على حقوقهم وإمتيازاتهم.

لقد إنتهى خط الباشوات المعينين من القسطنطينية في سنة 1658 ـ 59 حينما كان الباشا إبراهيم في منصبه للمرة الثانية فإستغل البلبلة التي لحقت قصف مجموعة الأميرال بيت Blake العسكرية للمدينة كي يفرض ضريبة على المساعدة السنوية التي كانت ترسل من القسطنطينية إلى الرياس القرصان. وقد

أحدث هذا العمل تمردا ألغى الديوان على أثره الباشوية Pashalik لصالح حكومة أغات الأوجاق. ومنذ ذلك الحين حدث إحتكاك مستمر بين القراصنة والأوجاق.

فالأغوات الثلاثة الأوائل، خليل ورمضان وإبراهيم قتلوا بعد أن حاولوا تمديد مهمتهم المحدودة بسنة واحدة. وكنتيجة لهذا تفاوض الأغا شعبان في سبيل هدنة بين الطرفين والحكم حتى سنة 1664 وخلفه الأغا علي حتى سنة 1667 حينما رجعت الجزائر إلى نظام ثلاث سنوات في الحكم، المؤسس من طرف السلاطين العثمانيين. وقد خلفه الأغا إسماعيل ولكن ضعفه الظاهري في وجه المطالب الفرنسية بإسترجاع الأسرى البروفانسيين والإعتراف بحقوق فرنسا على مدينة دنكيرك Dunkirk تسبب في ثورة ونفذ الإعدام في إسماعيل سنة 1671. وقد إغتنم القرصان الفرصة من تلك الوضعية ليحولوا منصب السلطة إلى داي (حرفيا تعني العم) وهي تسمية تتوافق ولقب آمر الجيش في تونس آنذاك. وقد إنتخبوا المسمى حاصي محمد كمرشح عنهم. ومنذ تلك الفترة أخذ منصب الداي وجوده في مدينة الجزائر وفي بعض الأحيان كان يدعى باشا داي. ومع إزدياد قوة المقاومة الأوروبية وتحسن إنتظامها تخلى رجال الطائفة عن إمتيازهم في تعيين الدايات لمناصب الديوان، وأصبحت مدينة الجزائر جمهوريتين من حيث الواقع العلمي، فهناك الأوجاق وكانوا متمركزين في البر، وهيئة القرصنة من ضباط البحر المعتمدة على نفسها.

وقد كان كل عضو مسجلا منتظما في الأوجاق له الحق في الوصول إلى منصب الداي. وكانت عملية الإنتخاب لهذا المنصب تتم

بالمساواة التامة وبالتصويت الكلي. فعند وفاة الداي الحاكم يجتمع الديوان ويعلن عن نهاية عهده بواسطة البراحين في الشوارع. وعند ذلك يغادر كل أعضاء الأوجاق ثكناتهم ويذهبون إلى قصر الداي لينتخبوا المرشح الجديد ويعلن كل واحد منهم بصوت عال عن إختياره الخاص. فإذا لم يستطع أحد المرشحين الحصول على المساندة الكلية، فإنه يستبعد ويقدم مرشح آخر للتصويت عليه، وهكذا حتى يتحصل أحدهم مساندة على الأوجاق الكلية له. وعند الوصول إلى هذه التسمية فإن المرشح الناجح يصبح مجبرا على قبول تعيينه للمنصب فيجلس على عرش الداي السابق ديصبغ عليه الخدم بالقفطان المضروبة حواشيه بالجلد الرفيع. والذي هو رمز للمنصب. وعندئذ يأتي رجال الأوجاق لتحيته رافعين أصواتهم: «لقد إعتمدناك، فلتكن هكذا، يا رب إعطه إزدهارا . وبعد ذلك يغادرون المكان. وهنا يأتي دور المفتي الكبير للجزائر العاصمة فيقرأ بصوت عال قائمة واجبات المنصب ملاحظا بأن الله قد إستدعى ذلك الداي ليقود الجمهورية ويجب أن تستعمل سلطته لتنفيذ عدالة لا محاباة بها ولضمان الأمن في الداخل ولتأمين الدخل الضروري ولتوفير الراتب المنتظم للجنود. وعندئذ يقبل الداي الجديد أيدي المفتي والوجهاء الآخرين الحاضرين. وفي هذا الوقت تكون المدافع تطلق طلقات متتابعة خارج القصر معلنة تغيير الأسياد للمواطنين في مدينة الجزائر.

وبما أن الأيالة لم يكن لها القانون الشرعي في الإستخلاف، فإن إنتخاب أي من الدايات كان قد إعتبر وأنه يتطلب التأكيد من طرف السلطان. وكان هناك مرسول يبعث به بعد الإنتخاب

مباشرة إلى القسطنطينية ليطلب مثل هذا التأكيد. وكانت مثل هذه المطالب مستجابة دائما وفي كل مرة كان هناك كابيسي باشي Kapici Pasi (مبعوث الدولة) يذهب إلى الجزائر حاملا نسخة من فرمان التأكيد هذا وكذلك قفطانا شرفيا أحمر اللون وسيفا من الدولة يستخدم كإعتراف رسمي من طرف السلطان بالمنصب. ومنذ عهد علي شاوش (1710 ـ 1717) فما بعد أعطى الدايات رتبة الباشا ذي الثلاث شرطات في الجيش العثماني.

لقد زودنا فرمان التعيين الذي أرسل به محمد الأول في سنة 1746 على إثر إنتخاب إبراهيم حوكا كداي بمثال عن أسلوب وإصطلاح تلك الوثائق التأكيدية. والفقرات المهمة هنا كانت كما يلي:

.. إن إحدى الواجبات المطلقة لشخصنا العظيم هي أن فيضانات من كرمنا وإحساننا تغمر كل الرجال وبصورة أساسية على الحكومة النبيلة للباشا الشهير حارس حدود الإسلام. إن أيالة الجزائر هي إحدى الأقطار الموضوعة تحت أيدينا كمكسب من الإنتصارات اللامعة لأسلافنا العظام الراقدين حاليا في الجنة ـ أضاء الله عليهم بنوره ـ وأن هذا القطر لهو في مقدمة الدول الإسلامية وأن سكانه الأمجاد لهم أبطال الدرجة الأولى لبيت العقيدة وحماة الدين الحقيقي ووحدة الإله الأوحد. وعلى هذا فإنه منذ العهود العادلة لأسلافنا اللامعين وحتى هذه الحقبة المجيدة لخلافتنا العظيمة فإن كل مطالب الجزائريين قد قوبلت بالإيجاب، وكل رغباتهم لاقت كل الترحيب من طرف أصحاب السيادة في عائلتنا، وأنه لا ضرورة للنص على أن شعب هذه الأيالة هم في كل الأوقات أعِدّاء * بابنا العالي، وذلك لنيل غبطتنا العظيمة مصدر كل خير التي هي مرادهم الأول وهم دائما يطلبون

* أعِدّاء بكسر العين وتشديد الدال، أي أصحاب عدة وشأن لخدمة الباب العالي والعدة، بضم العين وتشديد الدال المفتوحة هي المؤونة والذخر القوي للمواجهة والعمل، (المترجم).

من أيدينا تنصيب السلطة. ووفقا لهذه الظروف فقد أخبرنا في تقرير رسمي .. إن الحاكم السابق داي الجزائر إبراهيم باشا قد إختفى لحينه. وأن إبن أخيه ونائبه الذي هو أحد الضباط ذوي الرتب العالية للأيالة .. ومالك فخرة ليوم العظيمة، وهو إبراهيم حوقا، قد تمت تسميته بإعتماد كلي من طرف رؤساء الأيالة وكل أولئك الذين لهم الحق في المشاركة في المداولات.

ولكن تسمية وإرسال دايات مدينة الجزائر يقوم به وبصورة منتظمة بابنا العالي، وذلك تأكيدا لتقليدنا القديم وقد ترجانا رؤساء مدينة الجزائر في عريضة عامة وكذلك إبراهيم حوقا في طلب خاص. وهذا كعلامة عن رحمة سيادتنا ومزيتنا الكبرى. وأنا نتكرم مغتبطين فنصبغ على المذكور أعلاه إبراهيم حوقا التعيين القيم حاكما ودايا على الأيالة.

إن عدم الرسمية الذي كان يتم به إختيار أو ترقية الدايات إلى رتب أعلى كان يتسبب بعض الأحيان في إنتقال الثروة بصورة غير متوقعة. وبصورة أكيدة فإن الترقية غير العادية جدا تتمثل في أحمد إبن عثمان (1766 ـ 1790) أطول حكام الجزائر مدة وأكثرهم فعالية. وهو ينحدر من قرية صغيرة تقع في ولاية كارامان Caraman بجنوب الأناضول. وقد وظف للأوجاق في وقت متقدم من عمره وأخذ إلى الجزائر. وهناك تزوج وأنجب ولدا ثم نحي بعد ذلك لأسباب غير معروفة. وكان ذلك نهاية لعمله في العسكرية. وقد دفعه اليأس إلى تدريب نفسه على مهنة إسكافي، وفتح عندئذ دكانا خاصا به حيث عمل وباع. وكان يصلح أحذية أصدقائه القدامى في الجيش. وقد إزدهرت شخصيته فإكتسب الإحترام لدأبه في العمل ولتواضعه وأمانته. وقد حدث في أحد الأيام أن جاء شاوش يبحث عن محمد آخر، صانع أحذية أيضا كان قد أوصى به ليشغل وظيفة بابي حوكايي Babi Hocayi (حوقة الطريق). وعن طريق الخطأ

ذهب إلى دكان محمد الكراماني وأعطاه تلك الوظيفة. ومنذ ذلك الحين لمع نجم بابا محمد وإرتقى بالتدريج في الوظائف الإدارية ليصبح بالنتيجة خزندارا ثم دايا. ولم يخنه التواضع رغم ذلك ولا شعوره بحظه السعيد في يوم من الأيام. فقد قال عن وصوله إلى أعلى منصب «أنه كان مكتوبا». وقد توفي في فراشه بسلام وإنتقل المنصب بدون شغب إلى إبنه حسن.

وقد كانت إختصاصات الدايات تشمل بصفتهم رؤساء للدولة الإدارة العامة للعدالة، وإعلان الحروب، والتوقيع على معاهدات السلام، وتجديد أو رفض حقوق الإستغلال مثل تلك التي أعطيت لشركة لنش Compagnie Lenche والمتعلقة بإستغلال المرجان على الشواطئ البحرية لإمتداد حصن فرنسا Bastion de France[*]. ويعقد الدايات أيضا إجتماعات الديوان، ويتلقون مجموع الضرائب والأتاوات من مختلف الدول الأوروبية القوية وكذلك من باياتهم، ويعينون الرسميين لمختلف المناصب بما فيها الحكومة المركزية. وقد كان منصب الدايات في الأصل لمدة ثلاثة أشهر ولكن هذا التحديد أثبت الواقع أنه غير عملي، ويعود ذلك إلى طول المدة التي يتطلبها الحصول على الفرمان وإشارات التنصيب الرمزية المصاحبة له من القسطنطينية. وأن النزاعات الطائفية على أساس مصلحي داخل الأوجاق والتأكيد على الموافقة الكلية قبل إستطاعة إنتخاب أي مرشح، قد جعل حياة الدايات في خطر. فالداي حاسي شعبان (1689 ـ 1695) الذي كثيرا ما أثنى عليه

*. التسمية فرنسية، وهي تعني منطقة إصطياد المرجان على الشاطئ القالي إلى الشرق من عنابة. (المترجم).

القنصل البريطاني كول Cole لـ «سلوكه المبهج وطابع شخصيته النافذ الحازم» كان قد قتل من طرف الجنود في يوم العاشر من سبتمبر سنة 1695 أثناء إجتماع الديوان، أما الداي أحمد فقد علق مرة أمام أحد الزائرين «إنه علي من السلوك مع مثل هؤلاء الزملاء اللامنتظمين أن أنسى في الصباح ما أكلته في الليل».

وفوق هذا فإن مسك المنصب وكيفية التصرف به لدى كثير من الرؤساء الجزائريين يقارن مع الحكام الأوروبيين في الفترة نفسها بالجدارة المتماثلة. وبعد بابا محمد الذي بقي في الحكم أربعا وعشرين سنة يأتي في الترتيب من حيث المدة الطويلة بابا إبراهيم (1732 ـ 1745)، وحسين آخر الدايات (1818 ـ 1830) ثم حاصي محمد (1671 ـ 1681). إن معدل سنوات البقاء في الحكم هو ست سنوات. وفيما يتعلق بالجانب العملي في الإدارة العثمانية فيمثل طريقتها من حيث الإستمرار الأسلوب الأول في تعيين الباشوات لمدة ثلاث سنوات. وأكثر من هذا فإن التنسيق في السياسة الخارجية لكل من الرؤساء العثمانيين والجزائريين تجاه أوروبا قد إحتفظ به حتى سنة 1830 على أساس المصلحة المتبادلة، وذلك ما يخالف تماما إمتهانات الولاء التي كان زعماء الأيالة يرمزون بها إلى تعلقهم بالسلطان خليفة الإسلام. ولو أن تاج السمائك والمرمر كانت له بعض عوامل التماسك الأخرى، فإن كل دايات الجزائر كانوا يظهرون للعالم الخارجي، وخاصة للقناصل الأوروبيين والتجار الذين تعاملوا معهم، بمثابة الرمز الظاهر للدولة المضاهية القوية وعلى هذا فإن القنصل الأمريكي في الجزائر بين 1795 ـ 1797 جويل بارلو Joel Barlow يصف الداي سيدي حسن إثر مقابلة معه كما يلي:

لقد إكتست قدمه بجلد ناعم رفيع إمتد للإحاطة بساقيه مع أزرار من الماس في خيوط مرصعة بالأحجار الكريمة، وحول وسطه حزام عريض يلمع بالحلي، وقد تدلى منه سيف عريض يتكون غمده من أجود نوع للقطيفة. وفي حزامه قد إلتصق خنجر ومسدسان قيل أنها كانت هدية من المرحوم السيء الحظ لويس الرابع عشر، وذلك الخنجر من الذهب الخالص. وعلى رأس الداي كان هناك شاش قد إرتفعت نقطة فيه، وذلك علامة طرازية خاصة بالعائلة المالكة. وهناك هلال من الماس يلمع بطريقة عجيبة في الناصية وفي الطرف الخلفي منه يوجد جراب لإحتواء جذرين لريشتي نعام عريضتين.

الفصل الرابع

ترابط المجتمع الجزائري

يعكس التركيب الإجتماعي للأيالة التنوع العرقي من حيث الأصول والخلفيات لمجموع المواطنين بها، وقد أدى حضور الأتراك إلى تزويدها بلحمة هامة للإمتزاج الثقافي الموجود من قبل. وقد ظل المجموع الكلي للسكان في حد تقريبي دائم هو مائتي ألف (التقديرات لمدينة الجزائر تراوحت بين مائة ألف ومائة وثلاثين ألفا ضمن هذا المجموع العام) خلال فترة الحكم التركي. ولتسهيل التصنيف فربما أمكن تقسيم السكان على أربع درجات إجتماعية كبرى هي: الأتراك والمغاربة (بما فيهم الكراغلة)، والمرتدون المسيحيون واليهود.

وبإستثناء المصلحة المشتركة في الدفاع عن قسمهم من الامبراطورية العثمانية ضد الأوروبيين. وقد تمثل في أعمال مثل المساهمة في عمل يوم دون مقابل من كل مجموعة مهنية لتصليح التحصينات الدفاعية لمدينة الجزائر. فإن الطابع الرئيسي لهذه المجموعات الأربع كان هو الإنسجام الإجتماعي. وتحت حكم الأوجاق فقد بلغت البلاد درجة عالية من الترابط الإجتماعي في

حين أن دستور النخبة من الأتراك قد قوى إحترام النظام والقانون التركي اللذين غرسهما الإخوة بربروس في جماهير الشعب. وكنتيجة لذلك فإن الأيالة عاشت في هدوء داخلي وأصبحت مدينة الجزائر أكثر موانئ البحر الأبيض المتوسط من حيث النظام وحسن السياسة تقصدها السفن المسيحية العائدة لمختلف الأمم فتجد في الأيالة خلال أوقات السلم سلامة الإرساء أكثر مما قد يتوفر لها ذلك في موانئها الأصلية.

إن الإستقرار الداخلي لدولة الجزائر وهويتها التركية قد شجعا تطور الروابط الثقافية والإجتماعية مع الأجزاء الشرقية للإمبراطورية العثمانية وذلك بالرغم من بعد المسافة بين مدينة الجزائر وبقية الإمبراطورية. وفي هذا النطاق فإن الأيالة كانت أكثر شبها بالإمارة العثمانية الأولى للسلطانين عصمان وأورهان التي كانت بورسا مركزا لها، فكل من الدولتين كانتا قد بنيتا على أسس إجتماعية قارة، والفارق الرئيسي بينهما كان يتمثل في أن العثمانيين الأوائل كانوا يعنون بتأسيس دولة فردية وسط المجموعة الإسلامية في حين أن الجزائريين كانوا يشكلون حصنا إسلاميا في مواجهة عالم مسيحي معاد. لكن كان هناك عامل إجتماعي له فاعليته في كل من مدينة الجزائر وبورسا. وإن هذا العامل الإستحقاقي كان يوفر جاذبية للأسرى المسيحيين كي يرتدوا عن دينهم، وبمجرد إرتداد أحدهم فإنه يستطيع الدخول في خدمة الحكومة ويصبح له الأمل في التأهل لكل المناصب العالية جدا. وإن الوضعية القانونية لكل المرتدين

المسيحيين تبدو وكأنها كانت أحسن من سكان الجزائر المسلمين من غير الأتراك. وهناك عامل ثالث، وهو إبعاد الكولوغلاري من الأوجاق، وقد ساعد على تقليل الإحتكاك الإجتماعي في مستويات الزعامة، أما العامل الرابع فيتمثل في سلطة التسيير الذاتي للإنكشاريين تحت رؤسائهم في حين أن بقية السكان المسلمين كانوا خاضعين لكل من القانون الشرعي وقواعد القانون المدني وقد كان لذلك أثره الأساسي من حيث تحديد السلوك بين الجماعات.

لقد كان أحد التطورات الإيجابية للحكم التركي في مدينة الجزائر هو تخفيف الإنقسامات الداخلية في المغرب الأوسط، فقد إنتهى عدم الثقة القديم بين المناطق الريفية والحضرية وما كان يترتب عنه من إنعزال المدينة عن المجال الطبيعي من حولها. وبالنتيجة فإن مدينة الجزائر وإلى حد أقل مدنا مثل قسنطينة وتلمسان قد أدت أدوار المراكز الإقتصادية والثقافية والفكرية التي كانت تؤديها في أيام الرومان. وفي الوقت نفسه فإن الحرص السياسي للأتراك في الحكم بواسطة التأقلم مع السلطات المحلية أو القبلية قد غيرت إلى الأبد الوجه القديم للمدينة في شمال إفريقيا كمصدر للإضطهاد السياسي. وقد تأثر هذا التأقلم ببعض الإختصاصات الإجتماعية التي تختلف عن الإختصاصات الحكومية التي وصفت في الفصل الثالث. فإحتكار أعمال المحافظة في الشوارع مثلا كانت في مدينة الجزائر يقوم بها البسكريون، وهم جماعة البرابرة السود من المنطقة المحيطة ببسكرة على حافة الصحراء الجزائرية. وهناك بسكريون آخرون

(عميان) كانوا يوظفون كحراس على الممرات لمختلف الأحياء بمدينة الجزائر، فيغلقونها ويحكمون إقفالها خلال الليل.

وهناك ترتيب أكثر رسمية من هذا كان قد إتخذ مع الميزابيين، وهم المنحدرون من لاجئي الأباضيين الخوارج، الذين كانوا قد أسسوا عصبة مدن دينية ـ مذهبية في عمق الصحراء خلال القرن العاشر بعد أن أبعدهم الفاطميون من المغرب الأوسط. إن الصلابة الحنبلية لدى المزابيين قد وجدت الصدى المتجاوب في الأصالة الدينية التركية. فإحترمت ثيوقراطية المزابيين وسمح لهم بالمحافظة على أمين في مدينة الجزائر مع حق التقاضي عليهم من طرف قاضيهم المقيم في غرداية، وإعترف لهم بمذهبهم الإباضي كعلامة شرعية لملتهم. وقد إحتكر الميزابيون بمدينة الجزائر أعمال المشرفين على الحمام وشكلوا أغلبية الجزارين والرحويين. أما القبائل وبنو عباس والشاوية وآخرون من صلف القبائل المغربية فقد تواردوا على مدن الأيالة مع تأسيس «السلم العثماني» ليطلبوا الإستخدام كخياطين ورعاة وعمال غير ماهرين وخدم للبيوت في شكل الهجرة القروية التي تسبق التصنيع.

لقد كان اليهود وحدهم يشكلون ملة غير إسلامية معترفا بها. ولم يتسع التعالي الذي هو من طبيعة الأتراك تجاه رعاياهم المسلمين إلى اليهود الذين كانوا ينظرون إليهم بشيء من التمرس اللاطبيعي كأن يكون لهم مدخل إلى السحر الأسود وكذلك المعرفة فوق العادة بقضايا العملة. فخلال عهد الدايات كان اليهود يستعملون للتعامل بكثير من الأعمال التجارية للدولة وللقيام بالمفاوضات مع التجار الأوروبيين وهو ما يتطلب معرفة باللغات

والمعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط التي كانت تفوق إمكانية حكام الجزائر. إن هذا الترتيب كان في الأصل وسيلة لمواتاة العمل، وقد قاد في القرن التاسع عشر إلى إحتكار تجارة الأيالة الخارجية من طرف عائلتي بوشناق وبكري الذي تسبب في سقوط دولة الجزائر.

لقد كان اليهود نادرا ما يلاحقون. وهناك تهديد بالقتل الجماعي هددهم الداي به في سنة 1760 بسبب ما قيل من أنهم سرقوا طفلا مسيحيا لتضحيتهم الدينية Passover وقد تجاوزوا ذلك بتقديم مساعدات ضخمة لبيت المال. وقد كان لليهود من ناحية أخرى وضعية على حدة من حيث السكن والملبس بالنسبة لجيرانهم. ويلبس اليهودي «جببا لا تمنعه من وضع الماء ومعطفا ذا أكمام عريضة بشكل لا يمنع من غسل الأطراف العليا وكذلك حزاما عريضا وخناجر كبيرة جميلة في جراب على الجانب الأيسر، وفي الشتاء يلبسون سراويل تضيق عند أدنى الركبة كما يفعل الإسبانيون، وأحذية ملونة توضع في الرجل أو تخلع دون أن تلمسها اليد، وضباطات هي عبارة عن «نوعية من الأخفاف للجوانب العالية»، وبمثل المسلمين كانوا يلبسون دائما غطاء على الرأس، عادة، كان قطعة قماش أو كبوسا. ويبدو أن المرأة اليهودية قد سمح لها بحرية بين العامة أكثر من أخواتها المسلمات فقد إنغمست كما يحدثنا جرامي Gramaye، في الجلوس على باب منزلها «على الحصير أو الزربية تلغي طوال اليوم، ماعدا حين تذهب إلى الحمامات أو تنعزل للتدين أو تذهب إلى السحرة أو إلى المدافن أو إلى الحدائق والأعياد العامة، ولها عناية قليلة بأولادها».

لقد تأثر المجتمع الجزائري بكل من المؤثرات العثمانية والتركية الأناضولية وذلك في عديد من الطرق. فقد كانت اللغة الرسمية للأيالة هي التركية العصمانلية، وهي بذاتها عبارة عن مزيج من الكلمات العربية والفارسية والتركية قد كتبت بالخط العربي، وهي شديدة الصعوبة للترجمة. وقد جلب توارد الموظفين للأوجاق من الأناضول شكلا آخر من التركية أكثر صلافة إلى شمال إفريقيا. وبسبب أن إنشغال الجزائر بالعمل العسكري البحري قد تحكم في حياتها التجارية (على خلاف تونس) فإن المساهمات التركية في ميدان اللغة قد تمركزت في الجانب العسكري، فهناك (72) إثنتان وسبعون كلمة عسكرية في طبيعتها بين 634 الأربع وثلاثين وستمائة كلمة تركية الأصل مستعملة في جزائر اليوم. وقد بقيت العربية اللغة الشائعة الإستعمال لأنها كانت اللغة التي تجمع عرب الداخل الحضر والذين سبق سكناهم الفتح التركي، والمهاجرين الإسبان الموريسكيين وقد أدى تواجد المرتزقة والأسرى بأعداد كبيرة وكذلك التجار الأوروبيين المقيمين إلى وجود لغة عمل Lingua Franca تدعى فرنكو Franco أو سبير Sabir (من الفعل الإسباني للتعارف). وهي خليط من العربية والإسبانية والتركية والإيطالية والتعابير البروفنسالية وقد كانت هي واسطة الإتصال في مدينة الجزائر.

وفي خصوص اللباس والتجهيز المنزلي والتقاليد البيتية والموسيقى وبقية الأنواع المماثلة فقد قلد الجزائريون فيها مجتمع القسطنطينية العثماني. فبالرغم من بعدهم الشديد وتباعدهم الثقافي من العاصمة العثمانية فإنه يبدو أنهم قد

نظروا لأنفسهم كمركز ثقافي عثماني في المغرب. وفوق هذا فقد كانوا فخورين عن جدارة بدورهم كقوة بحرية أساسية في البحر الأبيض المتوسط، تعادل أية مجموعة من القوة تستطيع أوروبا جلبها لضربهم. وأن اللباس المصنوع للرسميين الحاكمين في الجزائر والذي كان صورة طبق الأصل إبتداء من المستوى الخاص بالنخبة إلى أدنى عضو في الأوجاق، كان يعكس الأذواق العثمانية في أطرزة مغربية. إن اللباس التقليدي لرجل الشمال الإفريقي هو ثوب فضفاض عريض متصلة جوانبه بأكمام وقلنسوة أحيانا يدعى جلابة في المغرب الأقصى ويدعى جبة في تونس وبرنوس في الجزائر، ويضاف إليه ألبسة تحتية مهذبة. ويلبس ذوو الإعتبار من الرجال بدعيتين أو ثلاث بدعيات مفتوحة عند الرقبة وتزركشها الأزرار وخيط الطرف، وسروالا مطرزا عريضا وفضفاضا في طول العجل يتخذ إما من الموسلين[1] أو النسيج القطني الأبيض يضاف إلى هذا إما شاش أو شاشية حمراء. وتلتئم خياطة السراويل بواسطة تطريز حريري واسع يلصق به لابسه مسدسه وسيفه وخنجره وعند نهايته يخبئ حاملة نقوده من الحرير والساعة من صنع البندقية والعائدات الشخصية الأخرى. وقد كان هذا اللباس مميزا كافيا حيث عرف لدى مسافري البحر الأبيض بـ (الطراز الجزائري).

وقد رأى القرنان السابع عشر والثامن عشر مزيجا من الأطرزة العربية الشرقية والتركية والمغربية إندمجت في بدلة تتناسب وضخامة وثروة دولة القرصان. وتتكون هذه البدلة من

1. نوع من القماش أملس يشبه الحرير.

سروايل عريضة منسوجة من القطن وقميص من الكتان لا أكمام له، أي صدرية، وجاكيته قصيرة من القطن أو الكتان بالأكمام ودون أكفاف، ثم قفطان في لون عميق أحمر أو أزرق في العادة دون رقبة ومفتوح في المقدمة وقد زركش بالأزرار وتكفف أطرافه أحيانا بالفرو. ويتكامل هذا المجموع بفرجة هي عبارة عن دائرة قد إتخذت للرأس من قطعة خاصة لها ذؤابة في طول القامة وحتى الأرض. وفي القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر إحتفظ بالقفطان للرسميين وتعوض لدى غيرهم بإثنين أو ثلاث جاكيتات مزركشة على الطراز العثماني أو الأريحيات Babouches بالأقدام المنحرفة نحو الأعلى. وقد جلبت من الشرق ثم قلدت من طرف عديد الآلاف من الإسكافيين الجزائريين فأصبحت اللباس الشائع للرجل.

إن التعبيرات في البنية العسكرية العثمانية التي أدخلها سليم الثالث بواسطة النظام الجديد وأكملها محمد الثاني في بداية القرن الثامن عشر قد أدت إلى شيء من «العصرية» في لباس الأوجاق. فحل الطربوش أو الفز محل الطيلسان. وكان القفطان قد صمم ليعطي مكان حمل للسيف والمسدسات وبدأت السراويل تلبس فوق أحذية عالية ملساء من الجلد. ويبدو أنه لم تكن هناك تحديدات في خصوص مجموع الألوان بإستثناء إستعمال اللون الأسود الذي كان مقصورا على اليهود وهو اللون الوحيد المسموح به لألبستهم الخارجية وكان علامة تمييز لهم.

لقد لبس الجزائريون من غير الأتراك، وبإستثناء اليهود، لباسا بسيطا ـ قميص من الكتان وسراويل في طول الركبة

مطبقة، وفي الشتاء يلبسون الغليلة وهي لباس طويل حتى الركبة تأتي بعدها الدرة وهي جبة طويلة جدا من القماش الرفيع ويكمل هذه المجموعة البرنوس، وقد إتبع التجار أناقة أكثر. وإشتهرت مجموعتهم بلبس الأريحيات المزركشة بكعب حديدي مرتفع وكبوس أحمر عريض تحيط به قطعة من القطن الرفيع في هيئة الشاش. وفي هذا الإطار أعطى الأتراك تأكيدا مضاعفا إلى الوضعية التقليدية الإجتماعية التي يتميز بها الشمال الإفريقي وذلك عن طريق ذهابهم الشديد إلى وضع أنفسهم جانبا كطبقة حاكمة، فزودوا المسلمين بخيط رفيع ولكنه قادر على البقاء ليأخذوا حين ينصب طعام الحضارة الفرنسية على بلادهم [2].

وفي خارج مدن الأيالة وخاصة بين رجال القبائل كانت تأثيرات الأتراك أقل أهمية إلى حد كبير. فكما كان الأمر لقرون قلما لبس رجال القبائل أكثر من لباس صوف أبيض يتراوح بين خمسة إلى ستة أقدام وعرضه تسعة أقدام وإختلفت تسميته فسمي حايك وسمي قندورة، وهو يغطي الجسم ويحيط به، يتحزم عليه بحبل ويغطيه البرنوس. ولبس زعماء القبائل والشيوخ وأعضاء العلماء والرسميون المعينون من طرف الأتراك كعلامة مميزة لهم، عمامة صغيرة وهي قطعة شاش من الصوف تزينها الصور والرموز، ويشير عدد القطع منها وترتيبها إلى رتبة وشغل لابسها.

وربما كان يتوقع من وضع مدينة الجزائر كقسم من الممتلكات العثمانية وكوحدة لمجموعة إسلامية، فقد شغلت المرأة دورا ثانويا في مجتمع الجزائر الذي يسيطر فيه الذكور أساسا. ولم تكن هناك

---

2. كذا!

بطلات في درجة ديدو أو سوفونسيبا Sophonisba Dido أو الكاهنة، تلك القسة الكبيرة المتهودة التي قادت مقاومة البربر للإسلام. وزيادة عن الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن مهنة القرصنة تستبعد المرأة فإن الأخوية الذكورية في الأوجاق كانت أبعادا لتأثير المرأة في مسائل الجمهورية وأيضا فان كون الحكام إنتاجا لنظام إنتخابي غير قار كثيرا ما تتعرض ترقيتهم فيه إلى التحدي، كانوا غير قادرين على تطوير نظام حريمي حام بمثل ذلك الذي عزل السلاطين العثمانين دون الثورات ضدهم ولكنه في الوقت نفسه عرضهم لتآمر الحريم وبصورة غير مباشرة إلى سيطرة النساء. وكنتيجة فإن المرأة الجزائرية مثلث بالمعنى التام للكلمة الجانب المنزلي للوجود الإجتماعي للإسلام. فكن عبارة عن قعيدات الكانون اللواتي تدافع عنهن الأسلحة والسفن الجزائرية.

وقد كانت المرأة الفلاحة في البادية تظهر إستنادا إلى ما قاله شو Shaw في:

حايك تلبس تحته قميصا وسراويل، وقد تحول الجزء الأعلى من الحايك إلى أشكال من الكيس وذلك بقصد حمل الأولاد الصغار، وتغطي رأسها بقطعة قماش قد تخللتها خيوط ذهبية وفضية، وتلبس معها قطعة مثلثة من القماش قد زركشت ولونت بتفنن كبير وتدلت على الظهر.

إن نساء المدن قد إتبعن أناقة أكثر دقة وهذا ربما يعود إلى إنعزال حياتهن وكن قد تأثرن بشدة بطراز القسطنطينية الذي جلب إلى الجزائر بواسطة المبعوثين العائدين من مهماتهم المكلفين بها

لدى البلاط العثماني. وكانت نساء الأتراك المتزوجين يلبسن (الفارملة) بشكل شائع، وهي اللباس ذو الحزام والمفتوح عند الصدر، ومع معطف أو أكثر بأكمام قصيرة، مع أو إلى جانب ألبسة داخلية تتدلى على سراويل مطلوقة عندما يكن في المنزل. ولما يخرجن للحياة العامة فإنهن يضعن ثوبا مزركشا من ثلاث طبقات طوله يصل الركبة ويتحزمن بشاش مزركش عريض، ثم تأتي سراويل عريضة وبلغ مريعة مرتفعة، وفوق الكل يأتي الحايك الأبيض، ويحتجبن حتى عيونهن بقطعة قماش شفافة بيضاء.

لقد كان الشعر هو ظاهرة الجمال الأساسية، يقدر جماله أكثر لما يطول حتى القدمين. وكان بناء السرمة، وهي لباس الرأس المميز الجميل في الجزائر يستغرق كثيرا من الساعات. فعندما ينتهي تسريح الشعر ومشطه وتدليله وأصباغ رائحة المسك عليه أو ماء زهر النسرين (أدق مستخرج منه) يعاد تجميعه في ذؤابة ويربط بقطعة مذهبة أو فضية في عرض إثني عشر إنشا تترك للتدلي على الظهر من مؤخرة الرأس. وهناك شريط ثاني غني الزركشة بالخيوط المعدنية اللامعة يربط حول الأول ليحتوي على كل الشعر في شكل مخروط، وهناك قطعة شفافة من الحرير المبهرج الرقيق قد زينت بذيل من الأشرطة الملونة التي تكمل هذا التكوين. وإنه لمن الواضح أن السرمة هذه تشبه حنية عصر إليزابيث في إنكلترا وتستدعي الإعجاب بحملها على غرار ما كان لدى سيدات القصر الإنكليزيات.

لقد كانت النساء الجزائريات شديدات الرغبة في الروائح والأطرزة المزركشة والتركيبات العطرية. والحواجب كان يتم

تدميسها بشدة بالكحل سواء كانت عجلاء طبيعية أم لا، في حين أن نهايات الأظافر والأكفاف والأصابع وبواطن الأقدام كان يتم تخضيبها بالحناء. وكانت الحواجب تقوس في شكل الهلال، وهو رمز ذو معنى خاص بالنسبة للأتراك والمسلمين. ويمتد طرف كل قوس ليلتحق بممر الأنف حيث يرتسم شكل صغير كنقطة أو تزيين فوق المنخر. وتحاط العيون بعض الأحيان بصبغ أسود. وهناك علامة أخرى للجمال يثنى عليها بشدة بين نساء مدينة الجزائر Kadinlar Cezayirli وهي عيون الغزال (أي الإتساع والصفاء واللون الأعطر). فإذا كانت عيون سيدة لا تفي بالشروط، فيغلى الجوز ويجفف ثم يهرس ليصير دقيقا ثم يمزج ذلك الدقيق بالماء ليشكل معجونا سائلا فيوضع على الجوانب بواسطة مرود مشط كما تصبغ به الخبايا السفلى للأشفار بواسطة مرود فضي. وتكتمل عملية التجميل هذه بوضع حر لأحمر الشفاه والتدبيرات المكانية له.

تذهب سيدات الجزائر مرة إلى الحمام في الأسبوع. ويمثل هذا الحدث ليس فقط تنظيفا تقليديا ولكن نوعا من إظهار الأزياء إلى جانب تبادل الأخبار العائلية. وفي مثل هذه المناسبات تعرض الثروة العائلية. فربما لبست بورجوازيات مدينة الجزائر أشرطة ثقيلة الوزن من الذهب حول الوسط والعنق، وتتدلى من آذانهن أقرطة في شكل الهلال غالبا ما يبلغ محيط دائرته خمس أنشات وطولها في طول خنصر يد الرجل ولحمل مثل هذا القرط الثقيل كانت تثقب أذن المرأة في عدة

أماكن، وتمرر ملفوفة صغيرة من الورق من خلال كل ثقب حتى يتسع بما يكفي للسماح بمرور الجزء الخاص به من القرط. وهناك الأحجار الكريمة وحبات المرجان. وتجلب هذه الأخيرة من مراكز صيد المرجان قرب مدينة عنابة. كانت شعبية أيضا، حيث أنها كانت تلبس في عقود حول الرقبة. وهناك قطعة من الحلي كان قد شاع إستعمالها في شكل ماسة أو كرة ذهبية توضع عند نهاية سلسلة ذهبية، وذلك علامة على إعتماد المرأة على زوجها (وهذه الوضعية تعني عند الأوروبيين العبودية).

إن الحجاب الذي كان على ما يبدو قليل الإستعمال في معظم جهات شمال إفريقيا في السنوات الأولى لقيام الأيالة قد أصبح لباسا خارجيا ضروريا في سنة 1780، وقد كان على نوعين، الصغير بنصف الوجه (قناع) المذكور أعلاه ثم هناك قطعة اللباس المزركشة التي تتم خياطتها ملتصقة بالحايك. وقد وصف فنتوردي باراديس Venture de Paradis الجزائريات المحتجبات في منظرهن الخارجي كجمع من الآلهات الإغريقيات في جببهن الحريرية أو الكتانية الفارعة، ويمسك الحجاب في مكانه بواسطة يد توضع عند مقدمة الحنك الأسفل.

إن التطريز والأشكال الأخرى من عمل الإبرة كانت تمثل النشاطات الأساسية لنساء مدينة الجزائر. وقد كانت المطرزات قد إختصصن في القطع الخاصة بالنوافذ، وألبسة الرأس والمحارم اليدوية، وكذلك أيضا تطريز القفطانات والأدوات الأخرى من الألبسة الخاصة بالرجال والنساء، وكذلك هذه الأعمال

تشغل من وقت عملهن الكثير من الساعات وينتجن خلالها إنتاجا مرتفعا في فنيته. وتشبه أغطية النوافذ الجزائرية في خيوطها وطرازها أغطية النوافذ التي تصنع في الأناضول والشرق مع فارق التحسينات الأكثر والذي يعود إلى أصباغ أجود وإلى المهارة الممتازة التي يرجع تكونها إلى أجيال من العمل اليدوي الممتاز. وكان الرمز المعتاد هو التفاح البندوري Pome Granute والقرنون Artichoke، وكلاهما من تقاليد المصنوعات النسيجية التركية. وقد كانت الألوان المعتادة هي الأحمر والأزرق والباهت Mauve وهذا الأخير ربما كان صورة مشابهة جدا لـ (مجموع الأصباغ الصوراني) الذي كان يستعمل في الجبب الخاصة بملوك الرومان. وقد كانت ستائر الباب الجزائري التي تستعمل في الممرات الداخلية عوضا عن الأبواب، وكذلك بين الغرف، تتركب عادة من ثلاث أشرطة أفقية. وقد عرف المفتاح التقني المستعمل بـ (الإبرة التركية)، أما الطرز والخيوط الممتدة المخيطة عوضا عن خياطة الآجرة المعتاد، فقد كان يشار له (الزليلق) أو (الخياطة التركية).

وقد لمس تواجد التأثيرات العثمانية في نواحي أخرى للحياة الثقافية في مدينة الجزاير، فمع توسع ثروة القرصنة أصبح من الشائع العمل على بناء بيوت في المدينة على النمط التركي بقاعة إنتظار واسعة عند المدخل، تؤدي إلى فناء مركزي مع أروقة على طول كل من الجانبين تنتهي إلى حجرات داخلية صغيرة. أما الأثاث المتكون من طاولات قصيرة ومخدات وصنادق مطعمة بأصل من الحجارة أو العاج فقد كان يشكل النوعية التي وجدت في كامل الأراضي العثمانية، ثم أضيف إليها

بشكل متوارد اليورصولان الأوروبي والرخام والمرايا والحرائر وقطع القطيفة المتدلية المحصل عليها من خلال الجوائز المفتكة، وقد عوض هذا كله شيئا من الجمال المهني، وذلك عن طريق مجرد الجمع العشوائي بهذا الشكل. وكانت أرضيات المنازل تغطى إما بزرابي الصلاة الأناضولية أو بالحنابل التركية الجميلة التي كانت تحمل من غرفة إلى أخرى حسب ما تقتضيه الحاجة. وأن هذه الزرابي بالإضافة إلى الصفائح العريضة من النحاس الأحمر المطروق القائمة على قواعد خشبية والتي تدعى (الصيني) وتزركش وفقا للطابع التركي قد أضافت لمسات تركية إلى صيغة تزيين البيت العثماني. ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى إبريق القهوة (قهويري) وهو الإسم التركي الذي بقي له في البلاد الجزائرية أيضا. وكان الإنكشاريون الجدد يحملونها معهم في أغراضهم أما أعضاء الأوجاق الذين يبلغون سن التقاعد فإنهم يعطونها كـ(أوقاف) على الإستعمال الجماعي للمقيمين الجدد في الحجر التي كانوا يشغلونها، وهذا عندما يغادرون المصلحة التي يشتغلون بها.

وقد إنعكس الطراز التركي لهندسة المباني العامة على أسلوب البناية الجزائرية أيضا. وعليه فإن المسجد الذي بني سنة 1622 من طرف مرتزق إيطالي رايس هو بيسنينو Picenino (الذي أخذ إسم علي بصنين Biçnin أو بصنور Biçnun) كانت له قبة مخروطية قد أقيمت على عرصة مركزية لفناء مربع، مع قبب مخروطية أصغر تستخدم كسقوف للعرصات. وقد أمر

الداي أحمد في سنة 1696 بإدخال تحسين على قبة سيدي عبد الرحمان الثعالبي، مرابط مدينة الجزائر الكبير (توفي في 1470) كي تتحول إلى مسجد حوله المقبرة وذلك بإقامة البناء المقبب التقليدي على الأسلوب التقليدي المغربي الإسباني مع القبة المشابهة. وإن أقوى مثال مؤثر في إستعمال الأمثلة العثمانية الأناضولية قد وجد في جامع السمكية (1660) الذي بني من طرف الأوجاق كمركز للحنفية من أموال. السبول خيرات أوقاف Seboul-Kheirat Evkaf (المال الموقف). وكانت قبته أضخم من كل مساجد الجزائر الأخرى، فجاءت بنايته منصبة على الأعمدة وكانت في شكل ممتد إلى الأعلى لتلقي عند نقطة متلاقية من أربع رؤوس تكون شكلا عنقوديا ترصعه أربع قباب مخروطية في الزوايا. وقد تواجد التصميم نفسه في الكايليس كامي The Kilis Cami بالقسطنطينية (إسطمبول). إن المقبرة الصغيرة الحيطان (هي أيضا ظاهرة أناضولية) وإلتحاقها بكل من هذه المساجد الجزائرية يعكس التأثيرات التركية في خصوص تزيينات المقابر حيث استعمل القائمون عليها بكثرة عناصر تركية أساسية من زهور القرنفل والياسمين والبنفسج والعطري.

وقد كانت أنواع التسليات اليومية المتبعة تشمل الحمامات الأسبوعية الزيارات العائلية وحفلات الزواج الدورية أو الوفيات والترفيهات النادرة أو الإحتفالات التي تقع في الساحات العامة وواجبات العقيدة التي تطبع الحياة الإجتماعية للأيالة. وقد كان المواطنون العاديون قليلا ما يتأثرون بالنزاعات الطائفية التي تحتدم في النطاق الحكومي أو بالقصف البحري في بعض المناسبات، فهم

ببساطة يقفلون دكاكينهم وأبواب بيوتهم حتى تمر العاصفة. وقد كانت عودة سفن القرصنة بغنائمها تؤدي إلى تواجدهم الكثير للمشاهدة ولكن هذا أيضا لم يكن بشكل أكثر من مناسبة عابرة.

وقد أصبح عدد الصحون التركية يشكل المستوى الجيد في الأيالة إلى جانب الكوسكوس، الصحن التقليدي للشمال الإفريقي. وهناك البيلاف (بيلو أوبيلاو) وهو طبخ أناضولي ثابت كان أيضا شائعا كثيرا في مدينة الجزائر. وقد كان سكان المدنية يقبلون كثيرا على طبخ الدولما (معناها الحرفي المحشوة) من مختلف الأنواع، مثل سوبان دولماسي Sovan Dolmasi (بصل مملوء بلحم الخروف المرحي والأرز) ويابراك دولماسي Yaprak Dolmasi (لحم مغلف بأوراق العنب) وما إلى ذلك. وقد كان الكباب (كابوبس) من لحم العجول والخرفان والغنم شائعا في المطبخ الجزائري وكذلك الكفتة Këfta (وجبة كراكب من اللحم تطبخ بطرق متنوعة)، وهي مادة طبخ شعبية في المطبخ التركي اليوم. وهناك أنواع من الكباب كانت تدعى مكرون Makaroun وصفها وليم ديفيس كما يلي: William Davies.

(انه) معجون مصنوع من السكر والماء، ومنه يأخذون جزءا صغيرا يساوي حبة الفاصوليا في كبره، ويضعونه وسط سلك يلولبونه في أيديهم حتى يصبح طوله إثنين أو ثلاثة، وحينئذ يغلونه في الماء مع ثلاث أو أربع بصلات، وحينما يؤول إلى الطبخ يمزجونه بجبن مقطع إلى جزيئات صغيرة ويصبون فوقه الزبدة، ويأكلونه في العادة بسرعة وعند الإنتهاء من كل شيء يرجع كل واحد الشكر قائلا: الحمد للّه.

لقد كان للحمامات في مدينة الجزائر أغراض إجتماعية هامة زيادة على عملها التنظيفي. وكما أشير سابقا فإن المصادر المائية للعاصمة كانت كافية لتزويدها بالمياه المستمرة الجريان وأنابيب الحمام لسد حاجة نسبة كبيرة من مساكن المدينة، وقد كان الحمام هو المكان الذي يتنظف الجزائريون فيه دينيا وصحيا، ففيه يلتقي الرجال والنساء الحضر كل في قسمه المنفصل أو حجراته، وفيه يتفق على الزواج أو بداية مبادرته الأولى، وفيه يتحدث عن مراسيم الدفن، وتحمل الأعمال التجارية إلى مرحلة الإتفاق، وفيه تحكى الحوادث العائلية بين الأصدقاء. لقد كان هناك من الحمامات حوالي ستين في أيام هيدو Haedo وكانت بناياتها واسعة ونظيفة مضاءة من السقف ومجهزة بالماء البارد والمسخن. يدخل المستحم فيدفع أجره بورقتين إثنتين، ثم يضع ثيابه في غرفة خارجية واسعة، ومنها يمر عاريا إلى حجرة أخرى عريضة قد قسمت إلى مكعبات تتسع كل منها لأشخاص يتراوح عددهم بين عشرة إلى إثني عشر. وفي كل مكعب يمر الماء المسخن عبر أنابيب البرونز المقامة على الحيطان والمعممة لسحابات البخار. ويمر المستحم عبر بخار تزاد حرارته شيئا فشيئا حتى يصل ما يسمى بالسيكاك أوداسي Sicak Odasi الكاليداريوم Calidarium لدى الرومان. وهناك يتمدد على أرائك من القطيفة تغمرها سحابات من البخار الساخن المعبأ بالرائحة الذكية، ويتدبر بفكره في عجائب الحياة الدنيا. وبعد إستراحته في هذه الوضعية الباعثة على النوم ولعدة

دقائق، يظهر إثنان من الهزميتسز Hizmetcis (أي الخدم) الأقوياء فيمططون من جنباته حتى تتطرطق جميع مفاصله ويقلبونه كالخبز الناعم، ثم يحكون من على جسمه بقفازات لا ظفر لها فيخرجون أكثر من الرطل. وبعد أن يتم كل هذا يعود المستحم إلى غرفة الملابس على الطريق الذي دخل منه، كي يتناول كوبا من (الشربت) يمده بها عون آخر، وبعد أن يبخ عليه عون ثالث بماء الزهر يلبس ثيابه ثم يغادر المكان ودمه يسير في دورة غير عادية من الحيوية، ويحيط به شعور عام من النشاط يسري في كل جسمه المنبعث بحيوية جديدة ونشاط.

ولقد كانت حمامات النساء تشبه حمامات الرجال، ولكن الإجراءات كانت أكثر طراوة والزبائن كان أمامهن وقت أكثر ومناسبات أقل للتجمع مع الأصدقاء. فبعد أن تنجز السيدات مختلف مراحل البخار في الحمام ذاته، يقوم الرجال الخدم - هزميتسز Hezmetciz بغسلهن من الرأس إلى القدم مستعملين ماء الزهر ويبخون عليهن بالمسك والعطور الأخرى. وبعد هذا تصبغ حواجبهن ثم يلبسن ثيابهن التي تكون قد علقت من البداية في معالق تحتوي على أريج عود القمار المشتعل. وتنتظرهن في غرفة الملابس ليس فقط (الشربت) ولكن الفاكهة والجوز وحلويات أخرى تشمل الحلوة المفضلة لدى الترك (الحلقوم Lukum) ونوعا من حلوة أصابع العروس. كما تقوم المؤسسة أيضا بتهيئة جو موسيقي وتحضير فتيات للرقص، وفي هذا الجو المبهج تقضي السيدات الجزائريات يوما من أيام الأسبوع.

وكما كان الواقع في نواحي أخرى في العالم الإسلامي، فإن الزواج في مدينة الجزائر كان له دستوره الهام، فهناك تجمع عناصر الترفيه، والسياسة (وخاصة لما يتعلق الأمر بالعائلات ذات الشأن) وهناك السلوك الإجتماعي الخاص وهناك العرف والتقاليد وحتى الإقتصاديات وكذلك إستمرار الإرتباط العرقي الذي تقرره المجموعة العصبية أو القبلية. ولم يكن تعدد الزوجات على ما يبدو أكثر إنتشارا في الأيالة منه في مناطق الإمبراطورية الأخرى وربما كان أقل بسبب تواجد تجمع الذكور المتمثل في الأوجاق والقرصان. وتحمل السفن التي تجلب الموظفين لحساب الأوجاق إلى مدينة الجزائر أحيانا نساء تركيات أيضا، وهذا بالرغم من الإنتشار المتزايد لتزاوج الأتراك مع الأهليات المغربيات والذي يثبته عدد الكراغلة وعدم وجود التحرز الإجتماعي كحاجز للتفرقة السياسية تجاههم. وبين البورجوازية الجزائرية، إذا إستثنيت الطلبات المفروضة أحيانا من طرف الحكام أو الرسميين الكبار والموجهة لمواطنين خاصين في بناتهم كنتيجة لبعض العقود الخاصة بالحماية أو الإستثناء من الضرائب أو الخدمة، فقد كان الزواج قضية ترتيبها بين العائلات ويتم ذلك بمفاوضات وعناية وتقليد دقيق وبغرض الدوام.

وهناك ظاهرة كانت شائعة في خصوص العرف الزواجي بمدينة الجزائر تتمثل في التوسط، ويتم عادة عن طريق إمرأة مسنة صديقة لعائلتي زوج وزوجة المستقبل. وفتيات الجزائر كن يبلغن سن النضج عند إثني عشرة وثلاث عشرة سنة، ونظرا

للسرية العامة المتعلقة بالأنثى فإن المتوسطات كن يقمن بعمل ذي قيمة. وربما يذهبن من بيت إلى بيت في مهمات للعائلات اللائي لهن أولاد في سن الزواج ويستعلمن عن تواجد النساء القابلات للزواج، أو أنهن يجلبن الأخبار من وقت إلى آخر حول التطور الجسمي للفتيات من البيوت إلى الآباء الراغبين في القيام بعقود زواج لأبنائهم. كما أن المتوسطات كن مفيدات في تزويد الآباء بالمعلومات الإقتصادية المتعلقة بأصهارهم المحتملين للمستقبل.

وقد كانت حفلات الزواج الجزائرية تختلف حسب الظروف المالية للعائلات، وحسب المجموعة الإجتماعية المعنية، وربما كما هو متوقع حسب التنوع المدني والريفي. فبين القبائل كان الإرتباط الزواجي ببساطة هو قضية الزوج والزوجة يحمل كل منهما إلى شفاه الآخر كأسا وذلك بحضور الشهود. وقد لاحظ بانانتي Pananti التحضيرات الجيدة لزواج مدني لدى زوجين من البورجوازية العليا في مدينة الجزائر والذي إستمر أكثر من سبعة أيام، قائلا:

يتحول الزوج بضعة أيام قبل الحفل في نواحي المدينة على أصوات الطبول والمزمار.. وفي يوم الزواج يقوم بجولة أخرى، مرتديا جلبابا أحمر وبجانبه سيف رفيع. كما يوجد خمار ملقى على وجهه للحيولة دون تأثير عين الشيطان. وخلال الثلاثة أيام التي يجري فيها الإحتفال يؤخذ العريس إلى الحمام حتى اليوم الذي يتم فيه الزواج. وفي ذلك اليوم يتجمع الأصدقاء والأقرباء فيقوم الزوج بالصلاة بمحضرهم وينصرف بعدها ليلتحق بالزوجة في بيتها، وهنا يعلن عن أنهما زوجان لبعضهما بواسطة بعض الصلوات التي يقوم بها الزوج والأئمة ...

وكما هي الحال في زواجات الجزائر، فإن الزوجة عندئذ تخلع خمارها ويراها زوجها غير مقنعة لأول مرة. وعندئذ يذهب الزوج إلى مقره الذي تكون الزوجة قد إنتقلت إليه على ظهر حصان، تمتطيه في هودج معلق ويرافقها الأصدقاء حاملين المشاعل والمزامير والطبول وعند باب دار زوجها «تؤخذ بعناية شديدة كي لا تلمس العرى الذي يعتبر فألا سيئا» وهذا حتى تكون إستقرت في البيت الجديد.

إن حفلات الزواج الجزائرية لم تكن فقط مناسبات للعائلات كي تفخر بثروتها أو كرمها لبناتها بصداق فاخر (سييز Ceyiz)، ولكنها أيضا جهود فوق العادة للإعجاب بالمرأة. وقد سجلت إليزابيث بروتن Elizabeth Broughton في مذكراتها (ست سنوات إقامة في مدينة الجزائر Six years Residence in Algiers) حضور أمها في زواج بنت قاضي الجزائر لرجل تركي كبير السن وله عين واحدة، فلاحظت أنه لما إكتملت صرمة الزواج Sarma كانت شديدة الثقل ولم تستطع الزوجة أن تمشي بها داخل البيت دون مساعدة. فبدل ثوب فارع إرتدت حزمة من الكريت الواسع العريض المحشو بالماس. وبعد ذلك شق العروسان طريقهما وسط ماء الزهر الذي كان أحد المساعدين يصبه من إناء فضي في الأكواب التي كانت بأيديهما، وكل واحد منهما كان يشرب مما في كف الآخر.

هكذا كانت الإجراءات المتعلقة بالعناصر الأساسية في تقاليد حفلات الزواج الجزائرية، وقد أدى التقليد التركي والإحترام لمنطوق قانون الإسلام الحرفي إلى تعليق الأهلية القصوى على سلامة العذراء، وكان يتوقف عليها قبول الزوج بعروسه في آخر

الأمر، وقد كانت الإساءة بالسلوك الجنسي في المجتمع المتدين أو المضاجعة العارضة نادرا جدا ما تحدث. وقد لاحظ قنصل الولايات المتحدة بارلو Barlow في رسالته إلى زوجته سنة 1796 : (إن المرأة إذا إرتكبت الزنى، فإن القانون يدينها فتوضع في كيس ومعها فيه حجر ثم ترمى في البحر. وفي بعض الأحيان يطلب الزوج فيسمح له بتنفيذ الإجراء القانوني بيده).

ومهما يكن فإن الفزع من مثل هذا العقاب القاسي الذي ينفذه أناس بالغون في التشدد لم يكن أقل عبرة من التواجد الإيجابي للبغاء الرسمي في مدينة الجزائر. فبالرغم مما كان يشاع من ولع أعضاء الأوجاق بالأطفال الصغار، وخاصة اليهود أكثر من ولعهم بالفتيات وتركهم لهن في كثير من الأحيان، فإن ما نملك عليه من الوثائق كان فقط هو تواجد البغايا غير التركيات اللاتي إحتفظ بهن لإمتاع العزاب من اليولداش Yoldashar. وقد كان تحت إشراف المزور [3] Mizwar وكن مراقبات بشدة، ويفتشن بإنتظام، ومطلوب منهن أن يعشن في حي مدني خاص محجوز ومقفل على القادمين من خارجه. وقبل زيارة الحي من قبل الزبون كان عليه أن يقدم طلبا إلى المزور يذكر فيه السعر الذي يستطيع الدخول على أساسه ويحدد اليوم الذي يريد الدخول فيه، وعند ذاك يصدر في شأنه إذن. وهذا الإجراء يشبه مثيله في الأقفاص Cafes (أقفاص) الموجودة في القسطنطينية.

3. المزور: يشبه مدير الشرطة القضائية على أيامنا، وهو موظف سام في نظام الدايات بالجزائر. (المترجم)

إن مومسات الجزائر كن مستخدمات لدى الدولة، فكن يدفعن ضريبة على مداخيلهن ويقمن بخدمة ذات صلاحية في مجتمع متشدد ولكنه مطيع للقانون.

وهناك عدد آخر من التفرعات والنشاطات الإجتماعية يعكس أهمية النفوذ التركي على الحياة الجزائرية. فقد كانت الأعياد الجزائرية تدعى بيرامات Bayrams. من الكلمة التركية الخاصة بالعطل الدينية، وبالطبيعة فإن الأساسية من بينها كانت مرتبطة بالإجراءات الإجتماعية الدينية للإسلام. وقد كان أكبر الأعياد هو قربان بيرامي Kurban Bayrami أو كيوك بيرامي Kü'yü'k Bayrami (ومعناه الحرفي هو عيد المسلم، الكبير للتضحية). وهو عيد الأضحى أو العيد الكبير لدى عالم المسلمين الناطقين بالعربية، ويحتفي فيه بذكرى التضحية المقدسة من قبل إبراهيم بكبش بدل إبنه إسماعيل. والأعياد الأخرى كانت هي سكر بيرام Seker Bayram (أي عيد السكر وقد سمي هكذا بسبب تبادل الهدايا فيه والقطع الصغيرة من الحلويات المصنوعة بالسكر) وذلك بمناسبة نهاية رمضان شهر الصيام، وهناك عيد المولد الشريف Mevlid-i-Serif، الذي هو يوم ميلاد النبي محمد.

إن إحتفال العامة بعيد (القربان بيرامي) كان قد أستعير من العثمانيين. فحينما يقرر مفتي الجزائر Mü'ftü (القاضي) من خلال المقارنة التي يجريها بين الخط الأبيض والأسود أن اليوم الجديد قد أشرق فجره، تطلق نيران البنادق بكثرة، ويعمد الداي الحاكم إلى تاجه من جلد الأسد ليستقبل تهاني وهدايا أعضاء حكومته وممثلي الحكومات الأجنبية المقيمين في العاصمة. ثم يقود ذهاب الوجهاء

وسكان المدينة وأعضاء الأوجاق إلى جامع الحواتين، حيث يقع ذبح التضحيات، وأثناء ذلك تكون طلقات البنادق على أشدها والفرقة العسكرية للموسيقى تعزف الموسيقى الحربية. وعند إنتهاء الصلاة الرسمية تفتح أبواب قصر الداي على مصراعيها للعامة فيقدم الكوسكوسو المطبوخ بعناية لكل من حضر.

لقد كانت الموسيقى الجزائرية عسكرية بالطبيعة في الدرجة الأولى، وهي لذلك تعكس أصولها العثمانية. وتتكون فرقة الأوجاق العسكرية من سبع وعشرين قطعة، ثمانية من بينها طنابير عريضة تدعى الداوول Davul، يضرب عليها بالأصابع، وهناك خمس آلات نحاسية عريضة تدعى النكاريات Nakkare وهناك عشر مزامير مرصعة وبوقان، وهناك زوجان من اللوحات الكفية. أما الطراز الموسيقي فكان من نوع المختار Mehter، وهو طراز شديد الحدة النغمية وقد أصبح شعبيا، في الإمبراطورية العثمانية من طرف الجند الإنكشاريين وكان معبرا عن تضخم وقوة العثمانيين. والنوع الشعبي الآخر من الموسيقى كان الأندلسي، وقد جاء به المهاجرون الأندلسيون من إسبانيا ثم إمتزج من حيث إستعمال الآلات الشرقية في عزفه مثل العود والطار والرباب (وهو عبارة عن كمان ذي حبلين إثنين)، والناي (من اليراع) وقد ظهرت في تركيبات مواويل الدراويش الأناضوليين على مستوى الأصوات النصف نغمية. وخلال فترة الأيالة كانت فرق الأندلسيات المتركبة من عشرين أو ثلاثين شخصا كثيرا ما تسمع في المقاهي الجزائرية، وحسب الوصف الذي يعطينا إياه

رونوت Renauldt «فإن كل العزف يمر من الأذن طول الليل، وكانوا يسرعون في تفويت الوقت بسرعة من قياس موسيقى إلى آخر، بالإضافة إلى عدم الإنسجام والدقة إلى حد كبير».

وإلى جانب موسيقى المختار أصبح هناك شكلان موسيقيان متميزان من الموسيقى الترفيهية للعثمانيين شعبيين في مدينة الجزائر. وهما القراقوز Karagöz وهو نوع من التشخيص المسرحي، وقوراش Gures أو العزف الدسم. فقراقوز (وهو يعني العيون السوداء في اللغة التركية) كان يشكل الوجه الرئيسي في مسرح الظل، وهو ربما يعود أصله إلى الصين أو الهند ثم أخذ بإتجاه الغرب من طرف القبائل التركية وربما كان ليظهر بأشكال أنواع التطور المشابه في مصر والشرق الأدنى. أما القسم التركي منه فيفترض أنه كان قد ظهر في بورسا خلال عهد أورخان، ثاني سلاطين بني عثمان والذي كان قد أمر ببناء المسجد. وقد كان من بين العاملين في المشروع حداد يدعى قراقوز وبناء بالحجارة يدعى حصيبات Hacivat وكانا رجلين كثيري الإمتاع لدرجة أن كل العمل في بناء المسجد كان يتوقف لما يزدحم العمال حولهما لسماع مساجلاتهما. ويوجد فيها عدد من القطع المتعلقة بماذا سيحدث بعد ذلك، وأكثر هذه القطع شيوعا كانت هي أن أورخان ضاق بهما ذرعا إلى أقصى الحدود وأمر بشنق الإثنين.

وفي الأخير جاء أحد موظفي السلطان وأعاد أمامه قسما من تلك المساجلات، فامتلأ السلطان ندما على ما كان قد عمل، ولتعزيته على ذلك بنى الراوي، وهو الشيخ قوسطري Küsteri بناء صغيرا تحتوي خفيته على تمثالين رمزيين للمضحكين

الميتين. وبالتدريج تولد عن ذلك مساجلات للمجالس حول هذا الموضوع وقد تمثلت فيها الأشكال الأساسية للتسليات الشعبية من وهران إلى جبال زاغروس في إيران بواسطة عرائس القراقوز (وهي عبارة عن صور للعرائس كبيرة مصنوعة من الجلد الشفاف، تحمل بواسطة العصافير الورقية وتلصق بها الخيوط وتوضع وراء حجم مضيء). إن محتوى مساجلاتهم كان يختلف من النكتة المفرطة في الأضحاك إلى الإنتقاد السياسي اللاذع وتقليد الرسميين الكبار، وكان القيام بها يتم بعض الأحيان في البيوت الخاصة وبعض الأحيان في المقاهي، وأحسن ما كانت تقام للترفيه عن الجندية الجزائرية المتخشنة الدائمة الإستعداد والغير قابلة للتراجع.

كانت الألعاب البهلوانية أيضا شعبية بين النساء المواطنات في الأيالة. وكانت اللاعبات الماهرات Pihlivans بطلات على النطاق المحلي. وكانت المباريات بينهن تجري في مختلف الأعياد. ففي هذه المناسبات تنطلق ثماني إلى عشر لاعبات فينقسمن إلى إثنتين إثنتين، وحينئذ يكيسن بزيت الزيتون حتى تلمع أجسامهن وتصبح أملس من السمك الأفعواني، ولا يلبسن شيئا غير حبوات من الجلد المدهون بالزيت، وكل إثنتين من بينهن ينصرفن للقيام بإتمام اللعب حتى النهاية. وبدرجة أقل رسمية كانت منافسات القريس Gures تجري أيضا وبإنتظام أيام الجمعة في باب الواد بعد إنتهاء صلاة الظهر مباشرة. وقد وصف الدكتور شو إحدى هذه المنافسات كما يلي:

وعند ذاك يتقدم أحدهم جسورا، فيخلع كل ثيابه حتى السرة، وبعد أن يفعل ذلك يستدير بظهره للحلقة ويكون وجهه إلى الأرض بإتجاه ثيابه. وعندئذ بتطرح بركبته اليمنى ويرمي بذراعيه بعيدا ثلاث مرات، مصفقا براحتيه في بعضهما فوق الأديم فقط في الغالب. وبمجرد أن يفعل هذا يضع مؤخرة يده على الأديم، وحينئذ يقبل أصابعه ويضعهما على مقدمة رأسه، وعندئذ يقوم بطلعتين أو ثلاثة وسط الحلقة. وبعدها يقف ويده اليسرى على أذنه اليسرى، وراحته اليمنى علي حاجبه الأيسر أما ذراعه الأيمن فإلى اليسار بين الجبهة والمرفق. وفي هذه الوضعية يقف المتحدي غير ناظر لما حوله، حتى يدخل أحدهم الحلقة فيرفعه إلى الأعلى، ثم أن هذا القادم الجديد يقوم بمثل ما قام به سلفه ويقف بعدها إلى جانبه على الوضعية المذكورة آنفا ..وهنا يغضيان ظهريهما ورأسيهما العاريين ويقومان بصرخة قصيرة للمتفرجين.

وبعد هذا يتوجه كل من البهلوانيين أحدهما للآخر. وعندئذ يصفقان بيدهما على بعضهما في وقت واحد، ثم يضربان على راحتي بعضهما ثم يرفعانها بإرتفاع كتفيهما، ويدفعان بهما لتلتقيا ببعضهما. كما يدفعان برأسيهما ليلتقيا ببعضهما ثلاث مرات، وبشدة لدرجة أن الدم ينزل. وبعد الإنتهاء من هذا يمشي كل منهما بعيدا عن الآخر. ويخترقان حلبتهما يحدق كل منهما في الآخر كدميتي لعب. فإذا وجد أحدهما أن يديه عرقتا فإنه يحك بهما على الأرض، وذلك بفرض تنشيفهما بسرعة ثم إنه يكمشهما مرتين أو ثلاث مرات قبل الإستعمال من جديد. وهنا يأتيان كما هو الغالب على بعد خمسة أو ستة أذرع من بعضهما. ويضرب كل منهما بيديه على يدي الآخر، وعندئذ يضعان كلا من ساقهما اليسرى إلى الأمام منحنيين بجسديهما وبجنبهما الأيسر على الركبة اليسرى، لبعض الوقت، محدقين ببعضهما على الآخر وكأنهما ديكان يتقاتلان. وبعد هذا يمشيان دورا آخر وعندئذ يذهبان، وبما أنهما عاريان حتى الوسط، فإنه لا يوجد عليهما سوى لباس الحزام .. ففي حين يرمي أحدهما يسير الآخر حول الحلقة آخذا الدراهم من الكثيرين الذين يعطونه إياها.. وبعد أن يدور

بالحلبة يذهب للقائم بالمحاولة فيناوله إياها، وهذا بدوره يرجعها بعد وقت قصير إلى المنتصر قائما بإلقاء خطاب قصير للشكر. وحينما يكون هذا جاريا يقدم إثنان فيدخلان الحلبة ليلعبا.

لقد كانت الممارسة الإجتماعية للدين عميقة في مدينة الجزائر والإسلام يمتد على كل مظهر في حياة الشعب الجزائري من الولادة حتى الوفاة. وقد لاحظ وليم دافس:

إن الأتراك شديدو التعلق بتدينهم .. والتركي يرتبط بكلمته حينما يقسم برأسه، واضعا يده على جبهته .. وطبيعة مساجدهم هي أن المسجد حسن جدا من الداخل مع وجود مئات من المصابيح المنيرة به ومفروش كليا تحت الأقدام دون وجود أية صورة أو مقعد .. وفي الصباح يعلقون علما أبيض في أعلى المسجد، وبعد الظهر علما أزرق، وذلك علامة على مجيئهم إلى المسجد، وحينئذ يذهب ثمانية أو عشرة من بينهم للأعلى جدا به ويصيحون بصوت عال.

إن التدين الشديد للأتراك وخرافية النخبة العسكرية التي لا تعرف الكتابة قد أدت إلى تعاظم مثل تلك العادات الدينية المأثورة مثل إعطاء الفرد بظهره إلى الشمس حينما يتوقف في الشارع، وكونه جالسا لتناول وجبة بقدمه الأيسر تحت الأيمن، وأصابع أقدامه بإتجاه الشرق، وما إلى ذلك. وقد كان الإعتقاد في الأرواح الشريرة (سن طايفسي Cin Taifesi) وتدخل قوات المرابطين [4] قويا. وكان للمرابطين دور خاص كمتوسطين ومظنة للتكريس لهم من قبل النساء الجزائريات، خاصة لما كن

4. رجال الدين من الدراويش أو الصوفية المشعوذة. (المترجم)

غير مسموح لهن بالحضور في الصلوات العامة. وقد كانت النساء يزرن القبب بإنتظام كي يقدمن القرابين ويوقدن المصابيح الزيتية، ويضعن الزهور لتدعيم التدخل الديني الذي يطلبنه بغية إبعاد المصاعب الإجتماعية أو العائلية.

وتثير فترة الوفاة إستجابة مماثلة. فتبدأ كما يحدثنا قرامايي Gramaye «لما يكون شخص ما مريضا. تساعد النساء النساء ويساعد الرجال الرجال مصليين بإتجاه الشرق. فإذا لم تنجح هذه المحاولات ويموت الشخص المريض. يغسل النساء الجثة بالماء الساخن والصابون، ثم يلبسنها ويحملنها مع وثيقة من القائد والرأس مسجي إلى الأمام، لتدفن. وإذا كانت الوفاة في يوم الجمعة فإنه يبقى عليها أثناء وقت الصلاة في المسجد وحينئذ يرافق معظم المصلين الجثة إلى المقبرة وهم يرتلون سورات القرآن ويمشون بسرعة» وهذا كي لا يتعطل ملك العدل ربما في إستقبال روح الميت. وبمجرد الوصول إلى المكان، الذي إما أن يكون أرض وقف أو منطقة وضعت جانبا بموافقة الجميع لهذا الغرض، يترحم عليها هناك ثم تودع في الأرض في مكان العائلة بكفنها. ويوضع حجر عند الرأس وأخرى عند القدم، وكل منهما تكون منقوشة بآيات قرآنية، فيعلم حجر القبور للرجال بخرقة ويعلم حجر القبور للنساء بباقات من الزهور.

وكانت فترة الصباح مخصصة للنساء اللواتي كان مطلوبا منهن أن يقضين قسما من الثمانية أيام الموالية حول القبر، يغنين ويتذكرن الخصائص الحسنة للميت، وبعد ذلك كان عليهن أن

يذهبن في كل يوم جمعة، كجزء من واجب يوم الجمعة الإسلامي. وأفراد البيت الذكور كان عليهم أن لا يلحقوا لمدة ثلاثة أيام بعد الجنازة. و«لا يسمح بإيقاد النار داخل بيوتهم ولا بأي شيء يغلى». وتلبس النساء السواد خلال تلك الفترة بالذات، وبعدها يتحللن من هذه العادة ماعدا أرملة الرجل ذي المكانة الإجتماعية فإنها تخلع خواتهما لتضع قطعة من القماش الأبيض وتلبس عن قصد ثيابا قديمة. وكانت النساء الأرامل يعتبرن في فترة حزن لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام يذهبن بعدها إلى حافة البحر حاملات حقائب صغيرة من الأمشاط والبيض غير مطبوخ، فيعطين البيض لأول مار بهن والذي لا يستطيع الرفض. وهذا العمل كان يحللهن من محنتهن (إستنادا إلى بانتاني) ويستطعن الزواج من جديد.

إن الفعالية الآنية لكل نظام إجتماعي تكمن في تطبيق قوانينه، وفي هذا الصدد فإن أيالة الجزائر تجسم إنجازا معتبرا. إن التاريخ السابق لمنطقة في إتساع أوروبا الغربية، لم يكن بها أي تواجد لحكومة أهلية مركزية وأن حقيقة تواجد الدولة بها كانت قد إصطبغت بالمغامرات التركية التي وحدت مجموعة السكان الغير خاضعة للقانون، لتعطي هذا الإنجاز معنى نادر الوجود. ويكمن تفسير ذلك بإخلاص الأتراك المطلق لقوانين الإسلام، وبطبيعة السياسة الذاتية للأوجاق، وكذلك بطبيعة حياد العدالة الجزائرية، وبالحدود الموضوعة لمقاييس العقاب، وأكثر من ذلك فقد كان التعلم والتربية معادلين للقانون، وكان من المتعارف عليه أن وظائف السلطة الشرعية يتولاها

أولئك الأكثر أهلية لها. وبالتسامح تجاه اليهود، الذين كانوا قد تركوا للتحاكم أمام قضاتهم، وكذلك المسيحيين المتمسكين بعقيدتهم، قد جعل التنظيم العدلي أكثر يسرا.

لقد كان هناك نظامان إسلاميان للعدلية يجري بهما العمل في مدينة الجزائر، أحدهما قاعدته المذهب الحنفي للأتراك، والآخر يستمد أساسه من المواصفات المالكية لبقية السكان المسلمين. فكل منهما كان لها قاضيها، وقد كان يرسل من القسطنطينية إلى الأيالة في بداية القرن السابع عشر. وقد كان القاضي هو الذي يتولى الشكايات في كل القضايا بإستثناء ما يتعلق منها بالأوجاق، فإنهم كانوا يستأنفون بقراراته إلى الأغا. أما المستوى الثاني للعدالة فقد كان يشغله المفتون Müftüler (مفرد موفتي Müfti أو موفتو Müftü). وكانوا يعينون من طرف الداي، بناء على صدقهم وتعلمهم، وكان يمكن معرفتهم من قفاطينهم الناصعة البياض. ولم يكن (للأمة)، وهم أدنى السلم في المؤسسة الدينية، مسؤوليات تتعلق بالعدالة، ولكنهم كانوا كثيرا ما يطلب منهم الناس الإدلاء بآرائهم في الحالات التي تكون فيها السوابق المستندة للقرآن متناقضة أو غير واضحة.

لقد كان من حق المتهم الاعتصام بالجامع أو بقبب المرابطين، لكنه كان يحاصر بجانب حائط حول مكان إلتجائه حتى يسلم نفسه أو يعاني حتى الوفاة. وقد كان القانون يطبق على كل الأشخاص بالتساوي، إلا إذا كانت حقيقة الذنب بادية للعيان والجريمة واضحة، وكان حياد المحاكمة مضمونا. وكان

النظر في القضايا يجري يوميا بإستثناء يوم الجمعة من طرف القاضي المعني بالأمر ويساعده الموثقون. أما المفتون فكانوا يعقدون جلساتهم مرتين في الأسبوع (حسب ما أورده شيلر Shaler). وكانت الإجراءات تتم إما بالتركية أو العربية، وذلك إعتبارا للطريقة المتبعة والحاضرين. وكان المتحاكمون يعرضون قضاياهم بأنفسهم حيث أن إستعمال المحامين لم يكن معروفا، ولكنه كان مسموحا لهم بإستعمال الشهود للتثبت من الحقائق وكمراجع عينية. وفي الحالات العارضة التي تشمل كلا من المذهبين، فإن التركي كان يستطيع الإستئناف لدى قاضيه أو لدى المفتى Müftü إذا لم يرض بالحكم، وفي غير ذلك كان كل من المذهبين على قدم المساواة التامة.

لقد كان نظام العدالة سريعا ومختصرا وحياديا. ولم تكن المحاكمات لتستمر أكثر من بضع ساعات إلا نادرا، ولم تكن الأحكام القضائية تسجل بالإسم وإنما بالختم أو بالطابع المميز الذي يضعه كل قاض رئيس على أية شهادة مسجلة. لقد كان الزنى (الذي كان نادر الحصول) يعاقب عليه بضرب كل من الطرفين. أما القتلة فكان يحكم عليهم بالقتل. واللصوص كانت تقطع يدهم اليمنى وتعلق على أكتافهم، وبعدها يوضعون على حمار ويحاط بهم في المدينة ووجوههم إلى الخلف يسبقهم ممثل حكومي ينادي: (حسبما ذكر بانتاني): «هؤلاء لصوص عوقبوا». ومثل ذلك بعينه كان الحكم على التزوير. وكان العقاب على التمرد والتآمر أو التهريب الخنق أو الشنق. وكان الغرماء

يسجنون حتى تباع كل ملكيتهم، فإذا كان ثمنها يفوق قيمة الدين، يعود المبلغ الزائد إلى السجين، وإذا كان العكس، يطلق سراحه ولكنه لا يمكن له التمتع بالإثنين، بل كان عليه أن يخدم مائة يوم ويوم ويجلد مائة جلدة على أية حال.

إن الحكم بالإعدام كان ينفذ بإحدى الطرق الثلاث (حسب دافيس)، فهناك القتل بالسفود وهناك الجلد وهناك الإرتماء القصري. وقد لاحظ دافيس أن:

الإرتماء القصري كان يتم حسب الطريقة التالية: يجلس على حائط، طوله خمسة أقدام، وتحت المكان الذي يجلس فيه توجد قلنسوة حديد قوية قد ربطت هناك، حادة جدا، وعندئذ يطلق من على الحائط فيقع على القلنسوة الحديدية، وفي بعض الأحيان كان المحكوم عليه يعلق لثلاثة أيام أو أربعة قبل إعدامه. أما القتل عن طريق السفود حتى الوفاة فيجري كما يلي: تؤخذ قطعة دائرية من الخشب، طولها ثلاثة أذرع وعرضها في حجم ساق الرجل، أحد طرفيها حاد، ثم تدخل في جسم الرجل بين الكتفين وتخرج، وهكذا يتركونه حتى الوفاة. وطريقة الضرب حتى الموت هي: يأخذون المخالف ويضعونه مضطجعا على ظهره إلى الأرض، وهو عار، ويضرب خادمان بحبلين مضاعفين على بطنه وأمعائه حتى يموت.

ومهما يكن، فقد أضاف الكاتب إلى هذا قوله: «إن هذه الوفيات قليلا ما يقع إستعمالها لأنها كانت جد مفزعة للمخالفين».

وقد كان الجلد أكثر شيوعا في الإستعمال. وهو أن يمدد المخالف ويضرب ضربا خفيفا ولكن بإنتظام على مواقع قدميه أو على بطنه، بعصي صغيرة، في حجم وسمك الأصبع، أما عدد الضربات فكان يتراوح بين خمسين إلى ألف، حسب طبيعة الجريمة، وبعدها يصب بالخل على جروحه.

إن هناك ثلاثة مظاهر للقانون الجزائري تستحق الملاحظة. أولها تطبيق نظام الأوجاق. ولم يكن أعضاؤه فقط عرضة لتنفيذ مقتضى قانونهم الحنفي، ولكن أيضا كان القانون يطبق عليهم خفية. فبالرغم من أن تركيا ربما يسيء السلوك أمام العامة، فإن التحقيق والحكم عليه كانا يتمان في الخفاء. وهذا الترتيب ربما ساهم في تمردات الطموحين والإضطرابات العامة للإنكشاريين في كل ما يتعلق بالحكومة، إلا أنه يعطي العامة شعورا بالثقة في حراسة المؤسسة الرسمية للنظام العام، وكذلك إعتقادها بأن الأوجاق سيحد من تجاوزات أعضائه.

والعوامل الأخرى في النظام العدلي للأيالة التي جعلته فعالا كانت تتمثل في السهر على تقويته وتطبيق المسؤولية الجماعية فيه. وهكذا، فإنه في احدى الحالات (كما ذكر رونوت) كان أحد المسيحيين مسجونا وضبط في بيت سيئة السمعة مع مسلم كان قد صادقه وأخذه هناك. وقد صدر الحكم على المسيحي بأنه مذنب لأنه خرق القانون الجاري به العمل في خصوص بيوت العهر (وكان المسيحيون ممنوعين من الدخول إليها)، والمسلم أيضا مذنبا بالتساوي لأنه وفر الوسيلة، أما المومسات الثلاث فقد حكم عليهم بالغرامة والسجن، والقضية الأخرى، رغم كونها موضوعة، كما حكاها اندرهل Under Hill في مذكرته (الأسير الجزائري Algerian Captive) تعطي مثالا جيدا عن سير العدالة الجزائرية:

«جلس القاضي على وسادة متربعا وبمعيته عبد يحمل كرباجا وعصى في جانب، وآخر بسيف شرقي جيد الصنع والزركشة في جانب. وقد جلب المدعى بغلا كان يبدو صحيحا ولكنه أثبت أنه أعمى ومكسور الرجل، وهنا دعى على الشهود الذين أثبتوا التعاقد بين الرجلين وشهدوا بعيوب البغل.

وقد قبل المدعى عليه بالذنب، ولكنه قال: أن المدعي كان قد باعه قبل أربع سنوات جملا مهشما مكسورا، وبقي كل هذا الوقت ينتظر ليأخذ بالثأر. ودعي على الشهود الذين أثبتوا هذه الشهادة.

وقد أصدر القاضي الحكم كالآتي: يجلد المدعى عليه خمسين جلدة بالكرباج، ويجلد المدعي خمسين ضربة لغشه الأول. وأطلق سراح الاثنين دون دفع التعويضات للمحكمة، وأمر أحد الأعوان ببيع البغل عن طريق المزايدة ويوزع المردود على الفقراء، وأخيرا بما أن أحد الشهود كان يعتقد بأنه أعطى شهادة غش فقد تلقى خمسين جلدة. وأركب على البغل باتجاه المؤخرة فسيق به في المدينة، حيث كان يؤمر بالوقوف عند كل زاوية ويصيح "لقد حدث هذا أمام المستشير العدل الرؤوف القاضي مير قارسان Mir Karsan وذلك أثناء محاكمة عثمان بكر Osman Bekr وأبو يسأول Abu is'ul وأني أبلغ بهذا وأنا راكب.»

لقد بقيت العدالة الجزائرية تسير وفق مبدأ المسؤولية الجماعية مضيفة عامل أمن داخلي فعال لقوات الأمن. فكل حي في المدن وكل ناحية مدينة كانت مسؤولة عن السرقات التي ترتكب ضمن حدودها. وكانت أسعار الأغذية مراقبة من طرف الدولة، وهناك قسم من اليمين الذي يقسمه الداي حين توليه كان يتعلق بالمحافظة على قوانين السعر. وقد أخذ بعض الدايات هذا الواجب حرفيا، فالداي ابراهيم ذهب مرة إلى دكان متنكرا في هيئة خادم وهذا ليتأكد من مدى صحة ما كان يشاع من أن صاحب الدكان كان يبيع الخبز والأرز بأسعار تفوق الحد المقرر، وقد جلب الرجل للمحاكمة في الحال حين اكتشفت حقيقته. وفي

مناسبة أخرى لاحظ الداي شعبان أن أحد القرصان في الديوان كان يخفي شيئا تحت برنوسه. ولما سأله عن ماذا يخفي، أظهر حبات برقوق، قال أنه اشتراها من تاجر مرسيليا. فقال الداي: "إذا كنت تتوفر على مثل هذه الفاكهة الجيدة جدا فإنك تكون قد سرقتها، ولو لم يكن هذا لكنت قد فضلت ابتياع الخبز لعائلتك، انك تستحق مائة جلدة بالكرباج لأنك جعلت عائلتك تعاني لمجرد إشباع جشعك الخاص". وحينئذ أرسل على التاجر ليحضر، فتعرف على سلة القرصان من البرقوق وأنها قد سرقت منه، وهنا أضيفت خمسمائة سوط إلى الحكم، للسرقة والكذب حولها.

ويضاف أخيرا إلى يقظة الدايات هيئة شرطتهم، ففرق الشرطة كانت تتجول في المدن في الأوقات المعينة، في حين أن هناك "الفرق المتنقلة" الخاصة لضابط في الشرطة، وكذلك رجال الوجبات المتجولة والمتتبع العام كانت تقوم كلها بجولاتها في النهار والليل في أوقات منتظمة مطاطة لتراقب التجاوزات الأخلاقية والسلوك القانوني. وكان على المزور Mizwar، بالنظر لمسؤولياته في مراقبة المومسات وفي الاشراف على واحد من سجون الجزائر الثلاثة، أن يكون على أهبة الاستعداد كل الليل، كما كان عليه أن يقدم تقريرا إلى الداي كل صباح واصفا فيه نشاطات الليلة المنصرفة، وبهذه الطريقة سيطر القانون والنظام على السلوك في مدينة الجزائر لدرجة أن الخلافات الداخلية لم تبلغ أبدا مرحلة الانشقاق خلال الثلاثمائة سنة للحكم التركي.

الفصل الخامس

المصادر المالية والعائدات

بالرغم من أن الدولة الجزائرية كانت معروفة في عالم البحر الأبيض المتوسط بقيامها على نظام حربي فعال بواسطة حكومة عسكرية لاتؤتمن، فإن القوة الجزائرية إنما كانت تعتمد على المؤسسات المالية السليمة. ولقد كانت المصادر الطبيعية للدولة تسير في مثل تلك الطريقة للمحافظة على نظام مركانتيلي أعطى للجزائر استقرارا في التوازن التجاري وفي الانتاج الكافي خلال الفترة السابقة لأيام الأتراك. وهناك ثلاثة مصادر مالية إضافية للعائدات كانت تأتي عن طريق المعارك التي يخوضها القراصنة، وهي: الهدايا والحمولات، والجزيات التي يدفعها الأوروبيون، والمساعدات العثمانية، وكان هناك في الوقت نفسه استمرار لتجارة شرعية كانت تقوم بها الموانئ الجزائرية لمخارج للمنتوجات الداخلية للبلاد.

ان مداخيل مهمة كهذه كانت بالنسبة لازدهار الجزائر في البحر الأبيض المتوسط في المقام الأول من الأهمية، وكانت تعتمد على قاعدة من الانتاج الزراعي الجيد. وقد صمم الحكم التركي ليس

فقط للمحافظة على النظام الاقتصادي الذي كان موجودا ولكن لتقويته أكثر، وعلى العكس من ذلك، فإن الاحتلال الفرنسي وما تبعه من التوارد الكبير للمهاجرين الأوروبيين الذين لا أرض لهم، وكذلك الحماية غير المستتيرة التي فرضها، كانا أيضا مقدرين بدقة لتخريب النظام الأول، فمن خلال التحديدات التي يفرضها المناخ، والخصب، والمصادر المحدودة، كانت أنظمة استغلال الأرض في الأيالة فعالة والانتاج كافيا لسد حاجات السكان. وأن "الركود الغير مستغل" المنسوب لمدينة الجزائر العثمانية من طرف مؤلفين فرنسيين من عهد متأخر من مثل بوايي Boyer في (الجزائر غداة التدخل الفرنسي Alger à la veille de l'intervention française) يقصر دون الأخذ في الحسبان تلك الغيرة والمواظبة على العمل اللتين كانتا لدى الملاكين الجزائريين سواء منهم الأتراك أو الأهالي المسلمون. أما تحويل البلاد الجزائرية إلى مستعمرة مديونة، كل اقتصادها معار للوطن الأم، فإنه لم يكن من عملهم، وإنما ترك انجازه لفرنسا.

إن الحالة المزدهرة التي كانت عليها الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال قد شهد بها كثير من الملاحظين. فقد علق هايدو Haedo إثر الذهاب به إلى خارج مدينة الجزائر في احدى المناسبات بقوله:

"هناك العدد الذي لايحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون، وبالأزهار من كل نوع، وبحنفيات الماء الزلال، الذي يتدفق في كل الجوانب بكثرة قوية".

وكتب شيلر Shaler على إثر زيارته لمنطقة في جانب المدينة قائلا: "لم تتغير التربة عن خصبها القديم، فهي في بعض الأجزاء سوداء وفي الأخرى حمراء، ولكنها في كل مكان شديدة الامتلاء بالنترات والملح". وكما هي الآن، فإن معظم التلال المحيطة بالعاصمة كانت تملؤها الدارات Villas التي بناها التجار والقباطنة القرصان. وقد لاحظ رونودوت Renaudot أنه في سنة 1830 كانت الأشجار المثمرة في كثير من بساتينهم تثمر مرتين وأحيانا ثلاث مرات في السنة ويعود ذلك إلى خصب التربة وعناية المالكين. وتشهد فواكه وخضر الأناضول على براعة المزارعين الأتراك، ويضاف لهم عمل الأسرى المسيحيين الذين كانوا يتمتعون بكفاءة زراعية قبل اشترائهم، ثم وضعهم مالكوهم على منازلهم الريفية بصورة دائمة، حيث كانوا يقيمون الحدائق والبساتين المثمرة على مدار السنة.

ربما يكون أحسن مثال على الإنتاجية الجزائرية تحت حكم الأتراك هو المتيجة. فهذه المنطقة الممتدة إلى الجنوب والجنوب الشرقي لمدينة الجزائر، والتي وصفها عالم الزراعة الفرنسي دي فونتين Des fontaines في سنة 1784 بأنها "مملوءة بهواء الأمراض المعدية وتتخللها في كل الجهات المياه الراكدة مشكلة مستنقعات بهواء الأمراض غير صحية". ثم ذكر العمل الحضاري الضخم الذي تمخضت عنه فترة المعمرين الفرنسيين، كانت قد تمت زراعتها منذ سنوات 1600 من طرف الملاكين الجزائريين. وتذكر اليزابيث بروتن E. Broughton في

يوميتها (ست سنوات إقامة في مدينة الجزائر) حول مكان زارته في أحدى الجولات أنه «كان يدعى بوادي اللهاني Asparagus ووجه ترابه الرملي قد غطي كليا بهذه الخضرة اللذيذة، التي تتجاوز بطعمها إلى حد كبير أي مثيل في فرنسا أو انكلترا، وتتساوى في طولها مع ما يباع منها عادة في شوارع باريس». كما كتب مايكل راسل Michael Russell في تاريخه... حول الدول البربرية عن المتيجة «أنها خمسون ميلا طولا في عشرين عرضا، وقد سقيت في كل مكان بعديد من المنابع والسواقي».

ان الاختلاف بين المتيجة في زمن الأتراك وبينها خلال قرن من الحكم الفرنسي كان بالدرجة الأولى نوعا من الزراعة. فالأول يمثل بصورة أقل أو أكثر نوعية المظهر الرعوي - الزراعي مع تواجد العديد من الدارات الصغيرة البيضاء المقامة وسط أجنة تثمر المحاصيل للتبادل والإكتفاء الذاتي. وحولها الممرات المحاطة الجانبين بشجر التين الشوكي وغابات الأزهار، وكذلك الأشجار المثمرة، وقطعان الدجاج والأنعام، والكثير من الرحاوات لطحن الحبوب الموجهة للمدن الجزائرية. أما خلال الفترة الأخيرة فإن تلك الضيعات الصغيرة قد حلت محلها الملكيات الواسعة جدا، وكل منها تتحكم فيها بيت إقطاع سقفها من القرميد الأحمر، وقد خصصت لإنتاج الحمضيات وعنب الخمور.

وفوق هذا فإن زراعة الكروم لم تكن تعود في إنشائها إلى الملاكين الفرنسيين الكبار. بل أن بساتين الكروم الصغيرة التي كانت ولاتزال ظاهرة واسعة الانتشار في ثراس Thrace بمنطقة

الساحل التركي على بحر ايجه، وكذلك في المناطق المناسبة الأخرى لها بالممتلكات الشرقية للعثمانيين، كانت تشكل منظرا عاديا في المتيجة وفي الناحية الوهرانية وفي المنحدرات الدنيا لمنطقة القبائل. ولقد كانت زراعة الأتراك للكروم تتم بطريقة عملية وفعالة وناجحة. ففي شهر فبراير تكون الكروم قد جذذت بعناية ونزعت عنها كل الحشائش، وحينئذ تترك الأغصان المثمرة وحدها حتى شهر أبريل حيث يشتد عودها إلى القدر الذي كانت عليه. ومع عدم العناية بها بعد ذلك أكثر، فإنها تعود للنمو الكبير من جديد بسرعة، مع موسم القطف في آخر شهر جويلية. فتزن العناقيد إلى حدود الخمسة عشر رطلا بشكل شائع ويتراوح قطر العنب بين ثلاث إلى أربع انشات.

وحتى آخر القرن السابع عشر كان المحصول موجها للمائدة ولتحويله إلى خل. ثم أدى ازدياد الاتصال بالأوروبيين واتساع المذاق بين الطبقات العليا في مدينة الجزائر إلى إنتاج الخمر الجزائري، الذي كان يتم محليا وضعه في الزجاجات وشربه في بعض الأحيان، ولكن الجزء الأكبر منه كان يصدر للموائد الأوروبية. وقد كان خمر الجزائر حتى 1723- 1724 يعتبر كامل التساوي لأجود ما يمكن أن تنتجه أوروبا. وفي تلك السنة أصيبت بساتين الكروم بتيفوس المستنقعات فأصبح ينظر بعدها لنوعية الانتاج كمساوية للخمر العادي لدى الفرنسيين، ولاتفوقه. ومن هنا فإن الانتاج الفلاحي للجزائر الفرنسية، بعيد عن أن يكون إنجازا أصيلا، وإنما هو قضية توسع لصناعة كان لها أساسها المحلي المكين.

شجعت اللامركزية الإدارية للأيالة تطور موانئ ثانوية ومدن إلى جانب أراضيها الزراعية بالرغم من أن مدينة الجزائر بقيت الميناء الرئيسي ومركز النشاط الاقتصادي. وكانت قسنطينة في المرتبة الثانية من الأهمية، بالرغم من وقوعها على بعد مائتي ميل من الساحل، وقد نمت أهميتها أصلا وجزئيا من موقعها الحصين فوق فج مرتفع وعميق يعلو على السهول المحيطة به. ثم لموقعها أيضا في مركز للسهول العليا المنتجة للأنعام. وأن أجود خيول المنطقة البربرية كانت تربى في هذه الناحية، ومنها تصدر إلى الأسواق الأوروبية عبر موانئ القل وبجاية. وأن وهران (بالرغم من تبادل الأيدي عليها عدة مرات حتى تم استرجاعها نهائيا من الإسبان سنة 1792)، وعنابة شاهدتا أيضا نموا مطردا تحت سلطة الأوجاق المستقرة. وقد كانت عنابة أكبر مخرج للجلد والصوف والزبدة وتمور بلاد القبائل [1]، موفرة بهذا للقبائل سوقا يعتمدون عليه في خصوص منتوجات مزارعهم الصغيرة على جوانب الجبال. ويوفر لنا نيكولاي Nicolay وصفا حيا لتقدم الزراعة القبائلية تحت حكم الأتراك، خلافا لتلك الوضعية الحزينة والبالغة في الفقر التي وصلتها المنطقة من خلال "السلطة المتمدينية" لفرنسا، فيقول:

«كان لعنابة مسجد عظيم وجيد، ولها مخازن مائية عميقة وليس حنفيات وآبارا دون وجود أساسي للمدينة، وكان لها وطن سهلي يحتل المقام الأول في الاتساع والجودة، وهو يمد بكمية كبيرة من الذرة التي تحمل لها، فتتغذى الأبقار وما إليها والغنم والأنعام الأخرى، وبهذا الانتاج البهيج فليست مدينة عنابة وحدها هي التي تتزود بالحليب والزبدة ولكن مدينة تونس وجزيرة جربة أيضا.»

1. لعله يعني التين. (المترجم).

وكانت بجاية الواقعة على بعد تسعين ميلا إلى الشرق من مدينة الجزائر رباطا قيما آخر في سلسلة التجارة والانتاج الزراعي لدولة الجزائر. وهناك تجارة محلية هامة للأدوات والصحون التي يتم صنعها من الحديد المستخرج من الجبال المحيطة بالمدينة والجبال الواقعة إلى الشرق منها في بلاد القبائل كانت قائمة بالبلاد أيضا، وبالدرجة الأولى للاستعمال المحلي، ولكن شيئا منها كان يصدر لأجزاء أخرى من الامبراطورية العثماينة وذلك لما تمتاز به فلزات الحديد الجزائري من نوعية عالية. وكانت بجاية أيضا مصدرا أساسيا لزيت الزيتون والشمع والعسل، التي كانت تصدر من الايالة إلى موانئ المتوسط الشرقية.

وقد كانت كل من المصادر المعدنية والمائية موزعة بشكل جيد عبر كل الأيالة. وكانت الموجودات الأساسية لمعدني الحديد والرصاص في بلا القبائل. كما كانت هناك محتويات لأنابيب القرميد والفلوريد وصخر الملح، وهذا الاخير كان يستخرج بالدرجة الأولى فتشتريه القبائل الصحراوية البدوية. وحديد بلاد القبائل كان درجة عالية بصورة عامة، بالرغم من أن استغلاله كان للإستعمال المحلي أكثر منه للتصدير. والمصدر المدني الذي كان من اهتمام المطورين من الخارج هو المرجان، وكانت هناك منافسة قوية بين الدول الأوروبية للحصول على امتيازه، الذي كان في الواقع أحرزت عليه شركة لنش Lenche ونتج عن ذلك تكوين حصن فرنسا Bastion de France.

وقد خصص دخل بلاد الجزائر للرعي بدرجة أكثر من الفترة الموالية تحت حكم الفرنسيين. وقد احترم الأتراك السلطة التقليدية لرؤساء القبائل على النشاطات الإقتصادية والشؤون الداخلية للقبائل الراعية وقد خدم هذا "السلم التركي" المنطقة أكثر مما خدمها السلم الروماني نظرا للرابط الديني، وشجع نمو تربية المواشي إلى أقصى مستوى، سواء للتصدير أو للحاجة المحلية، وقد ربت القبائل الجزائرية النعاج ذات الذيل الشحمي (كراكول Karakul) كما ربت النعاج ذات الذيل المستقيم، وهذا إلى جانب المعز والجمال والخيول البربرية. وكان رجال القبائل نادرا ما يذبحون حيواناتهم، ولكنهم يبيعون ما لا يستعمل من بينها لأغراض الحلب في أسواق المزايدة بالمدينة، ولازالت هذه الطريقة متبعة في الجزائر وفي البلدان المغربية المجاورة لها.

إن الخيول البربرية كانت هامة للتصدير. والأفراس الجيدة المدللة كثيرا ما تكون ضمن هدايا أصحاب السيادة الجزائرية إلى الأمراء المسيحيين، كما كانت جزءا أساسيا من الواجبات الضريبية التي يدفعها البايات للدايات. والجمل البربري كان قد جلب في الأصل من مصر بواسطة شعب عجيب عرف لدى هيرودوتس Herodotus باسم القرامانتيين Garamantes ثم أصبح أساسا لمعاش قبائل الصحراء. وقد ملكت شعوب شمال افريقيا هذا الحيوان مع كثير من التقديس فكانوا يغسلون أنفسهم في الصحراء بما يصدر من فمه من لعاب، ويشيرون إليه غالبا بإسم بابا الحاج Hadjji Baba "أي أبو الحجيج" وذلك

بالنظر لعادة الحكام المسلمين في إرسال هداياهم إلى مكة بمناسبة الحج الكبير على ظهور الجمال. ثم أن التجارة عبر الصحراء التي ربطت مدينة الجزائر وتونس وبدرجة أقل الموانئ المتوسطة بمدن الغرب الافريقي مثل غاو، وكانو، وتمبكتو قد اعتمدت على النقل بالجمال.

وقد كانت قوافل الجمال تتهادى عبر الصحراء بمعدل الميلين والنصف في الساعة، وهذا لمدة خمسة عشر أو ستة عشر ساعة في اليوم، وكان يرحب بقدومها محملة بغبار الذهب وريش النعام والتمور وبالعدد المعتبر من العبيد السود الموجهين للأعمال التي لا تتطلب المهارة في المدن الجزائرية وذلك كخدم في منازل الطبقة الجزائرية العليا.

وقد كان القمح من المحاصيل الجزائرية الهامة. وكانت الأنواع الصلبة هي وحدها التي تزرع في الأيالة. ويبدأ الحرث عادة في وسط أكتوبر، بعد سقوط الأمطار الخريفية، ويأتي الحصاد في آخر ماي أو بداية جوان، ويؤتمن على الموسم متى سقطت أمطار الربيع بوقتها المحدد في شهر أفريل. وتختلف المصادر حول ما إذا كان هناك موسم واحد أو موسمان للحصاد يحصل عليها المزارعون الجزائريون (يذكر شو Shaw بدقة أن هناك محصولا واحدا فقط)، ولكن تتفق كلها في خصوص المردود. فقد كان يكفي بشلان[1] ونصف البشل لزرع أيكر[2] من الأرض والمردود العادي كان يتراوح بين ثمانية إلى اثني عشر. وهناك بعض المناطق كان

1. البشل هو وزن للحبوب لدى الأنقلوساكسونيين وهو أقل بكثير من القنطار.

2. الأيكر هو مقياس للمساحة الأرضية لدى الأنقلوساكسونيين وهو أقل من الهكتار. (المترجم).

المردود بها أحسن فنوعيات المرواني Marwani كانت تزرع في المنطقة المعروفة (بالسلة الجزائرية للخبز) حول المدينة، وكان معدلها هو خمسون حبة للنبتة الواحدة. وتنتج الايالة في معظم السنوات زيادة تكفي للتصدير. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يبعث كل سنة بين سبعة وثمانية آلاف طن من ذلك الميناء إلى انكلترا.

وبالإضافة إلى العائدات الخاصة المحصل عليها من عملها كدولة قرصنة، وكذلك من جمع الضرائب، فإن الايالة كانت تتلقى عائدات معتبرة من التجارة الشرعية. وكانت صادراتها الأساسية إلى أوروبا والى الأقاليم الشرقية للإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، هي الزرابي، والخرق اليدوية المطروزة، وخرق لف الرقبة من الحرير، والتمور، وريش النعام، والشمع والصوف، وقطعان الماشية، وجلودها، والتمور، وقماش أهلي سميك يشبه الموسلين. ويستحوذ بالاهتمام أن حمولات السفن من هذه المادة الأخيرة، كانت تتحول إلى انتاج من الطراز الرفيع في مدينة أوسنباروك Osnabaruk الألمانية، وفي بداية القرن التاسع عشر حظي بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة. وكان المشترون الأميركيون يسمونه أوسنبورف Osnaburgh انطلاقا من مكان تصديره، غير مدركين بأن مصدريه الألمان قد زودهم به تجار مدينة الجزائر.

وبالمقابل كانت الأيالة تستورد مجموعة متنوعة من منتوجات الخارج. وهذه تشمل، من بين ماتشمله، القطن المغزول والخام،

والأقمشة الدمشقية، وأمتعة الذهب والفضة، والعلك الأريجي، وأوراق اللعب، والأمشاط، والبهارات مثل الفسوخ والكمون والمواد الممزوجة للصباغة والتلوين. ولم تكن مدينة الجزائر مشاركة فقط في تجارة العبيد عبر الصحراء، وإنما كانت هناك حركة تجارية متواضعة في خصوص السود الأفارقة، فهناك بين مائة وخمسين إلى مائة وثمانين فردا في السنة يتم التعامل في شأنهم كخدم للمنازل مقابل خمسين إلى مائة وخمسين سكة من طرف العائلات الجزائرية الغنية. وكان هؤلاء الخدم يعاملون معاملة أليق من معاملة الأسرى المسيحيين. فكان مسموحا لهم غالبا بشراء حريتهم وفي بعض الأحيان يتولى مالكوهم تحريرهم، وفي كلتا الحالتين كان ينظر إليهم حينذاك كمواطنين كاملي المواطنة للدولة.

وقد كانت مدينة الجزائر تتحكم في انتاج بعض المواد المصنوعة في منطقة المغرب. إحداها هي الشاشية، وهي لباس منسوج دائري حول الرأس، شائع في أوساط المسلمين الشباب بالمشرق وفي شمال افريقيا كذلك، وأن سراويل الجزائر وبرانيسها، المصنوعة من الحرير والصوف كانت تجد السوق الرائجة لنوعيتها الجيدة ولحقيقة أن اللباس الجزائري كان يحمل الصبغ بشكل جيد. وقد كانت سلال سعف النخيل من شط الجريد والحصر المصنوعة من الديس التي تقوم بنسجها قبيلة بني عباس شعبية أيضا في العالم الاسلامي. وأخيرا فالأكثر اهتماما به كان ماء الزهور المستخرج من النباتات الجزائرية

وأحسن نوعية منه كانت هي النساري Nessari الذي هو الرحيق المستخرج من زهر البليدة الأبيض.

وقد كان العائق الأساسي لتوسع تجارة الجزائر الشرعية يتسبب فيه فرض الاحتكار بين آن وآخر من طرف الدولة بهدف جمع المداخيل المضمونة. فقد كان الملح محتكرا على المستوى الوطني ولا يمكن تصديره. في حين كان تصدير زيت الزيتون والجلود المدبوغة مسموحا به ضمن حدود الامبراطورية العثمانية فقط. وكان باي وهران، مقابل دفعه سنويا لخمسة عشر ألف دولار، فقد أعطي له احتكار كل تجارة التصدير في بايليكه. وقد كان الفرنسيون، بالاضافة إلى امتياز المرجان، يدفعون ثلاثين ألف دولار في السنة مقابل حق مراقبة صادرات عنابة، التي تشمل الصوف والجلود والشمع، وكذلك ستة عشر ألف قنطار من القمح. وقد ثبطت هذه التحديدات تطور الاقتصاد المحلي بالرغم من مساهمتها بعامل استقرار اقتصادي للدولة الجزائرية. وكانت الجزائر تشترط أيضا استخراج رخص خاصة لتصدير الحبوب والأنعام. كما كانت حقوق تصدير الجلود والشمع والصوف تعطى في شكل امتيازات سنوية لمن يدفع أكثر. وكنتيجة لهذه القيود المختلفة كانت تظهر على الإقتصاد الجزائري من آن لآخر ظروف غير مواتية في خصوص التوازن التجاري. وقد أظهر التقرير القنصلي لويليم شيلر William Shaler في سنة 1822 التوازن التجاري كما يلي:

الواردات

المصدر الأصلي	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
انكلترا	بضائع مصنوعة .	500.000
إيطاليا (ليڤورنو)	حرائر، خيوط منمقة، سكر، فلفل، قهوة	300.000
إيطاليا (جنوا)	بضائع مصنوعة	
فرنسا	سكر، قهوة، فلفل، صلب	200.000
موانئ الشرق العثماني	حرير خام، ثياب جاهزة	100.000
فرنسا وإيطاليا	حجارة كريمة، ألواح فضية، خشب، ماس غير محول	100.000
المجموع		1200.000

الصادرات من كل الموانئ الجزائرية إلى مرسيليا وليڤورنو وجنوا

الكمية بالقنطار	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
20.000	الصوف بمعدل 8 دولارات للقنطار	160.000
10.000	الجلود بمعدل 30 دولارا للقنطار	80.000
600	الشمع	18.000
	ريش النعام ومواد مختلفة	15.000
المجموع		273.000

أن النقطة الأكثر أهمية للملاحظة حول التجارة الشرعية لدى الجزائر باستثناء عدم أهميتها النسبية في نمو الدولة، تتمثل في تواضع حجمها وآفاقها، وهذا إلى جانب النقص في فائدة التوسع التجاري والصناعي من جانب الحاكم، وعدم تشجيع الصوف الكثير والإلترامات الاقتصادية للفوائد الأوروبية التي كانت تقلل من شأن الامبراطورية العثمانية في مناطق أخرى. ومن الناحية النظرية كان الدايات ملتزمين بالشروط الموضوعية لرأس المال. ولكن من الناحية العملية كانت تجارة الجزائر عرضة للأوامر المحلية، التي كانت تطبق بدقة متناهية. وقد كانت ضريبة الاستيراد على كل المواد هي 12.5 بالمائة، وعلى الصادرات هي 2.5 بالمائة. وهناك تكلفة الميناء باثني عشر دولارا (اسبانيا) كانت تجبى على كل إرساء في أي من موانئ الدولة وخلجانها.

إن التوسط في جميع المستوردات كان يعتبر (احتكاره) ضروريا للدفاع عن الجزائر ولذلك فهو ممنوع، وهذا مثل الخشب والحديد للأغراض الهادفة لصنع المدافع وما إليها، والأسلحة الصغيرة، والمستودعات البحرية، وتنظم تحديدات وقواعد مماثلة للتجارة عبر الصحراء التي تسير من طرف الجزائريين مع أسواق مدن جنوب الصحراء في غرب افريقيا بواسطة القوافل التي تنطلق بصورة أساسية من غدامس على الحدود الليبية، وبمجرد وصول القافلة إلى احدى المدن مثل كانو وزاريا تضع حمولاتها في بعض الأماكن الخاصة للبضائع (السكاكين التركية، والمقاص والسبح المرجانية والملح) القادمة

من مدينة الجزائر. وهنا يأتي المشترى الافريقي المحتمل فيضع إلى جانب الكومة من البضائع كمية من غبار الذهب، أو ريش النعام التي يعتبرها مساوية في قيمتها للحمولة الجزائرية، وينسحب حينذاك كل من الطرفين، فيأخذ التاجر المدفوع على حدة، إذا هو رضي، أو أنه يطلب ارجاع البضاعة، إذا كان غير راض. وفي الحالة الأخيرة يضيف المشتري الافريقي من غبار الذهاب إلى جانب الكمية المعروضة حتى يرضى الطرفان.

وإلى جانب التجارة عبر الصحراء وعائدات البحر، تحصل الجزائر على مداخيل هامة من مصادر أخرى: فهناك الضرائب، وهناك خمس الدايات من غنائم القرصنة، وهناك الجزية التي تدفعها الدول الأوروبية، وهناك العواد Awad (وهي الهدايا في المناسبات الخاصة مثل نهاية شهر رمضان، والتي يتلقاها حكام الجزائر من ممثلي الدول الكبرى)، وهناك تجارة التنازلات وهناك المساهمة المالية التي يدفعها الباب العالي للأوجاق. وقد كانت الضرائب الأساسية هي العشر Asir وهو يدفع على كل منتوجات التربة بالفضة، ثم الحقي Haki أو الطابو Tapu وهي ضريبة يدفعها المستفيدون في أراضي المخزن، وتدفع بنسبة محددة، حسبة محددة، حسب المحراث المستعمل وبإضافة تكاليف اليد العاملة، وهناك ضريبة رأس كانت مقررة في حق اليهود، وهناك ضريبة اللزمة وهي ضريبة مماثلة كانت تجبى على رجال القبائل البدو وعلى المقيمين في الواحات، وعلى أولئك المزارعين المقيمين في بلاد القبائل الذين لم تخضع

أراضيهم لقياس المحراث وملكية الأشخاص الذين لم يتركوا وصية بعد وفاتهم أو ليس لهم أولاد كانت تعود أيضا للدولة. وبالإضافة إلى الغرامة التي يدفعها البايات، فقد كان هناك أنواع من المناطق المتمتعة باستقلال ذاتي، وبصورة خاصة منطقة القبائل التي كان مسموحا لها بالحكم الذاتي تحت شيوخ قبائلها ومجالسها، وذلك مقابل مبالغ تدفع للخزينة الوطنية.

وإذا أخذ منتصف القرن الثامن عشر كمثال، فإن هذه الضرائب المختلفة كان مدخولها السنوي هو ثلاثمائة ألف دولار اسباني، يضاف إليها مبلغ مماثل يحصل عليه من قسم الجزية في القرصنة، ومن الملكية غير الموصى بها بعد الوفاة ومن المبالغ التي تدفعها بلاد القبائل. وقد أحصى شيلر Shaler قنصل الولايات المتحدة محصولات بيت المال في سنة 1822 كما يلي:

حساب المحصولات للخزينة في سنة 1822 (بالدولار الإسباني)

دولار	
60.000	من باي وهران، ضريبة مقررة على ذلك الاقليم
15.000	من باي وهران، حق التصدير من وهران
60.000	من باي قسنطينة، ضريبة مقررة على ذلك الاقليم
16.000	من السبع قياد التابعين للحكومة العامة مباشرة، ضريبة مقررة

40.000	من بيت المال، أو قاضي الارث، ضريبة مقررة
3.000	من شيخ البلد، مقررة
4.000	من باي التيطري، ضريبة مقررة على ذلك الاقليم
4.000	من خوجية الجلود، ضريبة مقررة على ديوانها
6.000	من خوجية بيت الضرائب، ومثل ذلك السكان اليهود، ضريبة مقررة
20.000	من الغرامة على الواردات
40.000	من كراءات أملاك الدولة في مدينة الجزائر
268.800	**دولار**
26.800	كانت مدفوعات الجزية الأوروبية للفترة نفسها
30.000	من حكومة فرنسا مقابل احتكار صيد المرجان في عنابة
40.000	من حمولة الخشب والشمع والجلود
24.000	جزية يدفعها سنويا ملك نابلي
24.000	جزية يدفعها سنويا ملك السويد
24.000	جزية يدفعها سنويا ملك الدانمارك
24.000	جزية يدفعها سنويا ملك البرتغال
192.800	**دولار**

وإلى جانب ما ذكر أعلاه، فإن الايالة كانت تتلقى سنويا كضريبة من مختلف شيوخ العرب مائتي ألف مكيال من القمح، ومن بايات قسنطينة ووهران عشرة آلاف مكيال من الشعير يدفعها كل منهما، وقد كانت هذه الكميات تستخدم لإعاشة رجال البحر والجنود والعمال في ميدان الخدمة العامة.

وقد كانت المصاريف العامة كما يلي:

حساب المصاريف العامة للأيالة في سنة 1822

24.000	التكاليف السنوية لليد العاملة وللفنيين في ورشات بناء السفن
60.000	المشتريات السنوية للخشب والذخيرة والمخزونات الأخرى لأغراض البحرية
75.000	الدفع السنوي لضباط البحرية ورجال البحر المنخرطين
700.000	الدفع السنوي لكل الدرجات العسكرية
859.000	**دولار**

وتجب الملاحظة بأن الاختلال المشار اليه في الميزانية كما يظهر أعلاه، لم يكن انعكاسا دقيقا لوضعية الجزائر الاقتصادية، ما دام يعتمد على الحسابات الأوروبية. ففي تحويلاتها المالية ونظامها النقدي كانت دولة الجزائر جزء من الامبراطورية العثمانية وسارت على هذا الشكل، وكان هناك دار للسكة

العثمانية في مدينة الجزائر. وكانت العملة الجزائرية تسك وفقا للمحتوى المعدني في القيمة والوزن الموضوعين حسب المعيار الرسمي للقسطنطينية، ففي عهد السلطان محمود الثاني (1808. 1829) كانت تصدر النقود الذهبية والفضية معا. وكانت العملة الذهبية تدعى سلطاني وتساوي في الواقع أكثر من مثيلتها القسطنطينية. وكانت على ثلاثة أنواع السلطاني (3200 غرام). وكانت تحمل على أحد جانبيها عبارة (دورو في بي جزاير Durufi Be Cezayir) وعلى الجانب الآخر السلطان محمود خان غازي نصارا (Sultan Mahmud Khan Ghazi Nasara) وهذه القطع ذات التداول الواسع كانت قد صممت وفق فنيات معتبرة، وبسبب قيمتها ومحتواها من الذهب فإنها لم تكن كثيرة للتداول،

وقد كانت الفضة هي أداة التعامل الأساسية في العملة الجزائرية، وكانت القطع الفضية الجزائرية تسك أيضا بدرجة فنية كبيرة ومن خليط صاف بحيث أن محتواها من الفضة كان عاليا جدا. والوحدة الأساسية فيها كانت البوقو Bucu وتدعى أيضا ريال البوقو Riyal Bucu وتزن عشر غرامات. (وتعني كلمة البوقو السك أو التعامل)، والقطعة الأكثر استعمالا وتداولا في معظم المعاملات التجارية كانت هي الزوج بوقوZvec Bucu (أي البوقو المضاعف)، وهي القطعة التي يسميها الأوروبيون بالقطعة النقدية الجزائرية Piaster of Algiers ويسميها الناطقون بالعربية من شعوب الامبراطورية العثمانية الدورو الجزائري Duru Cezayir، وذلك للتفريق بينها وبين الدورو الاسباني Duru espanol المتعامل به في

التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط، وهذه البوقوات المضاعفة كانت تحمل العبارات نفسها التي توجد على أحد جانبي السلطانيات، مع تاريخ الضرب دون سنة الحكم، أما جانبها الآخر فكان يحمل عبارة (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان محمود خان غازي نصارا)، وهناك امتداد آخر للبوقو هو الرابي Rabi وهو ربع البوقو. والامتداد الثالث هو الصوموم Sümüm وهو ثمن البوقو.

ولأغراض التعداد فإن هذه القطع كانت قد قسمت إلى وحدات تدعى موزون Mevzune و(اختلفت تسميتها في التعدادات الأوروبية بين ميسون Messon وميشوني Messone إلى ميزوم Mesom) وهي تساوي واحدا على أربعة وعشرين من البوقو. ولم يكن الموزون عملة لمدينة الجزائر، ولكنه كان مساويا لقطعة بيضوية من الفضة صغيرة الحجم وغير مكتوبة كانت تصدر في مراكش بالمغرب الأقصى، وكانت ستون وحدة تساوي دولارا اسبانيا واحدا في الحسابات التجارية، وقد أصدرت دار سكة الجزائر أربع قطع صغيرة، من كل من النحاس الصافي أو الممزوج لتمثل قيم كسور الموزون. وأصغرها جميعا هي الأقصى Akça، غير منتظمة الحجم، مدورة دون دقة ومكتوب عليها فقط كلمة الله، وهي الأصفر Asper أو Aspre في الحسابات الأوروبية. وكما لوحظ سابقا فإنه مع الاحتلال الفرنسي للجزائر تحولت دار السكة الجزائرية إلى قسنطينة حيث استمر الباي أحمد في اصدار نقود بالحروف الأولى لاسم السلطان محمود، وعبارة (دورو في بي كنستانتي Duru Fi Bi Constantiye)، وهذا حتى سنة 1847 حين سقطت المدينة للحملة الفرنسية.

وبالطبع فإنه من وجهة النظر الاقتصادية، كانت سيطرة الجزائر على جيرانها في حوض البحر الأبيض المتوسط، من مسيحيين ومسلمين على السواء، تنبعث من مداخيل انتاج نشاطات أسطول القرصان. ومقارنتها مع الدولة البايليكية [2] لتونس تؤدي إلى توضيح الفرق. فقد كانت تونس تمتاز بموقع أحسن من الجزائر لتسيير التجارة بين كل من موانئ شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط وكذلك أوروبا، وتتوفر على ميناء طبيعي ممتاز، وكذلك على مخرج طبيعي نحو الانتاج الزراعي للداخل المتطور بشكل جيد، ومع ذلك فإنها لم تصل في يوم من الأيام إلى السمو الذي بلغته مدينة الجزائر. وأن الثروة التي تكدست لدى قباطنة القراصنة الجزائريين كانت تساوي إذا لم تتجاوز ثروة التاجر البلدي (الأهلي) في تونس. وفي هذا الصدد فإن مساهمة القراصنة في اقتصاد الجزائر كانت شديدة الفعالية.

ان المدخولات من القرصنة التي كانت تتحول للدولة كانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن الغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات التي تدفعها مختلف الأمم الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من استيلاء القرصان، وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها، وذلك من خلال الإذن بالارساء، ورسوم إعادة السفن للوضعية السابقة وتصليح التشكيلات الزائرة، وكذلك قيمة الأسطول وورشات بناء السفن.

---

2. نسبة للبايات. (المترجم).

ولقد كان بيع وتوزيع المسيحيين الأسرى يشكل أوسع قسم في مدخولات القرصان بمدينة الجزائر وهذا من سعرهم الاول ومن خلال المبالغ التي تعطى بعد ذلك لافدائهم، وبالرغم من أنه كان يشار إليهم في كل المصادر الأوروبية بـ(العبيد)، فإن الأسرى في مدينة الجزائر، كما أنهم في كل التراب العثماني، الذين هم من غير المسلمين، كانوا يعتبرون بمثابة توتساكلر Tutsaclar (أسرى حرب) أو كوار Kullar (أي مخلوقات ملكية الاله) أكثر مما يعتبرون أسرى (عبيدا) وهي العبارة التي كان يشار بها إلى السود الأفارقة الذين كان يبيعهم النخاسون في أسواق الشمال الافريقي. ولقد كان الأسير متاعا مملوكا. فبمجرد بيعه يسجل في الخزينة تحت عنوان خاص به Hoca El-pencik ثم يسلم لمالكه من طرف حوقا البنسيك.

إن الاسرى الذين لايختارهم الداي ليخدموا كحراس أو خدم ولايشتريهم الباعة الأفراد يصبحون ملكا للدولة، فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر طرق الايالة، وفي وضعيات الدولة (ميري)، أو في دار الصناعة بالجزائر وورشة بناء السفن، وفي غير أوقات العمل فإنهم يسكنون في حجرات خاصة تقع ضمن بنايات واسعة تشبه مهاجع الانكشاريين. وإذا كان لأحد الأسرى تجارة خاصة فإنه يستطيع أن يؤجر لتاجر أو صاحب دكان ويتحصل على ثلث أرباحه. والنساء من النوعية الرفيعة المقبوض عليهن، بافتراض الظهور بأن لهن مصادر مالية يتحصلن منها على فديتهن، فإنهن يسكن في منزل تابع لشيخ البلدية بانتظار تدابير

افدائهن، أما الأقل ثروة، وكن قليلات، فيقع بيعهن في المزاد العلني إلى جانب الرجال، ولقد كان بمدينة الجزائر ما يشبه المضاربة على الأسرى على أساس التوقع بأن استثمارا صغيرا سيأتي في الأخير بالربح الكبير جدا، وذلك بالنظر إلى أن كثيرا من الأسرى كان يتغير مالكوهم عدة مرات قبل الإفتداء.

وقد كانت فترة القمة في الحصول على الأسرى في بدايات القرن السادس عشر، وهي أزهى فترة لمدينة الجزائر، حينما كان القرصان يتقلون دون معارضة تقريبا عبر المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط وإلى الشمال حتى القنال الانكليزي. ويعطي قرامايي. احصاءات لسنوات 1607. 1618 (باستثناء 1615) منها كما يلي:

1607	هجم على 3 مدن في كلابريا	1400 أسيرا
1608	قبض على 42 سفينة	860 أسيرا
1609	قبض على 36 سفينة	632 أسيرا
1610	قبض على 23 سفينة	384 أسيرا
1611	قبض على 20 سفينة	464 أسيرا
1612	3804 أسري من إسبانيا	
1613	قبض على 16 سفينة	230 أسيرا
1614	قبض على 35 سفينة	467 أسيرا
1616	قبض على 34 سفينة	767 أسيرا
1617	قبض على 26 سفينة	1763 أسيرا
1618	قبض على 19 سفينة	1468 أسيرا

ولقد كان الواجب الأساسي للقناصل الأوروبيين هو الإفتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن المقبوض عليهم من أبناء وطنهم. وفي هذه المجهودات الانسانية كان يساعدهم أعضاء من السلك الديني مثل الآباء الثلاثيين واليسوعيين، وكذلك مختلف الهيئات البروتستانتية التي كانت تقوم بارسال بعثات إلى مدينة الجزائر لهذا الغرض الخاص. ولسوء الحظ، فإن كثيرا من معرفتنا عن مدينة الجزائر مأخوذ من تقارير بعثات مثل هؤلاء المحررين الذين بالنظر لاهتمامهم بالحاجات الدينية لأبناء مذاهبهم الدينية كانوا يجهلون الحقيقة بأن أسرى الدولة كانوا يسكنون بصورة معقولة جدا، وتدفع لهم أجور منتظمة، كما يعطى لهم حق استعمال مكان للعبادة والتجول في المدينة ما عدا في فترة الليل.

إن الاجراء المتعلق بافتداء أسير من طرف هيئة دينية كان مضبوطا طريقته ومطلق الحياد. فمع الوصول إلى مدينة الجزائر يقدم المبعوث نفسه إلى سلطات الميناء، مصرحا بالمبلغ المالي الذي يحمله معه، ثم يدفع 3.5 بالمائة منه كضرب من واجب الميناء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدم مبلغا مماثلا في شكل هدايا للداي وإلى ممثل الديوان. وعندئذ يجهز بسكن ومترجم ويسمح له بإعلام كنيسته (أو البعثة، إذا كان أحدهما عاملا في المدينة). ويجلب له الأسرى الذين جاء لافتدائهم من سكناتهم المختلفة، من طرف مالكيهم، أو من المهجع، وذلك حسب طول مدة اقامتهم فالأطول مدة هو الأول، ويسمح لهم بالمساهمة بأي توفيرات يكونون قد جمعوها بهدف مبلغ

الافتداء. أما قيمة الفدية فكانت تحدد من قبل الداي. وحين يدفع مبالغ الفدية، يسلم الأسير إلى المبعوث ويعطى له معطف أبيض كرمز لتوبته. وحينئذ يقود القس أو رجل الكنيسة كل الأسرى المفتدين إلى البلدية، حيث تصدر له شهادة حرية لكل واحد منهم، وحينئذ يأخذ المبعوث إذنا رسميا بالمغادرة من الداي ويقود إجراءه الصغير إلى الميناء للصعود إلى السفينة.

وتستخلص عشرة بالمائة إضافية على مجموع مبلغ الافتداء قبل أن يسمح للأسرى بالمغادرة التي كانوا يرغبون مشتاقين إليها، من مدينة الجزائر.

وقد أدت العلاقات السيئة في مناسبات بين القناصل الأوروبيين والدايات إلى اشتداد الوطأة على الأسرى. فقد أمر الداي ابراهيم سنة 1731 بأن يسلسل جميع المقبوض عليهم ويضربون ويبعث بهم إلى العمل الشاق في حجارات مدينة الجزائر حتى حصول الموافقة على مبلغ أعلى للإفتداء، وذلك لما غضب من جراء اصرار قناصل فرنسا واسبانيا على أن الأسرى يجب أن يرجعوا لبلدانهم تحت مقتضيات معاهدة السلم بين الجزائر واسبانيا وفرنسا. إلا أن مثل هذه المعاملة السيئة كمعاملة للسياسة الرسمية كانت نادرة.

لقد كان الأسرى آنذاك ينظر إليهم كمصدر دخل أكثر منهم أشياء استغلال لذاتهم في مدينة الجزائر، فلم يكونوا أقل ولا أكثر من حيث سوء المعاملة من أية مجموعة في قوة العمل الجزائرية. وقد كان لهم امتياز واحد على المسلمين المقبوض عليهم من

طرف القراصنة الأوروبيين ونعني أولئك الذين كانوا يوجدون بصورة خاصة في كلابريا أو من طرف سفن حرب الأمم المسيحية ويتمثل هذا الامتياز في كونهم نادرا ما كانوا يستخدمون كجدافين على سفن الرياس. لقد كان العمل على تلك السفن شرفا متحفظا به في مدينة الجزائر للمسلمين الذين ولدوا أحرارا، وهذا بالرغم من أن هيئة القرصان قد اتسعت بانضمام كثير من المرتزقة المسيحيين الذين أضافوا مهاراتهم في نيران البحر إلى تلك التي يمتلكها القباطنة المسلمون، وأن التناقض المستمر في أعداد المقبوض عليهم من خمسة وثلاثين ألفا عند منتصف القرن السابع عشر إلى ألفين في سنوات 1790، وألف ومائتين سنة 1800، قد قلل أيضا من حدة حمى الصليبية التي كانت أوروبا تنظر بها للجزائر. وما كان يبدو مرة شكلا متوحشا للإنحراف الانساني، وتذكيرا حيا ببربرية الجزائر، قد خلفته تدريجيا نسب عادية أكثر لمنطق واقعية السياسة الإقتصادية، التي بالرغم من كونها غير قابلة للتبرير بالمفاهيم الانسانية، فإنها يستطاع فهمها بواسطة مضاداتها، كأحسن ما يمكن للجزائريين عمله في ضوء مصادرهم المحدودة.

الفصل السادس

العلاقات الخارجية أو «المسألة الغربية»

يمكن القول إن التغيير التدريجي لثروات الامبراطورية العثمانية وبلوغ درجة التفوق لدى الأوروبيين وذلك ما يشكل "المسألة الشرقية" في القرن التاسع عشر، كان له ما يوازيه في العلاقات الجزائرية الأوروبية بالبحر الأبيض المتوسط الغربي خلال الفترة نفسها. ولم تكن هذه "المسألة الغربية" مقصورة بالطبع على الجزائر، وانما كانت تعني بدرجات مختلفة المغرب الشريفي وبايليكية تونس وباشاليقية طرابلس كذلك. ولكن الجزائر كانت حاسمة فقد كان لا يمكن مسحها من الوجود أو امتصاصها داخل بعض الوحدات الترابية الأوسع كما كان لايمكن ضمها مباشرة إلى الممتلكات العثمانية (كما كانت الحال مع طرابلس لاتقاء الاستيلاء الأوروبي). وقد كانت القوات العثمانية في ذلك الوقت تنقصها القدرة على غزو الجزائر، حتى فيما إذا كانت ترغب القيام بهذا العمل وأن ما برهن على أنه سيكون كعب أشيل Achilles Heel للأيالة هو واجبات الحكومة الفرنسية تجاه الممولين اليهوديين بوشناق وبكري، الذي حصل من خلال تجمع سيء الحظ للظروف والأشخاص. وفي غير ذلك، فإنه لثلاثة

قرون سارت العلاقات الخارجية للأيالة بطريقة عجيبة للمحافظة على فوائد الدولة وتقدم الزيادة فيها وذلك بعدم النظر كليا لأعمال مناهضيها، وبالاتجاه نحو تقوية الأجراء المتعلق بالمصالح العثمانية، لقد كانت السياسة الجزائرية الخارجية مرنة وتصورية وذكية سريعة، واتسمت بالاقتناع المطلق بالتفوق البحري والاعتقاد بدوام الدولة كعامل حيوي في سياسة أمة الإسلام، مع الفهم العميق لمخاوف ومطامح ومناهضات أوروبا المسيحية. وأن الثقة الجزائرية بالنفس والاعتقاد الجزائري باستحالة اختراق تراب البلاد كان لهما أساسهما المكين جيدا بالنظر إلى الفشل المستمر للحملات الأوروبية التي أرسلت ضد الايالة. وهذا باستثناء وهران التي كان امتلاكها يتنافس عليه بالتداول الاسبان والأتراك حتى رجوعها النهائي للجزائر في سنة 1792، وكذلك معمل صيد المرجان (الحوض) المعطى امتيازه لشركة لنش Lenche Co، وفي غير ذلك فلا يوجد جزء من الأيالة قد تحول إلى الأيدي الأجنبية حتى الاحتلال الفرنسي.

أن علاقات الجزائر الخارجية تندرج ضمن ثلاثة أصناف عريضة. تلك التي مع دول المغرب المجاورة، والعلاقات الجزائرية الأوروبية، والعلاقات مع الدولة العثمانية، ففي الحالتين الاولى والثانية كان الهدف الجزائري الأساسي واحدا، يتمثل في تفادي تشكيل أي تجمع أو تحالف قوي بدرجة تؤدي إلى القضاء على الايالة أو تهديد أمنها الداخلي. ومهما يكن فإن طبيعة الخط الساحلي للشمال الافريقي والعلاقة الدينية قد منعت من قيام العمليات الجزائرية ضد القراصنة المسلمين الآخرين.

ان معارك مثل تلك التي قامت بها قوات البر الجزائرية ضد تونس كان الغرض منها هو ضمان مسايرة الحكام التونسيين للزعامة الجزائرية وذلك ضمن الاطار العام للحكم العثماني الغير مباشر في شمال افريقيا. وبعد استرداد تونس للحكم العثماني من طرف العلج علي وسنان باشا في سنة 1574 تأسست الأيالة التونسية على غرار الطراز الجزائري، مع باشا معين من طرف الباب العالي، ويساعده ديوان من الضباط الكبار للأوجاق بالإضافة إلى وجهاء تونس. وبعد ذلك ثار رجال الأوجاق في سنة 1591 ونصبوا واحدا من ضباطهم بتولي القيادة كرجل ثان إلى جانب الباشا، ولكنه مسؤول عن القانون والنظام، وبعد عديد من التغييرات استقر أخيرا نظام الحكومة في تونس على خط البايات في شكل حكم عائلي أنجرّت عنه احتكاكات دورية بين الأوصياء في الوقت الذي كان فيه دايات الجزائر يطالبون للتدخل في عديد من الخلافات العائلية للحكام التونسيين.

وأكثر هذه الاصطدامات قوة حدثت في القرن الثامن عشر. فقد زحف الداي حاصي مصطفى الذي حكم بعد اغتيال المرحوم مراد باي علي، على تونس سنة 1705 فاستولى على المدينة، وأخذ المتآمر الرئيسي في قضية الاغتيال، آغا الصبايحية معه إلى الجزائر كأسير. وقد جاء مؤسس عهد الحسينيين، حسين بن علي، إلى الحكم كنتيجة لتنظيمه المقاومة التونسية للغزو الجزائري.

وقد تدخلت الجزائر في شؤون تونس أيضا بعد وفاة حسين بن علي في 1740، مساندة ابنه ضد مطالبة ابن عمه لتاج

البايليكة. وقد رد ذلك الهجوم سنة 1756 وكرس البايات بعد ذلك جهودهم لبناء تجارة مزدهرة وجيش منتظم من الأتراك وكذلك فرسان صبايحية غير نظاميين ليقاوموا التسللات الجزائرية اللاحقة. وهناك عامل معقد بدأ من حقيقة أن باي قسنطينة في ذلك الوقت قد دغدغته الطموحات في توسيع بايليكه على حساب تونس. وبعد قيادته لجيش احتلال إلى تونس، حاول اقناع بابا علي داي (بارماكسيز Parmksiz) أما بإلحاق دولتها أو بفرض ضريبة على الأقل على أولاد حسين بن علي الذين أعيد تثبيتهم. ولكن الداي رفض على أساس أن عملا مثل هذا سيخرق التزامات الوصيين التي يتحملانها تجاه السلطان العثماني.

وقد حدثت سلسلة المعارك الجزائرية ـ التونسية الثانية خلال الفترة النابوليونية. وبالرغم من توقف الدايات الجزائريين عن جمع الضريبة فإنهم أبقوا كثمن عن تأييدهم للحسينيين على حق بيع الأنعام بتونس حسب سعر محدد يسبق الأنعام التونسية، وتحكموا في بيت الضيافة والبايليكية الرسمية لتونس ببارد ولمبعوثيهم، وكذلك كانوا يتلقون من تونس التجهيزات من زيت الزيتون التي تكفي للمحافظة على مساجد مدينة الجزائر. وقد أعطى حمودة باي (1777. 1813) ملاحظة بنيته في سنة 1806 لتحدي هذه الالتزامات. فأعطى حق اللجوء السياسي لباي قسنطينة المخلوع مصطفى (الذي كانت أمه سيدة انكليزية ومن هنا جاء تلقبيه بالانكليزي)، ورفض الاذن ببيع الأنعام الجزائرية في تونس بسعر أعلى من أسعار السوق. وغزا الجيش التونسي

حينئذ الجزائر، ولكنه أجبر على التقهقر، ورد الجزائريون بالمثل ولكنهم هزموا في ثلاث مناسبات بما فيها محاولة الاستيلاء على تونس عن طريق البحر. وعندئذ أعيد استتباب السلم بين الأيالتين. ومهما يكن، فإن الشعور المعادي يبدو أنه كان قائما، فأعطى في النهاية تغيرا شديدا تمثل في رفض الباي لمنع الحملة الفرنسية على الجزائر، فلم تتعاون فقط السلطات التونسية مع القوات الفرنسية ولكنها منعت مبعوثا عثمانيا من النزول إلى البر، وكانت النتيجة العملية هي ابتلاع فرنسا لكل من الأياليتين.

لقد كانت العلاقات بين الجزائر وامبراطورية المغرب الشرقية تمتاز بالتنافس الشديد خلال المرحلة الأولى للايالة، وبدرجة أقل بعد ذلك، وقد كانت الخلافات في القرن السادس عشر تدور حول مراقبة تلمسان والمنطقة المحيطة بها. وحاول الزيانيون حكام تلمسان البقاء مستقلين عن كل من الاسبان والأتراك، فكانوا يتحالفون مع أي من الجانبين تكون له اليد الأقوى، ففي سنة 1545 تمكنت اسبانيا من أن يكون لها موطئ قدم غير مؤكد في وهران. وفي هذا الوقت انتقل السعديون الشرفاء من جنوب المغرب، الذين كانوا يحكمون في مراكش، إلى ناحية الشمال واستولوا على عاصمة المغرب الأقصى فاس. فاستدعى التلمسانيون الذين ترتبط ثقافتهم التقليدية ومذهبهم الديني مع فاس، السعديين لاحتلال المدينة، وقد نتج عن ذلك معركة انتهت بابعادهم من طرف الأتراك ومنذ ذلك الوقت امتزج كل غرب الجزائر باستثناء وهران في الأيالة.

وقد وصل التدخل الجزائري في الشؤون المغربية أوجه في النصف الأخير من القرن السابع عشر مع حصول العلويين شرفاء المغرب الأقصى على التاج. فقد تابع مولاي اسماعيل (الحرب المقدسة) مع الأتراك بكل شدة. ولكن الداي شعبان بمعية ستة آلاف انكشاري وأربعة آلاف فارس طرد حوالي السبعين ألفا التي كانت تتكون منها قوة الشرفاء. وقد عاضد الجزائريون غيلان الزعيم القبلي من شمال المغرب ضد مولاي اسماعيل في ثورة قامت بهدف تعويض السلطان بابن أخيه. وقد هزم غيلان وقتل في 1673، وبعد ذلك حول الأتراك عنايتهم إلى أمكنة أخرى في حين دخل المغرب الأقصى في فترة عزلة استمرتر حتى نهاية القرن التاسع عشر.

لقد كانت العلاقات الجزائرية ـ الأوروبية أكثر تعقيدا إلى حد كبير. إن الوضعية القانونية العالمية المعروضة بواسطة دخول ايالة الباب العالي فيها، بالرغم من أنها كانت موضوع مراسلات ضخمة، لم تغير الجزائر عن متابعة سياسة خارجية مستقلة. فالتمثيل الأوروبي في الجزائر كان يقوم به القناصل، وأول ممثل أوروبي تم اعتماده كان قنصل فرنسا. وهو أ.م. بارتول A.M. Bartholle من مرسيليا، الذي وقعت تسميته في سنة 1564، ولكن تدخل فرانسوا دونواي François de Nouilles بعد ذلك، وهرقس داكس، لدى السلطان قد ضمن تعيين موريس سورون Maurice Sauron كأول قنصل فرنسي في سنة 1578.

لقد كانت استراتيجية الجزائر تجاه أوروبا هي منع أي تجمع للمناهضين الأوروبيين الأقوياء لدرجة كافية فيتلاقون على الجزائر

المحروسة ويطيحون بالأوجاق. وقد اتبعت هذه الاستراتيجية بمختلف الأشكال، فمن خلال المطالبات المنتظمة بالجزية، والمعاملة المتميزة في التدابير المتعلقة باطلاق سراح الأسرى حسب الجنسية التابعين لها، واختيار أهداف القرصان، إلى إتفاقيات السلم الرسمية. وقد كانت الجزائر مشتركة في بعض الاتفاقيات الخاصة بالتزامات الباب للعالي، وقد ورد ذكرها في طراز المراسلات. وشبيه بهذا ما تؤكده المراسلات بين مختلف الدايات وفرنسا، كمثال على انتساب الجزائر للسلطان العثماني.

وكما يتوقع الانسان من دولة قوية قد تأكدت مكانتها كدولة مدنية بحرية فإن تطبيق سياسة خارجية ناجحة كان يعتمد كليا على أسطول القرصان. وأنها لحقيقة غريبة أن هذا الاسطول قد مر بتغييرات ضخمة سواء في حجمه أو سلاحه أو فعاليته، وذلك خلال فترة وجود الايالة، وفي أوقات مختلفة كان في الحقيقة يتم مسحه من طرف أعدائه ويكون ذلك بمثابة تهديد جدي لتجارة البحر الأبيض المتوسط أو استقراره السياسي. وبما أن الحكومة العثمانية ليس فقط لا تعطي أية مساعدة بحرية للجزائر ولكنها تحتجز مساعدة البحرية الجزائرية في بعض المناسبات (ولبانتو مثال على ذلك) فقد كان ذلك يثبت أن قابلية الجزائر على ضرب بحرية الأعداء كانت في غاية من الاعتبار.

أن الأسطول الذي جمعه خير الدين سنة 1530 بمدينة الجزائر قيل أنه كان يتركب من ستين سفينة خشبية، وعندما

ذهب خير الدين إلى القسنطينية يجب أن يكون قد انخفض ذلك العدد الذي بقي تحت تصرف خليفته سواء في البر أو البحر. وقد حكي عن حسان بايلر باي من أنه استطاع مجابهة الاسبان بأسطول عدد سفنه المحاربة 65 أما سفن النقل فهي 460 تحمل على متنها 37000 جندي وبحار من بينهم ستمائة فقط أتراك وما يقرب من ألف من المساعدين العرب، وان الرد الناجح لتلك الحملة قد أعطى حياة جديدة لقوة الجزائر. وفي سنة 1571 كان الأسطول الجزائري يتركب من خمسين سفينة حربية، وقرنصانات وطريينات من ذات المجموعتين، وقد عدد هايدو Haedo في سنة 1581 خمسين سفينة محاربة، كل منها لها خمسة عشر إلى أربعة وعشرين مقعداً للجدف (كل مقعد عليه ثمانية جدافين)، زيادة عن ثلاثين سفينة من ذات المجموعتين كل مقعد بها يكتمل بأربع انكشاريين معينين له.

ان سفن قرصان القرن السادس عشر هذه كانت تستعمل العضلات الانسانية والشراسة الانكشارية ومنتهى تضخم حاجز المقدمة الذي يركب في مقدمة السفن ليمكن من التفوق تكتيكيا على الأعداء الأوروبيين وأن تحسن التسلح البحري في القرن السابع عشر، والتطوير الواسع. والسفن البالغة القوة من حيث ضخامة التسلح أثناء الابحار، قد نتج عن ذلك كله التغير المناسب في تركيب الاسطول الجزائري. ولم يكن هناك نقص أمام توظيفات المرتدين إلى صفوف الطائفة، وتلك هي المهارات التي جلبت للجزائريين الفنيين الأوروبيين ومكنت الأسطول من المحافظة على

فعاليته، وهذا بالرغم من أن سفن الخاصة ووحدات القرصان كثيرا ما كانت تجد نفسها متفوقا عليها في العدد ان لم يكن في السلاح.

وقد مرّ تركيب الطائفة في بداية القرن السابع عشر بتغير ذي دلالة، وصادف ذلك حدوث التعادل النسبي بين قوة البحرية العثمانية والأوروبية الذي جاء بعد لبانتو Lepanto، والدخول النشيط لدول شمال أوروبا القوية في قضايا البحر الأبيض المتوسط وقد استفادت الجزائر بعدة طرق. فاتساع المنافسات الأوروبية وتحولها إلى البحر الأبيض المتوسط حمل معه بسرعة تزايد المناسبات أمام الأوجاق لتطبيق تكتيكه التقليدي (قسم وسير) تجاه مناهضيه. وفي الميدان النظري فإن الدول القوية مثل فرنسا وانكلترا وربما هولندا كانت تمثل التهديدات الفردية لسيادة الجزائر أكثر من دويلات مدن وامارات حوض البحر الأبيض المتوسط. ولكن في الحقيقة كان قد برهن على أن التفاهم السري في مسألة الحملات البحرية غير ممكن تقريبا. وكانت القاعدة هي مصادقة الجزائر أكثر من معاداتها، وهذا بالرغم من أن كثيرا من هجوماتها البحرية قد أغضبت الحكام الأوروبيين، لأن مثل هذه الصداقة كان يمكن استعمالها لصالح انكلترا ضد فرنسا، أو لصالح فرنسا ضد اسبانيا وهكذا.

وقد كان على درجة مساوية لذلك في الأهمية بالنسبة لسياسة الجزائر الخارجية التحول في الحرب البحرية وطرقها مع تطوير الابحار في خط السفن، وكذلك القوة النارية الضخمة والسرعة وقابليتها للملاحة في مياه المحيط. وقد أدخلها

المرتدون الانكليز والهولنديون والفلاميون، وهم رجال كانوا متعودين بعد مثل هذه السفن، إلى مدينة الجزائر. وأحد ذوي القيمة الكبيرة في مساهماتهم بهذا الصدد لوطنه الجديد كان هو سيمون دانسر Simon Dancer أو (دانسا Dansa)، وهو هولندي من دوردريخت Dordrecht وقد قدم دانسر إلى مدينة الجزائر من مرسيليا، حيث كان قد اتخذ مقر إقامة وتزوج وانهمك في تجارة بناء السفن. وليس واضحا دافعه للارتداد واتخاذ القرصنة عملا في الحياة، ولكن خلال ثلاث سنوات من قدومه أصبح رايس قائدا في الطائفة وأخذ اسم دالي رايس Deli-Reis و"القبطان دوفيل Captain Devil" لاستغلالاته الجريئة. وباستعمال سفن الغنائم المقبوض عليها كأطرزة، علم دانسر زملاءه القباطنة تسيير وملاحة السفن المستديرة المجهزة بأقنية عالية وبمقاعد الأشرعة والمدافع. وقد كان له شخصيا أربعون سفينة غنيمة، أدمجت في أسطول القرصنة، ومن أيام دانسر فما بعدها عوض الجزائريون بالتساوي من السفن المقبوض عليها ومن حوضهم الخاص لبناء السفن.

كما قاد دانسر الجزائريين أكثر في ميدان الملاحة مما كانوا قد عرفوه أبدا من قبل. فعبروا من خلال مضيق جبل طارق. واخترقوا الاطلنطي ووصلوا في البعد إلى شمال ايسلندا، حيث هاجمت مجموعة سفن قرصانية الساحل في سنة 1616. وهناك رايس آخر اصطاد في خليج بسكاي بالتعاون مع قراصنة سالة المغاربة، الذين كانوا يجهزونهم بالارساء والمؤن حين يطلبون

ذلك، حتى خلال حروب مولاي اسماعيل مع الايالة. وفي 1623ـ 1624 اغتصب القراصنة الجزائريون اسكندرون Iskenderun (الاسكندرية الصغيرة Alexandretta)، ويبدو أن ذلك كان للإحتجاج على التحديدات التي صدرت من الباب العالي على نشاطاتهم في البحر المتوسط الشرقي، وفي عام 1637 دخلوا القنال الانكليزي ليهجموا على الساحل الفرنسي.

ومن العجيب أن دانسر، الذي يبدو أنه حافظ على عقيدته المسيحية في السر على الأقل، قد استعمل حجز سفينة اسبانية تحمل عشر رهبان جزويت، خارج شاطئ فالانسيا، كوسيلة لاخبار بلاط هنري الرابع ملك فرنسا سريا بنيته في العودة إلى مرسيليا، أين كان قد ترك زوجته وأطفاله. وقد قبل الفرنسيون شريطة سلامة عودة الجزويت وهو ما فعله. وفي عام 1609 التحق دانسر بعائلته وأرجعت له حقوق المواطن كاملة من طرف مجلس بلدية مرسيليا. ولكن من يكون قرصانا مرة يبقى دائما كذلك، سواء كان في خدمة فرنسا المسيحية أو الجزائر المسلمة، وفي 1610 قدم دانسر للملك ولأعضاء مجلس مدينة مرسيليا اقتراحا سريا لحملة ضد مدينة الجزائر والتي، بالنظر لمعرفته فوق العادية بداخل المدينة، ربما كانت ستطيح بحكومة الايالة، ولحسن الحظ فإن الفرنسيين كانوا يشكون في اخلاص القرصان السابق، فرفضوا الاهتمام بمشروعه.

وإذا تركت (جانبا) مسألة اليد العاملة، فإن الجزائر كانت تحصد باستمرار موسم سفن وأسرى من معاركها البحرية. وفي

معظم الحالات فإن السفن المقبوض عليها كانت تساق إلى الميناء، فتصلح وتقوم ثم تعود إلى البحر بأسماء جديدة تحت قباطنة قرصان معينين، ففي سنة 1619 على سبيل المثال، كان يحتوي الأسطول على ثلاث فرقطات واثنين وسبعين سفينة حربية تسير بقوة الشراع، وذلك مقابل خمسة وثلاثين فرقطة في سنة 1588. وفي سنة 1623 كان للجزائر خمسة وثلاثين فرقطة في سنة 1588. وفي سنة 1623 كان للجزائر خمسة وسبعون سفينة خط ومائة سفينة من مختلف الأنواع. وفي سنة 1659 كان يتكون الأسطول من ثلاثة وعشرين سفينة شراعية، لكل منها خمسون بندقية وطاقم تكميلي من أربعمائة رجل. ومع بداية القرن الثامن عشر كان نصف الأسطول قد بني في مكان آخر، وهي الحقيقة التي سهلت مهمة دار صناعة البحرية الجزائرية في خصوص محافظة بحرية الآيالة على قوتها بدرجة مساوية لبحرية أوروبا. وأن الخسائر التي تسببت فيها مختلف الحملات البحرية الأوروبية التي جردت ضد الجزائر، ربما لكونها لم تتابع بعمليات أرضية أو معاهدات سلم تقويها، قد فشلت في إيقاف جدي لعمليات البحرية الجزائرية، طيلة الحروب النابوليونية وخلال الفترة السابقة لها.

وقد لعب دورا رئيسيا آخر القباطنة القراصنة العظام، وهو الرايس حميدو، في المحافظة على مدينة الجزائر خلال هذه الأوقات الصعبة، ففي سنة 1802 قبض على سفينة حربية برتغالية ذات أربعة وأربعين بندقية دون خسارة رجل واحد. وقد اكتسحت

تلك المدمرة البحر الأبيض المتوسط تحت زعامته، وكان اسمها المسيحي بورتيكيزا Portekiza، وقد اجتاز في 1809 مضيق جبل طارق بسفينتين حربيتين أخريتين، ولو لم يفاجأ الرايس حميدو في سنة 1815، وهو وحده من طرف مجموعة سفن ستيفن دوكاتور Stephen Decatur مقابل رأس غاتا Cape de Gata ويقتل وسط سيل طلقات النار الذي تبع ذلك، فإنه يبدو على الأكثر أن أحياء الثروات الجزائرية التي قويت بفضل رجال بحريتها، كان سيستمر لفترة أطول. ومع أن الأمور سارت بهذا الشكل، فإن البحرية الجزائرية كان في استطاعتها بدون صعوبة تعويض الخسائر (بما فيها تخريب البورتيكيزا في ميناء الجزائر سنة 1816) الذي تسبب فيه أكزموث Exmouth وقد كان لأسطولهم في وقت متأخر ، سنة 1825، أربع مدمرات مجموع أسلحتها 188 زيادة عن طرادتين وبارجتين مع مجموع قوة نارية تستطيع الثبات في أية معركة.

وقد سيطرت مسألة أسرى القرصنة على علاقات الجزائر مع أوروبا، فقيل أنه كان هناك بين 1621 و1627 عشرون ألف أسير في عاصمة القرصان، بينهم "برتغاليون وفليميون واسكتلنديون وانكليز ودانماركيون وايرلنديون وهنغاريون وسلافيون واسبانيون وفرنسيون وايطاليون، وأيضا سوريون ومصريون ويابانيون وصينيون وأمريكيون جنوبيون وأثيوبيون"، وذلك ما يشهد على بعد الامتزاج اللغوي البحري في تلك الأيام. وأن التسجيلات المحتفظ بها من قبل التائبين عن الارتداد تساوي القيمة نفسها في الكشف عن المعلومات المتعلقة بذلك، بالرغم من كونها مؤلمة للضمير الديني. فقد لاحظ قراماي

Gramaye أن المرتدين بين 1609 و1619 الذين كانوا يرغبون في هجر عقيدتهم لصالح الاسلام كانوا "857 ألمانيا، 138 رجلا من همبورغ، و300 انكليزي و130 هولندي وفيلمنكي، و160 دانمركي وايسترليني، و250 بولوني ومجري وموسكوفي".

ان النشاطات المستمرة للقراصنة قد نتج عنها بعض الاحتكاك بين الجزائريين والباب العالي لما بدأ هذا الأخير يلتزم بعلاقات اتفاقيات مع أوروبا اعترافا لنمو تساوي القوات في البحر الابيض المتوسط، وتحتوي عديد من المعاهدات بين الباب العالي والدول المسيحية القوية على اشارات لهذا المشكل. فالمعاهدة العثمانية مع هولندا بتاريخ 6 من شهر جويلية سنة 1612 والتي عنوانها: "إحصاء بالمواضيع والامتيازات المعطاة من قبل السلطان أحمد الأول إلى أقاليم الأراضي المنخفضة المتحدة" قد أشارت في المادة 21 إلى:

"أنه فيما يخص قراصنة الجزائر وبلاد البربر الداخلين لموانئ الأراضي المنخفضة، بما أنه من العادة اظهار اللياقة وتزويدهم بدقيق البارود، وحتى بالشراع وكل ما يحتاجونه، فإنه ليس من رغبتي أنه يجب حين يلتقون بسفن الأراضي المنخفضة أن ينتزعوا بضاعتها ويقودوها للأسر بل يجب اطلاق سراح كل المقبوض عليهم وارجاع فعالياتهم عليهم، وإذا عصي قرصان.. الجزائر وبلاد البربر أوامري فيجب أن لا يستقبلوا بسلام في موانئكم...".

وقد جددت هذه المقتضيات والمواد في معاهدة التجارة لسنة 1680 التي وقعها الهولنديون مع محمد الرابع، وكذلك في معاهدة باسرويتيز Passarowitz العثمانية مع دولة البندقية (21جويلية 1718)،

ومعاهدة التجارة لسنة 1756 مع الدانمارك، ومعاهدة 7 أبريل 1740 بين الباب العالي وشارل الثاني ملك الصقليتين، وقد احتوت لغة متشابهة من حيث الاعتراف التأكيدي بأن القرصان تنطبق عليهم قوانين السلوك العالمية ذاتها كتلك التي تربط العثمانيين والأوروبيين في العائلة الأممية، وقد طالبت معاهدة 1737 بين السويد والباب العالي من السلطان أن يتأكد من تطبيق الايالات الثلاث لمعاهدة السلم السابقة التي كانت قد وقعتها السويد سنة 1729 مع الجزائر وتونس وطرابلس، وفي سنة 1739 ضمن محمد الأول في الاتفاقية المتجددة مع السويد شرطا (هو المادة الثامنة) يقتضي بأن جميع العلاقات الخارجية لدول شمال افريقيا تتطلب موافقة الباب العالي، مادامت تلك الدول داخلة في اطار السيادة العثمانية.

وهذه التحديدات في الواقع على حرية العمل الجزائرية انما كانت معنوية أكثر منها عملية. وبناء على هذا فإن الغاء نظام الانكشارية الذي قام به محمود الثاني في سنة 1826 لم يتبعه حل مماثل للأوجاق في الجزائر. فقد تحكمت العسكرية ونضالية الاسلام في علاقاتها الخارجية، ولم تكن للجزائر شرعيا معاهدات مع أمم المسيحيين الأجنبية، أو تربط نفسها بالالتزام بمقتضيات هدنة، دون أن يكون في ذلك خرق للمبادئ التي قامت على أساسها الدولة. وهنا يكمن الفرق الواضح بين الباب العالي وملحقته البعيدة. وقد كان الدايات يدفعون إلى المناصب، باستثناء حالات نادرة، من طرف وطنيين متناحرين وهم عرضة للتعويض الفجائي، فيتابع سياسة الجزائر الخارجية القائمة على

الاعتقاد بتفوق الدولة على مناهضيها، ويطالب بالهدايا أو الجزية كما يلزمهم بالضبط، ويتفادى فخ الهزيمة العسكرية المتبوعة بالتنازلات الترابية والمحافظة الدينية التي جلبت تزايد التدخل المباشر لروسيا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى في المسائل الداخلية العثمانية.

ان الضريبة كانت هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية. وكانت أوروبا تدفع الجزية لأنها لم تستطع أو أنها لم تطور سياسة عمل جماعي حقيقي ضد الجزائر. فكانت الضريبة المدفوعة بمثابة حماية فردية، وكانت أيضا امتيازا للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية. وفي مقابل هذا كان الجزائريون يمتنعون عموما وبعناية من مهاجمة سفن أو موانئ الأمم التي تدفع الجزية، وهذا بالرغم من أنهم ربما يضاعفون قيمة الضرائب المفروضة من سنة إلى سنة على البلدان منفردة أو أنهم يطلبون هدايا أغنى من القناصل الاوروبيين المقيمين. وكانت الترتيبات نفسها تنطبق على الموانئ الأوروبية التي تجهز سفن القرصنة بالخدمات. فالميناء الايطالي ليبورنو (ليفورن)، مثلا كان يوفر لهم باصرار دائم الارساء وتسهيلات التصليح ونتيجة لذلك لم يزر أبدا بالنار والسيف كما كانت الحال مع جيرانه.

وتمتعت مرسيليا باستثناء مماثل، فحتى سنة 1718 كان القناصل الفرنسيون المقيمون في مدينة الجزائر يأخذون رواتبهم من غرفة مرسيليا التجارية. وكانت تلك الغرفة أيضا هي

الوكالة الفرنسية الوحيدة المسموح لها من قبل الدايات باصدار رخص الإقامة للمواطنين الفرنسيين في الجزائر، الذين هم ليسوا ممثلين ديبلوماسيين. والمثال الذي وصفه نيكولاي Nicolay في 1551 عن "سفينة من مرسيليا هناك في عنابة، يقودها قرصان، لجمع المرجان" كان استمرارا لعمل يعود في الواقع إلى ماقبل تأسيس الايالة. ففي القرن الثاني عشر وقعت بلدية مرسيليا معاهدة مع سلطان بجاية تعطي للمرسيليين الحق في اقامة قنصل هناك ولسفنهم كي يتاجروا دون إعاقة.

وكانت الهدايا أيضا تجلب إلى الدايات من طرف القناصل الجدد القادمين لأخذ الإقامة في مدينة الجزائر. فقنصل البندقية، مثلا قدم هدايا سنة 1778 تعادل في قيمتها ثلاثين ألف دوقية من الذهب. وقائد الوحدة التابعة للبندقية المرافقة، أنجيلو ايمو Emo Angelo وهو رجل نبيل، كان قد سمح له كعلامة تشريف ليرافق القنصل ويجلس بحضرة الداي مقابل هدية تعادل في القيمة تلك التي قدمت من طرف القنصل واعترافا بوضعه الاجتماعي، وقد دفع ايمو وقبل ذلك كان الدوق الكبير لتسكاني Tuscany قد أشعر عن قبوله معاهدة الصداقة مع الجزائر لسنة 1718 بتقديم هدية تتكون من مخروط محشو بالحجارة الكريمة. وفي سنة 1816 دفعت كل من فرنسا وانكلترا واسبانيا وهولندا جزية يبلغ مجموعها 580.000 قطعة نقدية (حوالي 696.000 دولار) وأعطت السويد والدانمارك مدفوعات بمقدار 254.000 دولار وذلك مقابل مجموع قدره 950.000 دولار في العائد القانوني الزائد.

ان المدفوعات الضرائبية، بالرغم من أنها تمثل امتصاصا دوريا على الماليات الأوروبية، إلا أنها كانت تحافظ على التوازن التجاري في البحر الأبيض المتوسط، وسمحت للأمم الصغيرة أكثر مثل الدانمارك وهولندا بالمحافظة على توازن لصالحها كان ضروريا لاقتصادياتها. وان تعليق التاجر الجنوي بقوله: "ان التجارة مع الجزائر تضمن فائدة 30 بالمائة" فيه اشارة تنطبق على الوضعية العامة. وحين أعطي بوسوبي Bossuet الكلمة في جنازة ماريا تيريزا Maria Theresa صرح "أنكم تقولون عادة مقولة الجزائر - إنني أقيم البحر تحت قوانين، ذلك أن كل الامم هي غنيمتي القانونية، وتعطيني الثقة سرعة سفني" لم يكن يقول ذلك للبلاغة بقدر ما كان يتحدث عن حقيقة الحياة التجارية للبحر الأبيض المتوسط.

وقد أظهرت الوقائع الثابتة أن مختلف الحملات الأوروبية التي جردت ضد الجزائر قد أثبتت عجز السياسة الخارجية الأوروبية (بالمعنى الجماعي) حينما جوبهت بأمة قوية في الداخل، ومصممة ومتحدة. وقد أتينا على وصف حملة شارل الخامس التخريبية سنة 1541 في الفصل الأول. وقد كون جوان فاسكون Juan Gascon بعد ذلك ببعض سنوات، وهو من مواطني البندقية، مخططا ليس بعيد الشبه من مخطط ديكاتور Decatur بعد ذلك بقرنين، وقد حصل ذلك المخطط على موافقة فيليب الثاني، وهو يقتضي الابحار سريا إلى مدينة الجزائر واضرام النار في كل أسطول القرصان بالميناء مختارا لحملته فصل التعادل الخريفي

لأن القرصان في العادة يوقفون للاستراحة في هذا الوقت. وقد أبحر قاسكون في بداية أكتوبر ووصل إلى الجزائر دون اعتراض. وأرصى بمهارة كبيرة عند نهاية الحائط الحجري الموصل الذي بناه خير الدين، تاركا ضربة خنجره في الباب الخارجي كبرهان على شجاعته. إلا أن بلاهة رجاله في تحضير بنادقهم نبه وحدة الحراسة النائمة، وأجبر قاسكون على الرحيل في البحر قبل أن يستطيع تنفيذ مخططه. وقد طاردته مجموعة من القرصانات الجزائرية، وألقت عليه القبض احداها.

وقد حكم على قاسكون بالموت شنقا، ونفذ الحكم بسرعة. ومهما يكن فإنه قبل انتهاء المخطط الاسباني قدم إلى الباشا الحاكم عدد من القباطين القراصنة هدايا كي يستحق أسرى الحرب لديه مصيرا أحسن، وخاصة أن قاسكون قد لقي المصير نفسه على تآمره ضد الجزائر كما يرغب الجزائريون أنفسهم أن يقوموا به ضد الأمم التي هي في حرب معهم. وأنذروا الباشا أن مثل هذه المعاملة ربما تدفع الاسبان على الانتقام بالمثل ضد القباطنة الجزائريين. وكنتيجة لذلك، أخذ قاسكون من زنزانته وعولجت جراحه من طرف بعض الأطباء المسيحيين. ولسوء الحظ، فقد أثار هذا العمل غضب السكان، وخاصة المهاجرين الأندلسيين الذين كانوا قد وصلوا أخيرا من اسبانيا، وأمر الباشا المغلوب على أمره مرة أخرى بأن يلقى بقاسكون من على حائط المدينة إلى القطعة المعدنية، وذلك كي ينتهي إلى الأبد.

وقد تمخضت الحملات المتوالية ضد الجزائر عن نتائج ضعيفة مساوية لهذا. فقد قصف الاسبان المدينة بالقنابل في 1601 وقصفها الفرنسيون في 1617 والانكليز لأول مرة في 1620 تحت قيادة روبرت منسيل Robert Mansell. (وقد وقعت أول معاهدة انكليزية مع الجزائر في 1682، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى مجهودات القنصل صمويل مارتن Samuel Martin (1674ـ 1680) الذي وعد الديوان في 1676 بأن انكلترا ستحدد من عدد الأجانب المسافرين على متن سفنها وسوف لا تتسبب في اثارة الهجومات ضد القراصنة الجزائريين، إذا لم يسأ بالمقابل للسفن التجارية الانكليزية أو تطالب بالخضوع لطريقة الحصول على الاذن أو التفتيش من طرف القراصنة). وفي 1770 قبضت وحدة بحرية انكليزية بقيادة السير توماس ألن Thomas Allen وأحرقت ثلاث طرادات قرصانية مجموعة ناريتها 248 بندقية، وذلك خارج رأس سبارتل Cape Spartel ولكنه لم يتابع نجاحه بعد ذلك. وفي 1770 قصف الهولنديون من بعيد مدينة الجزائر، بقيادة الأميرال كونت دوكاس Count De Kaas ولكنهم وجدوا أنفسهم بعيدين جدا من خارج الشاطئ واضطروا إلى إيقاف القصف فانسحبوا عندئذ واستأنفوا دفع الضريبة في 1772.

وكانت المحاولة الجدية الثانية من طرف اسبانية للاستيلاء على مركز قوة عدوها القديم قد حدثت في 1775. كما كان الحال مع "الصليبية الكبرى" لشارل الخامس، التي أطلق الاسبانيون النار فيها بروح دينية حادة لتخريب المرابع المضادة لأهل البلاد المسيحية. ففي 23 جوان 1775 أبحرت من الحسيرات أرمادا

عمادها 51 سفينة حربية و170 حاملة وحدات تحت قيادة الأميرال دون بيدرو دوكا ستيفون Don Pedro de Castifon وأرست في خليج الجزائر بعد ذلك بأسبوع. وكانت حاملات الوحدات تحمل 24.447 رجلا معظمهم من الإسبان، ولكن كان من بينهم تكميلات من سويسرا ومن رجال حرس والون Waloon وكان قائدهم جنديا ايرلنديا ذا ثروة، هو "الجنرال" ألسكندر أوريلي Alexander O'Reilly . وقد كان في استطاعة الداي بابا محمد أن يجهز لمواجهة هذه القوة الاسبانية فقط ثلاثة آلاف من أعضاء الأوجاق. وقد استجاب باي وهران، ابراهيم لنداء الداي للجهاد بأربعة آلاف صبايحي. وبعد ذلك سيصل باي قسنطينة، صالح مع عشرين ألفا. ولكن مفتاح دفاع الجزائر كما كان دائما هو استحكاماتها وبنادقها، وحصانتها الغيبية الشهيرة التي كانت قد خلب بها كثير جدا من الزائرين على مر السنين. أما الجزائريون الذين لا يأبهون فلم يؤثر عليهم أبدا منظر الأسطول الاسباني الضخم المنتظر في الماء على مرمى المدفع بالضبط، وكل سفينة كانت ترفع ما يلزم عادة من الأعلام والأعمدة التي تستطيع الاعتماد عليها، فقال الداي عن ذلك ساخرا "أنها اسبانيولاد أخرى بالضبط Espagnode"، (وهي الكلمة التي كانت تستعمل من طرف القراصنة لوصف أية مبادرة فاشلة في النهاية بالنظر لضخامتها، وكبرها، أو تحضيراتها).

وذلك ما حصل، فبعد تأخير طويل، عزل الاسبان احدى سفنهم الحربية، سان جوزيف San Josef وبعثوا بها لتخريب

معظم البطاريات الجزائرية المعرضة في الساحل. وقد نجحت تلك المحاولة، وفي 8 جويلية نزلت تجريدة عسكرية اسبانية تتكون من 12,000 رجل، وهي نصف القوة المتوفرة لهم على الضفة اليسرى للحراش، غير بعيد من المكان الذي كان قد نزل فيه بحارة شارل الخامس. ويبدو أن البركات كانت هذه المرة مواتية أكثر، فمع طلوع الفجر الصافي تحت الشمس الافريقية اللامعة، بدأ الإسباني السير باتجاه المدينة، غير واجدين لأية معارضة، لأن الجزائريين لم يكونوا متوقعين لعملية من الأرض، وكان موقع المدينة يبعد عنهم حوالي اثني عشر ميلا إلى الغرب.

وفي الوقت نفس نظمت الأرماد أنفسها على أطول الساحل وذلك لتغطي رجال المدفعية بنار تحميهم إذا لقيت القوة المرسولة معارضة. ولسوء الحظ، فان أوريلي O'Reilly يبدو أنه نسي أن يتخذ التحفظات الأكثر أساسية للجيوش في بلد غير معروف ومعادي، فلم يترك أية منافذ لحالة الفرار، واحتفظ بوحداته قريبة من بعضها دون استعمال للكشافة، كما فشل في القاء القبض على بطارية للبنادق غير ذات معنى، كان عليها اثنا عشر رجلا منهوكين. وهي التي كانت تحرس منفذ الحراش. وقد كان القبض عليها سيمكن من المحافظة على عنصر المفاجأة الذي تكون بواسطة الانزال. وقد أدار الأتراك بنادقهم حول الاسبان بعد مرورهم بهم وصبوا نارا كثيفة على الغزاة من الخلف. وقد ضايق صبايحية باي قسنطينة الاسبان بتغييرات سريعة كان لها ذلك الأثر المشابه الذي سيستعمله الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين في معاركه بين

1834 و1847. ويضاف لهذا أن فرقة من عرب الجمال قد شتت رجال المدفعية الاسبان، وذلك لتواجد الجمال أكثر من التفوق العسكري الذي تعطيه، وبرهان ذلك أن الباي قد خسر ستين أو سبعين منها لطلقات سلاح الأعداء.

وهناك غلطة أكثر فظاعة تنج عنها احداث خط سير قريب من الشاطئ، لأنه بالرغم من أن ذلك الطريق كان يتفادى الأشجار الكثيفة النامية والتي كانت ستؤخر الانزال وتعرضهم للكمائن خلالها، إلا أنه وضعهم تحت نار سفنهم. وبعد معركة استمرت لساعات كثيرة، حاربت القوة الغازية من أجل طريق التقهقر إلى حافة البحر، والتي تبعد عدة أميال قليلة من نقطة نزولها الأصلية، أما ما بقي من رجالها فقد صعدوا إلى القوارب المنتظرة. وقد كتب ميجر وليم دالريميل William Dalrymple، وهو الضابط الانكليزي الذي رافق الحملة، في رسالة له من جبل طارق بتاريخ فاتح أكتوبر 1775 فقال:

"كانت الخسائر الاسبانية 27 ضابطا مقتولا، 191 جريحا، و501 رجل قتلوا، و2088 جرحوا"، ثم أضاف:

"أن المور [1] (كذا) لم يتركوا أي جريح اسباني على قيد الحياة، لأن حكومة الجزائر قد أعطت مكافأة قدرها 70 سكوينات لكل رأس أسباني".

لقد كانت حملة أوريلي آخر محاولة أوروبية لغزو مدينة الجزائر من البحر والبر، ولكنها كانت الحملة ما قبل الأخيرة

---

1. كلمة يعني بها سكان شمال افريقيا بصورة عامة، غير أن اطلاقها الاول في عصر الرومان كان يعني فقط سكان موريطانيا وجنوب المغرب الغربي. (المترجم).

بالنسبة لاسانيا، ففي 1783 حاولت اسبانيا المتشددة أيضا، بأسطول من واحد وثلاثين سفينة تحت امرة دون أنتونيو بارسيلو Don Antonio Barcelo. وقد تأخر ذلك الأسطول سبعة وعشرين يوما في البحر بعد انطلاقه من قرطاجنة في 3 جويلية وذلك بسبب قلة التناسب التي يمثلها تواجد السفن الصغيرة بكثرة ثم الرياح الغير مناسبة، والحمل الثقيل من المدافع الميدانية. وان البركات التي اهتبلها بارسيلو من السماء على الجنود المسيحيين بواسطة الاحتفال الرسمي للانطلاق لم يكن لها من الفعالية في هذه المناسبة إلا لما كان للحملات الاسبانية السابقة. لقد ابتدأت المعركة بين الأسلحة الاسبانية وبطاريات السواحل الجزائرية في فاتح شهر أوت واستمرت لمدة تسعة أيام دون انقطاع، وبلغ مجموعة الطلقات 3723 قنبلة و3855 طلقة مدفع ضد مدينة الجزائر، وفي المقابل فقد بلغت الطلقات النارية من بطاريات الساحل 399 قنبلة و284. 11 طلقة مدفعية. ولم ينتج عن هذه التفريغة النارية الواسعة ضرر دائم لدى كل من الجانبين، فالجزائريون كانوا يطلقون تقريبا بسرعة الاشتعال في حين كان التفوق الناري لدى الاسبان قد أعاق أية هجومات قد تكون ناجحة من طرف السفن الجزائرية على خط المعركة الاسباني.

ومع تدهور قوة اسبانيا في البحر الابيض المتوسط واهتمامها بأمريكا الشمالية، فقد بلغت العلاقات الخارجية للجزائر خلال الحقبة الأخيرة من تواجد الايالة بعض التوازن بين المصالح الفرنسية والبريطانية. وأن ظهور الولايات المتحدة كأمة مستقلة قد أدخل عنصرا جديدا، وهو الذي سعى الجزائريون لاستغلاله

بسرعة سيرا على سياستهم التقليدية تجاه أوروبا "فرق وازدهر"، وهو بمثابة زيادة مصدر للجزية، على غرار المعاهدات مع انكلترا وفرنسا وسردينيا وهولندا التي قد استثنيت أممها من دفع الجزية. وقد أصر الداي على الحقوق المعتادة في البحث والمصادرة في حالة غياب أية معاهدة يتفق عليها مع الأمة الجديدة، وأعلن الحرب، وفي 1785 كان القراصنة الجزائريون يمخرون البحر وراء مضيق جبل طارق فاستولوا على سفينتين أمريكيتين في المحيط الأطلسي غير بعيد من ميناء سلى.

وكان لهذين العملين أثر ابعاد التجارة الأميركية من البحر الأبيض المتوسط، ولكن بسبب حالة الحرب بين الجزائر والبرتغال، تمركزت قوة بحرية برتغالية في المضيق كانت كافية في حجمها لمنع وحدات القرصان بقوة، وبهذا فإن تجارة الولايات المتحدة لم تتأثر بشكل كبير حتى سنة 1793، ففي تلك السنة تفاوض الانكليز في شأن اتفاقية سلم بين الجزائر والبرتغال وتخلص القراصنة عمليا كنتيجة لذلك من انحصار نشاطهم في البحر الأبيض المتوسط. فمسحوا بسرعة شواطئ اسبانيا وشمال المغرب الأقصى وكذلك خليج بسكاي وجلبوا كغنائم إلى مدينة الجزائر، احدى عشر سفينة أميريكة مع أكثر من مائة بحار أمريكي أسير.

وقد عين الرئيس أدامز Adams الكولونيل دافيد همفريز David Humphregs مفوض الولايات المتحدة في البرتغال، ليفاوض لمعاهدة سلام مع الجزائر بحيث تضمن اطلاق سراح الأسرى. وقد اختار همفريز جوزيف دونالدسون Joseph Donaldson كي يذهب

إلى مدينة الجزائر ليقود المفاوضات، وهو ما فعل، وفي شهر سبتمبر 1795 توصل إلى معاهدة سلم مع الأيالة تدفع الولايات المتحدة بموجبها 642.500 دولار كفدية لمائة أسير، الأحياء وكهدايا لحكومة الجزائر. وقد قبل الداي حسين من جهته التدخل لدى الايالتين الأخريتين[2] كي تعقدا اتفاقيات سلم مع الحكومة الأميركية. وقد وافق مجلس الشيوخ على الاتفاقية في 2 مارس 1796 وهي تلزم الولايات المتحدة بجزية سنوية مقدارها هو 12.000 سكوين جزائري (أي 21.600 دولار) تدفع في شكل تجهيزات بحرية بالاضافة إلى مبلغ الفدية المنصوص عليه والذي وضعه دونالدسون ودفع من قبل خليفته جويل بارلو Joel Barlow، مندوب الولايات المتحدة بالنيابة لدى الجزائر، وقد تسبب في تأخير الدفع سوء حالة الاقتصاد الأمريكي التي كان معها الحصول على المبلغ الضروري في غاية الصعوبة.

لقد وضعت تلك الاتفاقية الولايات المتحدة في الوضعية نفسها المشابهة لوضعية الأمم الأوروبية الأصغر في خصوص العلاقات مع الايالة، وذلك بالرغم من الامتيازات الأقل تعرضا للمخاطر بسبب بعد المسافة والجزية المخفضة. فالسفن الحربية الأميركية ستعطي المقدار المتعارف عليه، عشرون طلقة للتحية حين قدومها على مرسى مدينة الجزائر. والولايات المتحدة تمثل بالقنصل المقيم الذي تأكدت وضعيته الدبلوماسية وأجر له مسكن من ورقة الداي مصطفى (1798. 1805).

2. تونس وطرابلس.

وكنتيجة لهذه الاتفاقية بقيت العلاقات الجزائرية - الأمريكية خلال فترة الاضطرابات الأوروبية الكبرى، التي أنتجت الحروب النابوليونية يسودها السلم، وتوفر القنصل العام للولايات المتحدة توبياس لير Tobias Lear وبعده ويليم شيلر William Shaler على نفوذ معتدل لدى الدايات مما مكن الولايات المتحدة من الحصول على تفهم أكثر في مدينة الجزائر. وقد أوصلت السفن الأمريكية الجزية السنوية من التجهيزات البحرية حسب التوقيت المتفق عليه. إلا أن بعض الامتعاض الأوروبي من ظهور أميركا كمنافس تجاري في البحر، يضاف إلى ذلك مؤامرات القناصلة الفرنسيين والانكليز في مدينة الجزائر وعودة حدوث عدم الاستقرار داخل الحكومة الجزائرية (الذي أظهره اعدام بابا مصطفى وعلي بورسالي)، قد تسبب كل ذلك في تجدد الأعمال المعادية.

وقد أعلن الحرب على الولايات المتحدة الرجل الذي خلف بورسالي كداي، وهو آغا الأوجاق حاصي علي، وذلك في السنة التي تولى فيها بالذات وهي سنة 1812 مدعيا خرق معاهدة 1795 بواسطة الاستيلاء بالقوة على طراد جزائري من طرف الوحدة التي كان يقودها ديكاتور Decatur. وقد جلبت تلك السفينة إلى قرطاجنة وهناك وضعت الحكومة الاسبانية عليها اليد على أساس أنها كانت قد أخذت في المياه الاسبانية. ويبدو أن الداي لم يكن على علم بأن الولايات المتحدة كانت في حرب مع بريطانيا، يضاف لذلك أن القوة البحرية للولايات المتحدة كانت منهمكة في مكان آخر وتجارة السفن الأميركية كان البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إليها مأوى واسعا. ولم تجن الجزائر فائدة من اعلان

الحرب باستثناء الاستيلاء على سفينة أميركية وطاقمها من أحد عشر شخصا. وقد أجبر Tobias Lear على مغادرة الجزائر بعد أن رفض الداي قبول التجهيزات البحرية التي حملتها السفينة اللقني Allegheny كجزية. وقد تعلل بأن نوعية البارود كانت واطئة، ثم تراجع في عام 1815 وتفاوض للمعاهدة الجديدة التي أعيد تجديدها في 1816.

واذا وضع جانبا التأثير المعنوي العام لقنصل الولايات المتحدة على سياسة الجزائر فإن انكلترا يبدو أنها لعبت الدور الأكبر من حيث الاعتدال الايجابي تجاه الأيالة خلال الفترة النابوليونية والأحقاب التي تبعتها، وذلك بالرغم المسلم به هو أن المصلحة الذاتية البريطانية أكثر من مراعاة الآخرين هي التي أملت عليها أعمالها. في 1810 حصل كاتب الارث البريطاني في لشبونة على هدنة بين البرتغال والجزائر، وقد أعطت للبرتغاليين متنفسا في البحر كانوا في أشد الحاجة إليه في الوقت الذي كانوا تحت الاحتلال الجزئي والهجوم العسكري الفرنسي والإسباني.

وقد تحولت تلك الهدنة إلى معاهدة في 1812 بواسطة وليم أكورت William A'court المفوض البريطاني لدى الدول البربرية. وبالرغم من أن تكليف ذلك كان باهضا بالنسبة للبرتغال . 690.337 دولار لإفداء 615 أسير برتغالي، يضاف لها 500.000 دولار جزية ثم الهدايا العادية فوق ذلك . فإنه منذ ذلك الحين فصاعدا أصبحت المصالح البريطانية في الجزائر تحت الحماية البريطانية، وتعين أكورت A'court قنصلا شرفيا للبرتغال.

ويشبه هذا ما قامت به انكلترا سنة 1810 حيث أرسلت تزويدا من الذخيرة البحرية والعسكرية إلى الجزائر لتعوض الايالة عن خسارة الجزية التي تسببت فيها الحروب البحرية بين المتنازعين الأوروبيين. وفي 1811 وصلت الباخرة الحربية الانكليزية (الجسور) لتفاوض في اطلاق طاقم وباخرة حمل اسبانية خاصة كانت في خدمة الحكومة (وقد اتهمت زورا باغراق باخرة سواحل جزائرية صغيرة خارج عنابة) مع دفع 70.000 دولار كدراهم فدية، وقدمت للداي على أساس أن الحكومة الاسبانية لم يكن في استطاعتها جمع أي مبلغ كهذا، وذلك لظروف زمن الحرب.

والأكثر أهمية كان الإلتزام السري من طرف انكلترا، الذي تضمنته رسالة من الأمير ولي العهد إلى الداي في سنة 1812 والتي جاء فيها:

"أن الأمير ولي العهد باسم أبيه جورج الثالث.. يؤكد للداي أنه سيحمي عاصمته بأساطيله، طالما استمر وجود الصداقة الحالية بين الأمتين... وهو يترجى الداي أن لا يسمح لأولئك الذين هم أعداء بريطانيا العظمى أن ينقصوا من الإنسجام المتواجد بين الأمتين".

وقد بدا كأن القوتين البحريتين الكبيرتين في البحر الأبيض المتوسط قد وحدتا سياستهما البحرية مع تحالف دفاعي من جانب انكلترا قد صرح به كشرط وحيد لاستمرار تواجد التزامات بالمعاهدة من طرف الجزائر.

وبعد أربع سنوات من ذلك الحين أصبح الجزائريون والانكليز ماسكين برقاب بعضهما، فضربت مدفعية اكسموث Exmouth

بطاريات السواحل الجزائرية. وكان العامل الأساسي في هذا التحول السريع هو عودة السلم إلى أوروبا. ومع انسحاب القوة الفرنسية من مناطق البحر الأبيض المتوسط التي كان يراقبها نابليون عاد القراصنة لتأكيد حقوقهم التوسعية واستأنفوا أخذ الغنائم، واثقين أن ذلك سينتج عنه تجدد توارد الجزية. ففي جويلية 1814 جلبت إلى مدينة الجزائر سبع سفن سويدية وحمولاتها، قدرت قيمتها بخمسمائة دولار، وقد تمت مصادرتها حتى وصلت سفينة سويدية تحمل الجزية. وفي السنة الموالية خنق سبعون انكشاريا الداي علي في الحمام، وقد كان تصلبه الفظيع على رجال الأوجاق كبيرا جدا كما أن طريقة تسييره للسياسة الخارجية كان مشكوكا فيها بالنظر للنجاح الذي أحرز عليه ديكاتور Decatur وقد خلفه حاصي محمد، الذي كان خزنه دارا له وهو رجل مسن رفض في البداية هذا المنصب، ثم أخذه غير راض، وقد خنق هو الآخر لأسباب غير معروفة بعد ذلك بأسبوعين، ووضع في مكانه عمر، آغا الأوجاق.

وقد امتاز حكم تلك العاصمة المضطربة خلال الفترة القصيرة لبقائه في المنصب بالحزم والحيوية وبعد النظر الكبير. فقد كتب إلى السلطان معيدا تأكيد التبعية القديمة لمدينة الجزائر، وكتب إلى سلطان مراكش مولاي عبد الله وإلى محمد علي نائب الملك في مصر، طالبا منهم المساعدة على ما تنبأ بتسميته بالهجوم الأوروبي المركز المتحد ضد الجزائر. وتوصل إلى إتفاقيات سلام مع الولايات المتحدة ومع ممالك سردينيا

ونابولي (مع هاتين الأخيرتين من خلال تدخل انكليزي). ولكن الحوادث ذهبت أبعد من مراقبة عمر. فالرعايا البريطانيون والقنصل البريطاني ألقي عليهم القبض ووضعوا في السجن على اثر زيادة اكسموث الأولى (للحصول على الاتفاقيات المذكورة أعلاه لسردينيا ونابولي). والأكثر خطورة من الكل هي حادثة ماي 1816 في عنابة، حيث سلم مائتا رجل من صيادي المرجان أنفسهم وكانوا تحت الحماية البريطانية والفرنسية وقضي عليهم في الوقت الذي كانوا في الكنيسة للصلاة. وقد جلبت حملة اكسموث التي تبعت ذلك في أوت 1816 مصيبة مدينة الجزائر.

فقد تحرك الأسطول الانكليزي تحت علم الهدنة متخذا موقفا مناسبا له صبيحة 27 أوت 1816 وكانت تعاضده ست بواخر حربية هولندية يقودها الأميرال فان كابيلان Van Kappellen. وعندما رفض الانذار الموجه للجزائر، انفصلت سفينة علم اكسموث (الملكة تشارلوت Queen Chatlotte) (ذات المائة وعشرين فوهة نارية) عن بقية الأسطول وأخذت طريقها إلى داخل الميناء، حيث ألقت الغارب على مرمى المسدس من حجر خير الدين. ثم تبعتها سفن أخرى، وعندئذ أخذت السفن البريطانية مواقع المعركة وتحركت الوحدة الهولندية في ذلك الخط. وقد كان شيلر Shaler شاهد عيان لعملية القصف، فقال:

"على الساعة الثالثة بالضبط أطلق الجزائريون طلقة نارية على الأميرال البريطاني، وبسرعة عمت المعركة. وعلى الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بدا أن نيران البطاريات البحرية قد أسكتت... وعلى الساعة السابعة والنصف اكتشف أن السفن الجاثية على الميناء كانت

تحترق. وعلى الساعة الثامنة.. أخذ القنصل البريطاني من منزله من طرف مجموعة مسلحة وأودع السجن العام في سلاسل حديدية مكثفة... وعلى الساعة التاسعة بدأت النيران تخف من كلا الجانبين... وعند منتصف الليل بدا أن كل شيء في الميناء كان يلتهب... وجاءت عاصفة رعدية سوداء ببرق لامع كشف أن الأساطيل المعادية كانت تتراجع مع نسيم البر.. وقد كشفت صبيحة الثامن والعشرين أن الجزائريين كانوا قادرين على القيام بأية مقاومة.. وخلال اليوم اعترفوا بأنهم قد غلبوا على أمرهم... وقد عانت الجزائر من خسارة كبيرة جدا في السفن... وكل المنجزات الدفاعية...

ان (معركة الجزائر) العاشرة هذه كانت كثيرة التكاليف لكل من الجانبين وذلك على الرغم من دقة الانتصار الانكليزي. وقد جاء في تقرير اكسموث عن الخسائر التي لحقت الجانب الجزائري، كما يلي:

مذكرة عن تخريب حجر الجزائر في هجوم 27 أوت 1816 أربع سفن حربية عريضة من ذات الأربع وأربعين فوهة نارية وخمس طرادات عريضة تتراوح بين الأربع وعشرين والثلاثين، وكل السلاح وقوارب المدفعية الميدانية باستثناء سبعة، فإن ثلاثين قد خربت، كما خرب عديد من سفن التجارة والسفن الحربية ذات المدفعين من الخلف والأمام، وعدد كبير من السفن الصغيرة من مختلف الأصناف وكل سفن النقل الثقيلة والخفيفة وبيوت المخازن وصناعة السفن، إلى جانب كل الخشب وأدوات البحرية المختلفة، وخرب جزئيا عدد ضخم من العربات حاملة الفوهات النارية. وأسرة المدافع الميدانية، والخوذات ومخازن السفن من كل الأحجام.

ولكن الاصابات كانت ثقيلة أيضا في جانب الأسطول الغازي، فالباخرة الحربية الحصين Imprenable وحدها أصابتها خسارة 150 قتيلا وجريحا، في حين كان هناك قارب به ضابطان وطاقم

من تسعة أشخاص احترق الجميع به من احدى طلقات نار باخرة جزائرية. وفي النهاية قبل الداي شروط السلم الأصيلة التي كانت قد جلبت إلى الجزائر تحت علم الهدنة. وكانت تلك الشروط خمسة، وهي الغاء ممارسة سجن المسيحيين الأسرى، وتسليم كل الأسرى في الأيالة، وعودة كل مبالغ الفدية المتحصل عليها خلال العام، وتعويض القنصل البريطاني على سجنه، والاعتذار العلني للقنصل حين يطلق سراحه من طرف الداي. وان تغيير الحظوظ الذي جربته الايالة في علاقتها مع أوروبا، قد صورته بوضوح مذكرة اكسموث الثانية التي أرسلت يوم 28 أوت إلى الداي، وجاء فيها:

سفينة صاحب الجلالة البريطانية، الملكة تشارلوت خليج الجزائر في 28 أوت 1816.

سيد،

أنه لوحشيتكم في عدم العناية بالمسيحيين العزل ولعدم مراعاتكم للمطالب التي وضعتها أمس، باسم الأمير ولي عهد انكلترا، فإن الاسطول قام تحت أوامري باعطائكم عقابا انذاريا، بتخريب بحريتكم كلها وبيوت المخازن والصناعة ونصف بطارياتكم.

وبما أن انكلترا لاتحارب لتخريب المدن، فإني لا أرغب بزيارة شخصكم المتوحش وسكان البلاد الذين لايعارضون، وبناء على ذلك فإني أعرض عليكم شروط السلم نفسها التي أرسلتها لكم أمس باسم صاحب سيادة بلادنا، وبدون قبول هذه الشروط فلا يمكن أن تكونوا في سلم مع انكلترا.

فإذا اتصلت بهذا العرض، وأنك ستتصل به، فانك تطلق ثلاث طلقات نارية، وسأعتبر أنك لاتقوم بتلك الاشارة كرفض وسأجدد عملياتي حسبما يوافقني.

اني أعرض عليكم الشروط أعلاه، مشترطا أن لايلاقي أية معاملة وحشية القنصل البريطاني، ولا الضباط والرجال الذين استوليتم عليهم بعمل شرير منكم والقوارب وباخرة الحرب الانكليزية، وكذلك أن لايكون قد لقي المعاملة الشريرة كل عبد مسيحي في حوزتكم، وأني أعيد طلبي بأن القنصل والضباط والرجال ربما يرسلون إلي في أقرب وقت، تمشيا مع المعاهدات القديمة.

(الإمضاء)، أكسموث.

وقد أرجعت دراهم الفدية السردينية والنابولية، وأطلق سراح جميع الأسرى، وألزم عمر نفسه باحترام سيرة السلم في خصوص القضايا البحرية التي تحددت في مؤتمر فينا ومؤتمر السلم في باريس. وكما قال الأمير ولي العهد وليم (أصبح فيما بعد وليم الرابع) لوفد مواطني لندن الذين ترقبوا قدومه: "ان معاهدة السلم كانت بمثابة ما يجب أن تعطيه أمة على مثل هذه الدرجة من العظمة والكرم، لأعدائها".

ويبقى أنه على المدى الطويل تكون الحملة قد أنجزت شيئا يفوق بقليل ما كانت قد توصلت إلى تحديده التسع حملات التي سبقتها، وهو ميلاد علاقة بحر متوسطية بين الجزائر وجاراتها المخترقة لهذا البحر. ومن الغريب، أنه بالرغم من أن مخطط المعركة الانكليزي كان يدعو للعقاب ولا للاحتلال، فإن أمور دفاع الجزائر بعد ذلك القصف كانت عند درجة أن مفرزة من البحرية الملكية كانت تستطيع الاستيلاء على المدينة بسهولة، وكانت الأيالة عندئذ ستكون تحت المراقبة البريطانية، مع ما ينجر عن ذلك من النتائج المختلفة كثيرا بالنسبة لشمال افريقيا.

ولقد كان الرفض الجزائري في هذه المناسبة عاديا. فبعد الهزيمة خصص الداي مجهودات فوق العادة لاعادة بناء تحصينات مدينة الجزائر واعادة روابطها مع الامبراطورية العثمانية، فأكد من جديد ارتباط الجزائر بالسلطان، وذلك بطلبه لثلاث سفن حربية تبعث له من ورشة القسطنطينية. وقد أرجعت مجهوداته مدينة الجزائر إلى حالتها العادية من الاستعداد. لكن اهانة الهزيمة تطلبت تضحية، هي اضاعة رأس مقابل الاعتذار العلني لقنصل بريطانيا. ففي جانفي 1817 أحاط الجنود بقصره. وكان عمر قد عرض على كل أعضاء الأوجاق راتبا مضاعفا إذا هم تجاوزوا عنه، ولكن العرض رفض. فقد ألقى الانكشاريون عليه القبض وكمموه، وعندئذ شنق في الساحة العمومية للتنفيذ، وبعد ذلك عاد الجنود إلى حجرهم. واستغرقت كل العملية أقل من ساعة.

بقي الآن النظر في علاقة الجزائر بالدولة العثمانية. لقد كان من عادة العثمانيين منذ معاهدة كارلويتز Carlowitz (1683) فما بعد أن يضمنوا إشارة لدول القرصان في كل الوثائق الممضاة مع القوى المسيحية وبهذه الطريقة علل السلاطين التزامهم للجهاد بتعريف القراصنة كوسيلتهم للعمل المقدس.

ان السند Sened أو وسيلة الاجبار التي أصدرها عبد الحميد الاول للبلاط النمساوي مثل جيد عن هذه السياسة. إن هذه الوثيقة، التي صدرت في التاسع من رمضان 1197 (8 أوت 1783) وأرسلت تحت الختم الوزاري إلى السفير النمساوي: ألزم عبد

الحميد نفسه فيها ليطلب بقدر الامكان من القراصنة (القادمين من الأقاليم البربرية) كي يسيروا وفق مقضتيات السلم القائم بين الامبراطوريتين، وفي حالة خرق ذلك يجبر القراصنة على ارجاع الأسرى والغنائم التي تؤخذ من السفن التي تحمل العلم النمساوي والمزودة بجوازات امبراطورية (بما فيها تلك التي من الموانئ الألمانية) وكذلك الأضرار حيثما وقعت. كما ألزم السلطان نفسه باعطاء التعويضات من المصادر العثمانية في حالة (عدم الحصول على الرضا الكامل من القراصنة وذلك في خلال مدة ستة أشهر من الطلب)، وبالسماح (بالانتقامات ضد هؤلاء العثمانيين من مناطق الحدود إذا اقتضت الضرورة، وذلك بهدف الحصول على مطالبة مرضية بالملكية والأسرى). وقد وجه فرمان [3] إلى الايالات الثلاث في شهر فبراير 1814 يأمرها بالتقيد بالالتزامات السابقة، والتي هي في لغة الوثيقة تطبق ليس فقط على أعالي البحار ولكن أيضا على السفن المجبورة على التوجه إلى موانئ الشمال الافريقي من جرّاء الظروف المناخية أو المصاعب الأخرى.

وقد ذهب الجزائريون من جهتهم إلى أبعاد معتبرة في مختلف المناسبات لتأكيد ولائهم للامبراطورية كقلب لبلاد الاسلام. فلم يخلع أي واحد من رؤسائهم على نفسه. سواء كان بايلر باي أو باشا أو داي، من تسميات أعلى من تلك التي تعود لحاكم دنيوي عادي. فسك النقود وخطب الجمعة والصلوات في المساجد

3. مرسوم سلطاني، (المترجم).

كانت باسم السلطان ويدعى فيه لصحته وازدهاره كخليفة. ويمثل خلع السلطة على الداي المقيم في بدايات القرن الثامن عشر اعترافا بالحقائق العملية أكثر من تحويل السلطة ذاتها، ذلك أن العمل بفرمان التولية قد استمر، كما كانت هناك الاشارات في المراسلات الدبلوماسية الجزائرية إلى الوضعية القانونية للايالة ضمن الامبراطورية. فقد كتب الداي حسين إلى الكونت دوبونتشارترين Comte de Pontchartrain في 1706 فبدأ رسالة بقوله:

(من القوى حسين أفندى، شريف عائلة حسين، الذي هو بفضل ومساعدة الالة، الداي والقائد العام لمدينة الجزائر القوية في افريقيا، ومواطن امبراطورية العثمانيين الجبارة). ورسالة الداي علي إلى لويس الرابع عشر في 1711 أكثر من ذلك دلالة، فقد أشارت إلى (الجزائر، احدى الممالك الواقعة تحت تشريع السلطان أحمد العظيم، وارث بيت آل عثمان، حاكم كل المسلمين بفضل الله، وسيحمي الله خلافته ويديمها حتى يوم القيامة).

ان الاعتماد المتبادل بين الامبراطورية والايالة ربما يصوره بوضوح أكثر التدعيم الذي يعطيه كل منهما للآخر في أوقات الأزمة.

فزيادة عن الدور العثماني في اضفاء طابع الشرعية على فتوحات عروج وخير الدين، فإن وحدات البحرية الجزائرية قد مدت الجزائر بها في لبانتو Lepanto وفي مناسبات أخرى. وقامت السفن الجزائرية بنصيب نشيط في مجهودات الأسطول العثماني لطرد نابليون من مصر، وساعدت وحدات من الأوجاق في القضاء على الثائرين ضد سلطة الباب العالي من المماليك

وفي لبنان، حيث قتل يولداش جزائري بشير الثالث، آخر حاكم لعكا قبل الجزار باشا. وبسبب كون القراصنة كانوا من حيث الجوهر تشكيلة من البحرية العثمانية، فإن قباطنتهم كانوا يستطيعون أن ينيبوا عنهم بناء على الطلب وينتقلون لخدمات أعلى ويعوض الأفراد لبعض اللمعان أو المساهمة البطولية لقضية الاسلام من الخزينة الامبراطورية. وان مجموع المراسلات بين الباب العالي والجزائر المحفوظ في الأرشيف العثماني يتعلق بأعمال من هذا النوع. والأمر ـ Hüküm الموجه إلى الداي حسين ميزامورطا Mezmorta في 1683 بعد أن نجت زعامته الروحية مدينة الجزائر من الهزيمة على أيدي وحدات دوكان Dusquesne الفرنسية، نصحت حسين كما يلي:

«لقد خططت أن استعمل خدماتك في أعلى صلاحيات الدولة، ولكن بسبب مطالب شعبك وقدراتك الكبيرة في علم البحر قررت الاحتفاظ بك في منصبك الحالي. ومهما يكن فإني سأطلب مساعدتك كآمر على الوحدات البحرية لاقليم هو في معركة كبرى ضد الكفار (وبخاصة أهل فينيسيا) الذين أضروا بجزر وشواطئ الاسلام.. هذه إرادتي وفرماني ولذا فلا يمكن التراجع.»

وتعيين ميزامورتا أخيرا ككابودان ديريا Kapudan derya وذلك كما يبدو هو أعلى منصب في الدولة أشير له، كان نتيجة لهذه المساهمة. وليس فقط رؤساء الدول الجزائريون ولكن القباطنة القرصان أنفسهم، لم يكن لهم التردد في توجيه كلامهم إلى السلطان مباشرة طالبين العلاوات والترقية، أو الملاحظة في الأخذ بالخاطر لصالح الأفراد الذين تستحق شجاعتهم في المعارك البرية أو البحرية بعض الاعتراف من طرف رئيس دولة الاسلام.

الفصل السابع

الاحتلال الفرنسي

أنجزت نهاية دولة القرصان بالسرعة المفاجئة ذاتها، وعلى الطريقة الغير متوقعة كما كان ذلك في بدايتها، والفرق الوحيد هو العكسية. فقد قامت قوة حملة فرنسية مترددة من مكان نزولها على الجانب الخلفي من مدينة الجزائر، ومن المكان الذي كانت قد نزلت فيه مدفعية شارل الخامس بالتحرك خلال أرض شجرية فظة وضد معارضة مضايقة ولكنها غير منظمة، وهذا في جوان وجويلية سنة 1830، وذلك حتى وصلت الأبواب الغربية للمدينة. وبذلك تم تحقيق البدعة الغيبية القديمة القائلة في نوع من الحوار الإغريقي القديم، بأنه في يوم واحد سيتغلب جنود في معاطف حمراء قانية على مدينة الجزائر من الجانب البري. وآخر دور في هذا المنظر كان قد مثل من قبل حين عمد إلى الضرب بالمروحة تركي فخور بنفسه على كتف رجل فرنسي فخور بنفسه أيضا ومن هذه الحادثة إنطلقت الأحداث إلى نتيجتها المنطقية. وقد لقيت الوحدات الفرنسية وهي تسير في عاصمة القرصان تحية الصمت وذلك بالرغم من أن دكاكين

التجار الجزائريين بقيت مفتوحة والرجال الأشداء الجالسون في المقاهي قد إستمروا في إحتساء القهوة وتدخين غليونات المياه. فكان ذلك بمثابة إنتهاء عصر ولا أحد يأبه.

فمن وراء تسليم حسين، آخر دايات الجزائر، وإنحلال الأيالة في الإمبراطورية الفرنسية النامية تكمن مجموعة متداخلة من الظروف الحيثية ـ هي التي رافقت المأساة القديمة التي تسببت في سقوط المدينة الجيدة الحراسة. وأكثر الخطوات أهمية على الإطلاق في مجموعة العوامل المتداخلة هذه تتعلق بتغير العلاقات بين فرنسا والجزائر. هذا التغير الذي ربما يقاس بنوعين من المراسلات. في 1581 كتب ماليرب Malherbe سكرتير هنري دانقوليم Henri D'Angoulême دوق البروفانس، إلى كافير باشا «إنك ستقدم لي خدمة كبيرة وأنا بالمقابل سألزم نفسي بوضعها تحت طاعتك فيما إذا طلبت في أي وقت مساعدة مني» وكانت (الخدمة المقدمة) هي طلب بتدخل جزائري لإعادة المسمى لويس ڤيڤي Loys Viguier إلى العدالة الفرنسية، وكانت قد قدمت له 448 إيكوس من طرف تجار مرسيليا كي يسافر إلى القسطنطينية على متن سفينتهم: الفرنسية La Française إلا أن ڤيڤي ذهب خفية إلى طرابلس لما أصبح في الطريق.

وحوالي مائتين وخمسين سنة بعد ذلك أرسل إلى الجزائر رجل فرنسي آخر هو كوليه Collet قائد وحدة بحرية فرنسية، من طرف شارل العاشر، وذلك في سنة 1827 بعد حادثة المروحة، فقدم الإنذار التالي إلى حاكم الجزائر:

«لقد غضب صاحب الجلالة من الخروج عن ضبط النفس الفظيع والمثير الذي قد إرتكب ضده .. وهو يطالب بإصلاح سريع جدا وإرضاء علني يوصف كما يلي:. إعتذار على رؤوس الأشهاد، ... رفع العلم الفرنسي فوق قلاع الجزائر وقصر الداي وتحيته بمائة طلقة وطلقة واحدة».

إن تغير السلوك الفرنسي من الترجي المتواضع إلى التهديد الإستفزازي قد أدى إلى إنهاء فترة إتصالات بين دولة القرصان وقلب بلاد الحضارة الأوروبية، وهي الإتصالات الأطول من أي مثيل لها في تاريخ مدينة الجزائر، فقد إحتفظت فرنسا بقناصل أو نواب في عاصمة القرصان بإستمرار من 1579 حتى 1827. ووقعت أول معاهدة رسمية بين الدولتين الكبيرتين في 1619، وتبعتها معاهدات عديدة أخرى، ومعظم تلك المعاهدات يدور حول التنازلات الإقتصادية والتجارة. وحتى قبل ذلك، فقد كان هناك سفن من مرسيليا قد تعودت على إستخراج المرجان من نتوءات ساحل شمال إفريقيا في النصف الأخير من القرن الخامس عشر. وقد كان لتأخر مجرى وحدة فرنسا تحت ملوك باريس أثره على العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية في خصوص نمو التمثيلات وشكاوي كل من الطرفين المتعلقة بالأسرى والتدخل في النشاطات الملاحية الذي كان يعتبره كل من الطرفين كعمل شرعي. وقد فاق الفرنسيون بكثير منافسيهم الأوروبيين مثل هولندا وإنكلترا، في الإستيلاء على القراصنة الجزائريين كقوة بشرية يمكنهم إلحاقها بسفنهم الحربية. ويجدر بالذكر أن الجزائر كان لها مشاكل كبيرة في خصوص ضمان إطلاق سراح مواطنيها كما كان للفرنسيين في خصوص إطلاق سراح

مواطنيهم . ذلك أن القراصنة المقبوض عليهم كانوا في أغلب الحالات يجبرون على العمل الإجباري كعبيد للتجديف وفي أغلب الأحيان يختفون ببساطة.

لقد كان تزويد السفن الجزائرية على طول ساحل البروفنس Provence عملا عاديا . ففي 1543 وصل خير الدين إلى مرسيليا رفقة أسطول يتكون من 110 سفينة حربية و40 بين قارب وحاملة وسفن بحر متوسطية أخرى. وقد إستقبل الأميرال العثماني بكل الإحترام من طرف أعضاء مجلس المدينة، ودعي للعشاء في القلعة كما زود بالبارود والطلقات والذخيرة الملاحية. وإن إنفتاح التجار في مثل تلك الموانئ البروفنسية كطولون ونيس كان يقي هذا الساحل المخاوف الفظيعة التي يلحقها القراصنة بالأماكن الأخرى. وفي مسألة الجزائر فإن الصداقة مع مرسيليا قد تطورت في النصف الأخير من القرن السادس عشر إلى «الممتلكات الإفريقية» لشركة لنش، التي هي المقاولة التجارية الفرنسية الأساسية في إفريقيا قبل القرن التاسع عشر.

فقد تحصل في 1561 تاجر من مرسيليا يدعى توماس لنش Thomas Lenche وهو في الأصل من كرسيكا والمدعو كارلين ديديه Carlin Didier على فرمان من السلطان سليم الثاني يعطي للإثنين إمتلاك الحق الكامل لصيد المرجان على طول ساحل شمال إفريقيا من القالة والقل وعنابة ورأس روكس حتى مصب واد سيبوس، وكذلك الحق في إقامة القلاع وحصون المدفعية والتأسيسات الضرورية للحماية والمحافظة على هذا التنازل. كذلك كان أصل

المركز التجاري الذي أصبح يدعى في وقت آخر حصن فرنسا Bastion de France وإن الإستغلال الذي سيقوم به الصيادون البروڤانسيون تمشيا مع عادة غير مرسومة بدايتها في الذاكرة، قد أكدت في وجهة نظر مرسيليا على الحق المعترف به من قبل سليم الأول في 1518 بعد إحتلال مصر، وتقننت بالمادة 12 للحيازات.

لقد ألحقت مجموعة مختلفة من التغييرات أضرارا بتلك المبادرة، وفي 1604 أحرق مركز الشركة كليا من طرف الوحدة التركية في عنابة، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى التهديد المقدم إلى الشركة الساحلية، والجزء السببي الآخر إلى الأخذ بالثأر للجزائريين الذين أخذهم نشاط القراصنة الفرنسيين في المنطقة. وفي 1619 حصل تفاوض مع العثمانيين من طرف السفير الفرنسي في القسطنطينية حول تنازل جديد. ومهما يكن فإن ديوان مدينة الجزائر قد رفض إعادة المركز إلى المراقبة الفرنسية أو إرجاع الأعضاء الأحياء من الوحدة الفرنسية السابقة، وكانوا ناقمين على ما كانوا يعتبرونه عبارة عن تسليم ثروتهم الوطنية إلى الكفار قائلين لبعضهم «إنكم ترون ما حمله سوء الحظ علينا من مثل تجار الخيول والقمح هؤلاء». وقد كتب القنصل شاي Chaix إلى مجلس مدينية مرسيليا «إن الديوان غاضب وهو يحضر ثمانين سفينة حربية مع ستة آلاف رجل لتخريب شاطئ البروڤانس، وإني أتعرض لخطر كبير حين أتحدث عن هذا الموضوع أمامه سواء على نفسي أو على الفرنسيين المساكين الذين هم معي».

ولحسن الحظ في خصوص تلك الممتلكات، فإن لويس الثالث عشر قد أرسل إلى القسطنطينية في سنة 1623 النقيب سانسون نابولون Sanson Napollon، وهو كرسيكي آخر أصبح متعودا بشكل جيد على الطرق العثمانية من عمله كقنصل لفرنسا في حلب. وقد إعتنت البعثة أيضا بإسترجاع المركز وشجعت السلطان مصطفى الأول على تضييق الحلبة على القراصنة. فأرسل مصطفى حرسا من ست كابيسيين Kapicis (مبعوثين خصوصيين) مع نابولون، وكل منهما كان مزودا بأوامر على حدة، زيادة عن ثلاثين رسالة من التعليمات للسلطات في عاصمة القرصان. وقد جلب نابولون معه أيضا ما قيمته 15.000 جنيه من الهدايا للديوان، إلى جانب عدد من أسرى الحرب الجزائريين ومدفعين متماسكين إثنين كان قد أخذهما دانسر Danser أثناء هروبه إلى مرسيليا لبضع سنوات من قبل. ولهذا فقد كان قادرا ليفاوض في شأن التنازل وليكسب من السلطان حق إسترجاع المركز كحمى ضد قبائل المنطقة المنشقين، دون أن نذكر أعمال الإنتقام الأخرى من الأتراك. وقد إتفق على فدية الأسرى الفرنسيين على أساس 200 جنيه للفرد. ولخصت رسالة حسين باشا تلك النتيجة لدوق دوغيز Duc de Guise فجاء فيها:

> لقد وضعت السلم وسيرسل لكل من طرف الديوان الظافر أحد ضباطنا الأكثر قدرة، ونثق في مزية أنه سيعاد إلينا مع رجل متكامل يشبهه من طرفكم، كقنصل، وإن سلمنا يجب أن يكون بمثابة ما بين الإخوة .. وسأعمل من جانبي حرفيا وسريعا على منع قباطنتنا القائمين على معارك القرصان من إلحاق الأذى بالسفن الفرنسية حين يلتقون بها ..

إن تسليم السيادة الجزائرية المنصوص عليه في خصوص المركز قد تم الوصول إليه بمعاناة شديدة وعقد إتفاق بين الديوان ونابولون بإسم دوغيز، تحدد فيه دفع 1800 جنيه سنويا، قسم منها للأوجاق والقسم الآخر إلى خزينة الدولة.

وقد روعي هذا السلم الذي توصل إليه بعد جهد بدقة من طرف الجزائريين أكثر من الفرنسيين، وذلك بالرغم من الطبيعة الإستقلالية للقراصنة وعدم قدرة الأسطول الفرنسي على السير إلى كل شواطئ المتوسط، وكلا العاملين جعلا من التنفيذ الدقيق للإتفاقية صعبا على كل من الجانبين وقد فقد الجزائريون أحد الزعماء المسيحين القلائل الذين يثقون فيهم، بموت سانسون نابولون في 1633 خلال محاولة فاشلة للإستيلاء على جزيرة طبرقة المقابلة للساحل التونسي، قرب المدينة التي تحمل الإسم نفسه، وكان ذلك لغرض إتخاذها نقطة مراقبة لصالح المركز. وقد أصبح الديوان ثائرا بصورة خاصة على الخرق الدوري لإتفاقيتهم السلمية من طرف أفراد من القباطنة الفرنسيين. وإحدى هذه التعديات قام بها روجي دوكاستيلو Roger de Castellux فبعد ما كان قد إحتمى بميناء الجزائر تحت علم الهدنة وأعطي له ما يلزم من التجهيزات والخبز الجديد، أبحر في طريقه تحت علم الحرب، فإعترض باخرتين تجاريتين جزائريتين كانتا قادمتين من تونس، وأخذهما كغنيمة إلى طولون مع سبعين أسيرا. إن أعمالا مثل هذا العمل قد قادت الديوان إلى الأمر بتخريب المركز للمرة الثانية. وأخذ ساكنوه الفرنسيون البالغ عددهم 317 إلى مدينة الجزائر كأسرى وأقسم الجزائريون أن لا يسمحوا بتجديد الإتفاقية بينهم وبين نابولون بناء على النية السيئة التي صدرت عن فرنسا.

ومع التقدم الزمني في القرن السابع عشر أصبحت فرنسا والجزائر في مجرى التصادم المتزايد، وأدى إلى الإسراع به إنسحاب هيئة القرصان من التدخل في قضايا الأيالة وهذا لصالح النظام العسكري للدايات ومركزية القوة الفرنسية في عهد الملك الشمس وخليفته. وكانت هناك حيلة مفضلة لدى القباطنة الفرنسيين هي أن يلقوا بالغارب في ميناء الجزائر قريبا لدرجة كافية بحيث يشجعون الأسرى المسيحيين العاملين في أرصفة الميناء أو ورشة الصناعة ليهربوا للحرية عن طريق السباحة إلى السفن المنتظرة.

لقد كتب حاصي محمد في 1673 بمرارة إلى لويس الرابع عشر عن القبطان المسمى دالمراس D'Almeras الذي كان قد جلب ثمانية سفن إلى داخل الميناء في أوت وأرسى داخل المرمى العادي لبطاريات مدفعية الساحل، ففر إليه ستة وأربعون أسيرا، وبمجرد صعودهم رفع دالمراس الغارب وأبحر. ولاحظ الداي في المراسلة ذاتها أن هناك رجالا فرنسيين يعثر عليهم أحيانا كثيرة «في سفن أعدائنا، مثل سفن جنوا والبرتغال وإسبانيا وهولندا ومالطا، حيث يقاتلون ضد شعبنا ويميتون أفراده». ثم أن الأتراك الذين يفرون من الأسر في البلدان التي تكون الجزائر معها في حرب و«يلتجئون إلى ممتلكاتهم بسبب السلم الموجودة بيننا، يستعبدون ثم يرسل بهم إلى السفن». وأضاف أن سرقة المقبوض عليهم قد سببت لشخصه كثيرا من القلق «وأواجه عند ذاك بمالكيهم المتفرجين غضبا». وكما سيفعله الداي حسين في

1827 فقد لاحظ حاصي محمد متأذيا بعض الشيء: «لقد كتبنا لكم حتى الآن رسالتين أو ثلاثا دون جواب، وحينما تصل إلى حضرتكم، أخبرونا بكل ما يمكن من السرعة حول ما هي نياتكم، وهذا بهدف أننا ربما نتخذ المقاييس المناسبة ولكي نعلم إذا كنتم ترغبون في العيش معنا بسلم أم لا».

وخلال عمل القنصل جون لوفاشي Jean le Vacher القس المسؤول عن طائفة الجزويت في الجزائر حدثت الحوادث التي كانت لها معظم النتائج ذات الدلالة في التأثير على العلاقات الفرنسية الجزائرية حتى حوادث 1827 ـ 1830. فقد أخذ القس على عاتقه القيام بمجهودات جدية لإفداء كل الفرنسيين المقبوض عليهم في عاصمة القرصان والدواعي إنسانية تجاوز إلى العمل بالتوازي على رجوع الجزائريين (سواء كانوا أتراكا أو غير أتراك) الذين كانوا موقوفين في فرنسا. وفي 1676 تحصل على إطلاق سراح واحد وعشرين بحارا فرنسيا، فعادوا لوطنهم على الباخرة (القديسة أن ـ القديس جوزاف Ste Anne- St-Joseph) وذلك مقابل إثنين وعشرين تركيا حملوا إلى الجزائر على الباخرة نفسها. وقد شملت تكاليفه لهذه الجهود (سبعين جنيها وثمانية سوصات وثلاث دينارات)، كانت تدرج لصالح تزويد السفينة المذكورة أعلاه وتدفع من حيبه الخاص.

وقد أدت مجهودات لوفاشي الأخرى في هذا الإتجاه إلى نتائج غير موفقة إن لم تكن قد قادت إلى النكبات. ففي 1681 كتب إلى مجلس مدينة مرسيليا ناصحا بأن الديوان «قد إنتظر

بفارغ الصبر إعادة كل الأتراك والأهالي الذين كانوا لا يزالون في فرنسا لوطنهم» وبما أنهم وافقوا على الإجراءات نفسها التي كانت من قبل، فقد ترجى إرسال هييت Hayet آمر البحرية الملكية إلى الجزائر مع شهادة مكتوبة باللغة التركية وموقعة من طرف رؤساء الأتراك المقبوض عليهم في مرسيليا، تثبت أنه بموجب أمر ملكي فإن كل المقبوض عليهم قد نقلوا من العمل في السفن وأن حركتهم في داخل المدينة الفرنسية غير محددة. وبعد ذلك بسنة كتب لوفاشي يتساءل عما كان يحدث بين الجزائر وفرنسا، ولم يحصل على أي جواب في خصوص تساؤله هذا ولا أية أخبار عن السلم أو الحرب.

لم تكن للقصف الفرنسي للجزائر في 1660 أية نتيجة. وقد بدأ الفرنسيون في هذا الوقت يحضرون لأرمادا ثانية، على أساس أن القراصنة بدأوا مهاجمة السفن الفرنسية. والحقيقة هي أن الجزائريين قد أعلنوا بأن السلم قد تقطع من جراء عدم تحرير مواطنيهم المقبوض عليهم في فرنسا وإنتقموا لذلك ببيع كل الغنائم الفرنسية المستولي عليها بالجملة، وكان عددها في شهر نوفمبر 1681 وحده عشرين، من بينها باخرة كبيرة ملكية كانت تحمل مبعوث الملك في مهمة إلى إيطاليا وقد بيع إلى الرايس الأول مقابل 11200 دورو.

أرست الأرماد الفرنسية بميناء الجزائر في جوان 1683 بقيادة المركيز دوكان Duquesne. وقد أرسل بمذكرة شديدة اللهجة إلى بابا حسن الذي كان قد خلف صهره (أبا زوجته)،

كداي، طالبا إطلاق سراح ليس فقط كل الفرنسيين ولكن كل الأسرى المسيحيين أيضا في المدينة، ولما تأخر الداي بالإجابة، أمر دوكان بالقصف الذي خلف خسارة كبيرة، وقد طلب الجزائريون الهدنة وقبلوا إطلاق سراح الأسرى، وحمل 570 من المقبوض عليهم على ظهر السفن الفرنسية، ورافقهم كثير من الرهائن الذين طلبهم دوكان كضمان للهدنة. وكان واحد منهم هو حسين رايس، رئيس الطائفة الذي أخذ لقبه ميزامورطا Mezamorta التي هي تحريف لكلمة Messomorto «أي نصف الميت» في هذه المناسبة بسبب أن سفينته كانت قد قصفتها بالنيران إحدى السفن الحربية الفرنسية وهو نفسه كان قد ترك ميتا على السطح، لتعود إليه الحياة فقط بعد حصول الهدنة.

وقد أقنع ميزامورطا دوكان أنه إذا ما أطلق إلى الشاطئ فإنه يستطيع تحقيق السلم قائلا: «إنني أستطيع أن أعمل في ساعة أكثر من بابا حسن في خمسة عشر يوما». وبمجرد وصوله للحرية نادي به العساكر وأصبغوا عليه شيئًا من الغيبية كمرابط. وقد إستولى على السلطة، وشنق الداي وعمل لتوه على إعادة تنظيم تحصينات المدينة. وقد إستؤنفت المنازعات، وبعد شهر من الإصطدامات الداخلية ذهب جمهور ثائر إلى القنصلية الفرنسية وطردوها. وقد آخذوا لوفاشي على ما لحق بهم من الأذى وذهبوا به مع عشرين مقيما فرنسيا آخر في مدينة الجزائر واضعين كل واحد بالدور عند فم مدفع وظهره بإتجاه البحر، ثم يطلقون بهم في إتجاه أسطول الغزو بصورة عامة. ومنذ ذلك التاريخ فما بعد أطلق الجزائريون

على هذا المدفع بالذات إسم «القنصلي»: وهو الذي نقل في سنة 1830 إلى بريست Brest حيث يزين من حينئذ مدخل ذلك الميناء. وقد أكدت تلك الحادثة تصلب كل من الطرفين، وأكد ميزامورطا من جهته رغبته في صنع السلم، ولكنه لا يتعامل مع دوكان مهما كانت الظروف، وقد سماه بـ (الرجل الذي لا يوثق بكلامه). وقد عوض دوكان بتورفيل Tourville وهو الذي فاوض في أبريل 1684 «شروط سلم المائة عام».

ويشير الإحترام الذي أعطاه الباب العالي إلى أن الداي الجديد برهن على أنه حاكم فعال للجزائر. فقد حافظ على السلم أيضا، وكان هناك حركة كبيرة في الأسرى بين فرنسا والجزائر، ترافقهم أحيانا هدايا غنية. فقد جلب المركيز دامفرفيل D'Amferville أثناء إرسال مجموعة من الجزائريين ليعودوا لبلادهم، مبعوث الداي حاصي كافير الذي تسلم من الملك هدايا الوداع، ثلاث بنادق وثلاث مسدسات وسيفا مزركشا بالأحجار الكريمة، وثيابا فاخرة ومطروزات، وساعة ذات ست عناقيد، وإثني عشر ميدالية ذهب وست زرابي فاخرة وثرية شمع ثمانية. وقد رد الداي حسين بهدية من إثني عشر حصانا بربريا من أجود الأنواع.

ومهما يكن فإن إختلافات وجهة النظر في خصوص مركز فرنسا، وإعتقاد الجزائريين بأن الحاكم الفرنسي كان يقحم نفسه في شؤونهم ويتآمر مع القبائل ضد حامية عنابة، قد تسبب ذلك في إصدار الديوان إنذارا ضد مثل هذا التدخل. وقد رد

الفرنسيون بحملة أخرى، يقودها الجنرال ديستري D'Estrées وقد وصلت أمام ميناء الجزائر في جوان 1688 مع تشكيلة من واحد وأربعين سفينة، وألقت بإشارات الإنذار في كيس أرسل إلى الميناء الداخلي، وعندئذ بدأت في قصف إستمر خلال النصف الأول من جويلية، وقد خرب حوالي ثمانمائة منزل وعانت مساجد المدينة وجدرانها خسارة معتبرة. وقد قبل ميزامورطا توقيع معاهدة سلم جديدة، وهو العمل الذي أثار غضب الأوجاق لدرجة الثورة، وغادر الداي بسرعة مدينة الجزائر إلى تونس، حيث سافر منها إلى القسطنطينية لتسليم المنصب الذي وعده به السلطان.

لم يكن لحملة ديستري من نتائج إيجابية قد تفوق أية واحدة من سابقاتها، وإستقرار حكومة الأيالة بالذات في القرن الثامن عشر - كان معدل سنوات حكم دايات القرن الثامن عشر هو سبع سنوات - قد أدى إلى بعض الإنتظام في العلاقات الفرنسية - الجزائرية. وقد حلت من خلال تبادل المراسلات المباشرة بين رئيسي الدولتين أمور الشكاوي المتعلقة بخرق شروط السلم إلى درجة كبيرة. فلما إستولت باخرة حربية فرنسية - على سبيل المثال - على سفينة قرصان كانت تحمل في العادة الأسرى العائدين لبلادهم من الجزائر وإليها، وذلك عندما كانت في طريقها إلى وهران كي تشتري القمح من الأيالة وتعود لترسو في طولون، وجه الداي طلبه بإسترجاع الباخرة مباشرة إلى الملك. وقد إلتزم الجزائريون من جانبهم بصورة عامة بمراعاة التقليد القديم الذي يمنع عليهم أخذ الغنائم داخل ثلاثين ميلا من شاطئ البروفانس، تلك المنطقة الملحقة بمرسيليا، في حين

كانوا يخرقون هذا التقليد في مناطق أخرى، كما هو الشأن في إستيلائهم على الباخرة الجنوية مقابل باندول Bandole في 1728 وقد رفضوا إرجاعها بسبب الحرب القائمة آنذاك، وهذا بالرغم من مطالبة الباب العالي بالذات بإعادتها. ولكن الأمر كان كما عبر عنه الداي: «إن السلطة في الأيالة هي في أيدي الديوان والأوجاق، وهما فقط يستطيعان إتخاذ القرار».

لقد سببت الحرب بين فرنسا وتونس في 1711 ـ 1712 مصاعب للفرنسيين مع الجزائريين والسبب الأساسي في ذلك هو الفشل في التفريق بين الأيالتين. فقد ألقى القبض على سفينة جزائرية متوسطة مقابل طولون، وكنتيجة لذلك ألقت السلطات الجزائرية القبض على مسيري شركة إفريقيا (خليفة شركة لنش) في عنابة والقالة، وأقفلت دار بضائع الشركة. وقد سهل القضية إرسال الفرنسيين بسرعة دفعا إلى الجزائر للتعويض عن تحطيم باخرة من مارتيفوس كان قد فقد فيها كثير من التجار الجزائريين الذين كانوا في طريقهم إلى تركيا مع كل بضائعهم وتوابعها. ومهما يكن فإن الأيالة إستمرت في معارضة إصدار فرنسا الجوازات لمواطنين من جنوا ومن البلدان المسيحية الأخرى العدوة للجزائر، وحماية سفنها والأشخاص التابعين لها من الإستيلاء عليها من طرف القراصنة.

والنقطة السخنة الأخرى كانت هي الشرط المفروض من طرف الجزائريين بعدم السماح لأي كان بحمل السلاح بحضور الداي، وقد رفض القنصل ليون دولان Leon Delan (1731 ـ 1732) غاضبا أن يضع سيفه خارج حجرة الإستقبال، مدعيا أنه دون

كرامته وحقوقه كـ (قنصل، وفارس سان لازار، وضابط الملك) الخضوع لهذا الشرط. وهو القنصل نفسه الذي عمل سابقا كقنصل لفرنسا في كنديا Candia (بكريت) وتسبب في مشاكل كثيرة بصلافته وعنجهيته تجاه الأتراك، فقد عارض محاولة بحار من سان تروباز St. Tropez الإرتداد، بالرغم من أن المعاهدة بين الدولتين تنص بصورة دقيقة (في المادة 19) على أنه إذا أصر رجل فرنسي لثلاثة أيام متتالية على نيته في أن يصبح مسلما، فيجب الإعتراف له بما أراد، وبالنتيجة فقد تعين دولان في كنديا من جديد، وعوضه بونوا لومير Benoit Lemaire فترك سيفه خارج غرفة المقابلات، وإثر ذلك منحه الداي الحق في حمله داخلها.

إن المنافسات بين فرنسا وإنكلترا، وكذلك مع أمم أوروبية أخرى التي إحتدمت في معركة متزايدة للسيطرة على القارة والتنافس فيما بعد حول الممتلكات الإستعمارية قد شملت الجزائر بصورة واسعة من خلال أشخاص قناصل تلك الأمم. وقد تمتع الإنكليز خاصة ببعض الإمتياز في الوقت الذي كانت فيه شخصيات المبعوثين الفرنسيين لا تتناسب غالبا والمعاملات مع الأتراك الأكثر صعوبة في التقرب والأميل غالبا إلى التشدد. وقد قام قناصلة فرنسا بتظاهرات مختلفة لدى الدايات ولحكومتهم تتعلق بمؤامرات منافسيهم الإنكليز. وبناء على ذلك، فقد ألفت الكونت دوموربياس De Maurepas وزير البحرية في 1733 نظر الداي إبراهيم كي لا يسمع إلى «إقتراحات الإنكليز المضللة» بتأييد الجزائر لطرد إسبانيا من

وهران، وذلك مقابل إمتيازات تجارية، وأوضح لابرهيم أنه بقبول ذلك سيبدل جارا ضعيفا (إسبانيا) بآخر قوي، هو إنكلترا، ولكن الداي لم يتأثر بذلك، وكان جوابه هو الأمر بتبديل القنصل الفرنسي لومير لأنه بمثابة مصدر للتآمر.

توفي الداي بابا محمد في 12 جويلية 1791 عن عمر متقدم، واحد وثمانون عاما، بعد حكم هادئ إستمر أربعا وعشرين سنة، وكان في مراسلته يشير بإنتظام إلى «مدينة الجزائر، مكان المعركة المستمرة ضد الكفار» وذلك بالتساوي إلى جانب إحتجاجات الصداقة الحارة لدى فرنسا. وقد خلفه إبنه بالتبني حسن، الذي وافق في الحال على المعاهدات الموجودة في خصوص الصداقة والتجارة مع فرنسا. وقد أرسل لويس السادس عشر تهانيه في شهر سبتمبر للداي الجديد ولاحظ برضى قرار إرسال مبعوث إلى السلطان في القسطنطينية على متن باخرة فرنسية للحصول على قفطان التنصيب من سليم الثالث. وقد أخبره حسن «إن واجب الدايات الجدد هو إرسال مثل هذه السفارة والهدايا إلى الباب العالي»، وأنه للحمل قد طلب إستعمال باخرة فرنسية «لكونها الأسرع والمزودة بالبخار لأعلى درجة». وقد كان ذلك آخر إتصال بين الملكية في فرنسا والجزائر. ففي 1792 سقطت الملكية الفرنسية، واضعة في الإعتبار قطارا جديدا من الحوادث التي بمفعولها سيؤدي الإعتراف الذي خصت به جمهورية فرنسا من طرف الأيالة إلى الإسراع في الوقت المناسب بسقوط دولة القرصان.

لقد وجدت الثورة الفرنسية الأيالة تتجه بإستعداد حسن نحو الجمهورية في البداية. وقد أخبر المواطن [1] ڤاسبار مونج Gaspard Monge الذي أصبح فيما بعد رئيسا للمعهد الفرنسي في القاهرة وعضوا في مجلس الشيوخ حسن بتوليه السلطة على المصالح البحرية الفرنسية كوزير للبحرية، وصلاحيته المطلقة على جمهورية جنوا لتعيد باخرتين جزائريتين كانتا قد إستولت عليهما في المياه الفرنسية وبعثتا إلى طولون. وبالمقابل أخبر حسن الجمهورية الفرنسية بنيته لتشريف المعاهدات الفرنسية الجزائرية وقبوله إستمرار القنصل فيليب ڤاليير Philippe Valière في منصبه. وباشرت لجنة السلامة العامة التحقيق في حياد الأيالات الثلاث، بعدما رجع لديها أن الحرب مع دول العصبة غير مستبعدة. وأن المساعدة المقدمة لسفينة فرنسية هوجمت من طرف باخرة حربية إسبانية على مرمى البصر من مدينة الجزائر من طرف القراصنة في أفريل 1795 قد نظر إليها بكثير من الرضى كدليل على الإنسجام الحاصل بين فرنسا والأيالة. وكتب الداي قبل يومين من الإحتفال بالعيد التذكاري السادس لسقوط الباستيل، إلى اللجنة ليوصي خاصة بخدمات يعقوب كوهن بكري، وهو يهودي من مرسيليا وأبوه ميشال يعود أصله إلى ليفورنو، كان قد أسس قبل سنوات خلت قبل ذلك تجارة تصدير وإستيراد في مدينة الجزائر وكان قد كسب ثقة الرسميين في الأيالة. وكانت مؤسست ميشال بكري قد قدمت بعد على سبيل القرض حوالي ميلوني طن من القمح إلى البلديات والأسطول وإلى جيوش فرنسا.

---

1. كلمة المساواة التي خلفت عبارة السيد في إحدى مراحل الثورة الفرنسية. (المترجم).

وكان الإبن الأصغر لبكري هو نفطالي بوشناق Naphtali Busnach هو ممثل الشركة في مدينة الجزائر، في حين كان يهودي آخر، هو سيمون أبو قايه Simon Abucaya يحتفظ للشركة بمكتب في باريس حيث كان يطلق على نفسه «الممثل العام لدى الجزائر». وقد كانت ثقة الداي في فرنسا في ذلك الوقت لدرجة أنه قبل أن يقرض الجمهورية 200.000 جنيه إسباني، وذلك لمدة سنتين ودون فائدة، ومن خزينة الأيالة لتدفع تكاليف مؤسساتها القنصلية والتجارية في مدينة الجزائر.

ومع تجمع عاملي ظهور بونابرت وتوسع حروب فرنسا مع مناهضيها الأوروبيين، خلال سنتي 1796 و1797 إستمر بوشناق وبكري يزودان الجيوش الفرنسية بالقمح، في حين كان ممثلهما في باريس مستمرا على الضغط لقبض ثمنه. وقد نصح قنصل فرنسا الجديد في الجزائر، وهو سان أندري Saint André رؤساءه أن لا يدفعوا ثمن القمح حتى يتضح نفوذ «هؤلاء اليهود على عقل سيدي حسن» وأنه سوف لا يضر بمصالح فرنسا في الأيالة لصالح المصالح البريطانية. وفي الوقت نفسه أخبر سان أندري الداي أن إنتصارات بونابرت وحمله البندقية على الإنضباط وإطلاق سراح الأسرى المسلمين في جنوا وليفورنو وزنط وكورفو هي الدليل القوي على حسن النيات والصداقة المستمرة من جانب الجمهورية نحو الجزائر.

ولكن الأمر لم يكن كذلك. فقد إستمر الدايات يؤكدون مطالبهم بالدفع نيابة عن بوشناق وبكري، اللذين كانوا هم

رؤساءهما في الواقع، وإستمرت حكومة الإدارة في التهرب من مسؤوليتها. ومن الأسباب التي زعمتها أن المقاولين كانا يزودان الإنكليز في جبل طارق في الوقت نفسه. وغداة الحملة الفرنسية على مصر في 1798 تلقى التعليمات تاليران Talleyrand[2] أن يستقبل بوشناق ويقبل إلتزامات الديوان العائدة للبكريين. وقد قدم ممثل المؤسسة فاتورة من 2.297.415 فرنك، مؤكدا على خدمات المؤسسة الغير مدفوعة الأجر منذ زمن طويل. وقبل الفرنسيون، الذين كانوا متخوفين من أن الحملة القادمة ربما تستثير الجزائريين فيعترضوا مرورها عبر البحرض الأبيض المتوسط، دفع 170.000 جنيه كل أسبوعين حتى تكون الديون قد صفيت. وقد أوقفت ذلك الإلتزام الحرب مع الدولة العمثانية، ففي هذه المناسبة على الأقل عمل ضد مصالح الجز ائريين ولاؤهم للباب العالي.

وقد أصدر سليم الثالث فرمانا للجزائر بعد نزول نابليون بمصر، إلى جانب قفطان تنصيب الداي الجديد مصطفى (1798 ـ 1805) يأمر الأيالة فيه أن تعلن الحرب ضد فرنسا. وفي البداية عارض الجزائريون، ولكن وصول مبعوث ثان من الباب العالي بأوامر أكثر أجبرهم على التحرك. وقد دفعوا على ذلك بإنذار مبعوث سليم من أن عدم الطاعة في هذا الشأن سيعتبر خيانة، وسيلتحق حينئذ الأسطول العثماني بوحدة الأميرال كيث Keith الإنكليزية في المجيء إلى الجزائر ومضايقتها. وقد كان رد فعل فرنسا تجاه

2. وزير الخارجية الفرنسي آنذاك. (المترجم).

إعلان الحرب وسجن قنصلها مصادرة ملكية بكري وممثلة في باريس. وقد أعيد السلم في 1802 كنتيجة لمعاهدة أميان Amiens. وقد تحدث نابليون بكلام غير محدد عن إرسال حملة ضد الجزائر في معاهدة تلسيت (1807) السرية بينه وبين إسكندر روسيا، فنصت المادة 5 على «أن مدن إفريقيا، مثل تونس والجزائر ستحتل من طرف الفرنسيين وسيعطي السلم العام تعويضا لملوك صقيلة وسردينيا». ولكنه لم يتخذ أية خطوة جديدة، وبذلك ترك إحتلال دولة القرصان لمدة ثلاثمائة سنة إلى أيدي أخرى.

إزدادت الديون المستحقة لبوشناق والبكري في 1805 فبلغت 8.154.012 فرنك و51 سنتيما. وتبدلت الحكومة في الجزائر فحل محل مصطفى، أحمد كداي، لكن المطالبات والإتهامات إستمرت، فكل داي يطالب بالحصول ليس فقط على ما يعود إلى المقاولين اليهود ولكن بنصيبه الصحيح كرئيس للمقاولة ومضارب. وقد دفعت فرنسا للبكري 1.200.000 فرنك. وضعت في الحساب بمرسيليا، ورفضت دفع أكثر من ذلك. وفي 1819 وصل إلى مدينة الجزائر أسطول أوروبي صغير يقوده معا الأميرال الإنكليزي فريمنتل Framentle والأميرال الفرنسي جوريان دولاڤرافيير Jurien de la Gravière وقدما طلبا «من طرف دول أوروبا المتحدة» خوطب فيه الداي كـ «أمير»، كي تشترك الجزائر في الموافقة على تحريم القرصنة الموقع عليه في مؤتمر إيكس لاشابيل Aix la Chapelle وكان ذلك هو المجهود التعاوني الأوروبي الوحيد ضد الأيالة في كل تاريخها.

لقد أجاب حسين الذي كان رجلا مسؤولا بأنه سيستمر في معاملة أعدائه كأعدائه وأصدقائه كأصدقائه، ورأى أن هنالك فرقا كبيرا بين عمل أمته وبين السرقة الفرنسية المكشوفة المتمثلة في رفض فرنسا دفع ديونها المستحقة وفق قواعد العدالة، فقال للقنصل جاك دوفال Jacques Duval «أنه لو كان أحد رعاياي عليه ديون مستحقة لملك فرنسا، فإن العدالة ستعمل عملها في ظرف أربع وعشرين ساعة». وبدأ يشك في نوايا فرنسا. كما شك في دوفال أيضا بأنه كان يتآمر ضده وهو الذي كانت له إقامة طويلة في تراب الدولة العثمانية حيث كان أبوه مترجم لغات شرقية لدى الباب العالي. وقد زاد هذا العامل لديه من كره الأتراك ومن التباهي بأصله. وإزداد تشكك الداي حينما إتهمه القنصل بالمخادعة في خصوص الإستيلاء على سفينتين يملكهما البابا من طرف القراصنة الجزائريين، الذين كانوا قد أخذوهما إلى عنابة وباعوهما، وكانت الدولة البابوية ليست لها معاهدة علاقات مع الجزائر ولا تدفع جزية.

وفي 30 أفريل 1827 ذهب دوفال، تماشيا مع التقليد المقام منذ مدة طويلة، ليهنئ الداي بمناسبة عيد بيرام الكبير الذي يتبع نهاية رمضان. وهناك خلاف حول ما حدث عمليا في تلك المناسبة، غير أن ضربة على الكتف بواسطة المروحة المطروزة التي أعطاها للقنصل كعلامة على نهاية المقابلة قد فسرت كلعنة للشخص ولشرف فرنسا. وخلال الثلاث سنوات اللاحقة حافظ الأسطول الفرنسي على حصار متقطع للجزائر، في حين كان

الباب العالي يحاول التوسط في هذا الخلاف. فقد خشي السلطان محمود الثاني من ضياع تراب عثماني، ولكن الداي كان واثقا من أن الدول الكبرى التي كانت تحمي الجزائر دائما ستستمر على ذلك، قد تشبث برأيه.

لقد تجوهلت محاولات محمود للوساطة وتجوهلت إنذاراته لحكومة الجزائر بفرمان بعد فرمان أن رفضها لتهدئة النزاع مع فرنسا ستكون له عواقب وخيمة. وفي مارس 1830 قام السلطان بالمحاولة الأخيرة. فعين خليل، المفتي الكبير السابق في الجزائر، والذي كان آنذاك يعيش متقاعدا في أزمير، كي يذهب إلى عاصمة القرصان ويحصل على «السلم قبل الحرب» بين الداي وفرنسا. وقد نصت أوامر محمود إلى المفتي السابق من بين ما تضمنته «إني أخبرت السفير الفرنسي في القسطنطينية بمهمتك، بما أن الجزائر تحت حكمي وهناك سلم بين دولتي ودولته سيستمر إلى الأبد». وقد أمر المرسول بإقناع الجزائريين ليطيعوا رغبات السلطان كعلامة على ولائهم له ومن هنا ليتوسط في محادثات الوجه للوجه. ولسوء الحظ، فإنه حين وصل تونس كان الوقت قد أصبح جد متأخر بعد، ولم يسمح له التونسيون، كما لوحظ من قبل، بمتابعة طريقه إلى الجزائر.

والنتيجة هي أن أيالة الجزائر قد إختفت من طبخة دول البحر الأبيض المتوسط بسرعة وشمولية كما كانت قد ظهرت. فقد كانت قد ولدت في عصر عنيف وماتت في آخر، والفرق بينهما أن وحشية الثاني كانت إقتصادية وإستغلالية أكثر منها

دينية. ولقد فتح سقوط الجزائر لتهافتات الإستعمار الأوروبي على إفريقيا شكلا أكثر إيجابية من سقوط مصر لجيش نابليون بالنسبة للشرق. وقد وقفت الجزائر لثلاثة قرون كعائق قوي أمام التدخل الأوروبي، وفي أثناء ذلك طبعت تصميما تركيا نهائيا، ومعيارا مميزا أصله من الشرق، على البحر الأبيض المتوسط الغربي. إن أبراج المراقبة على السواحل الإسبانية والإيطالية والفرنسية تحرس اليوم أرض سلم ممتدة في الداخل، ولكن حجارة بنائها المتداعية تشهد على تلك الحقبة الطويلة حين كان القرصان الجزائري هو أعتى وجه جبار في عصره.

البيبليوغرافيا المختارة

إن القصة الكاملة لمدينة الجزائر القرصانية يمكن الحديث عنها فقط من خلال ضم كل القطع المتكونة من مجموعة كبيرة من المصادر المتنوعة إلى بعضها. وإن الحديث بثقة عن دورها في تاريخ البحر الأبيض المتوسط قد يطلب إعادة النظر في الوثائق المعروفة والتي لم يتم في السابق إقامة العلاقة بين بعضها البعض بسبب إختلافها الثقافي واللغوي والسياسي. إن تسجيلات وقائع الدولة الجزائرية، إذا كانت قد وجدت، فقد إختفت. ويبدو أنه لم يكن هناك أي موقف رسمي لمثل العمل الأرشيفي داخل محيط الإدارة الجزائرية. والمؤرخون العثمانيون وحافظوا تسجيلات القصر، ربما لوضع الجزائر أو لبعدها، فإنهم كانوا يأخذون الملاحظات بخصوص دولتها أساسا حينما تؤدي مساهماتها إلى تقدم معين للمصالح العثمانية، وما في غير ذلك إلا لماما. وبالنتيجة فإن معظم العمل الفهرسي لا يزال ينتظر العمل في الجزائر. وهناك تقييدات من الدرجة الأولى حول الحياة الجزائرية قد إحتفظ بها الملاحظون الأوروبيون

والمسافرون وممثلو دول البحر الأبيض المتوسط المسيحية المقيمون في عاصمة القرصان.

ولا يزال المصدر البيبليوغرافي الأساسي هو:

SIR ROBERT L. PLAYFAIRE, *A bibliography of Algeria from the expedition of Charles V in 1541 to 1887*. Bibliography of the Barbary states series, Royal geographical society supplementary papers, Vol. I, London, William Clower & son : 1889.

والفهرست في كتاب:

CH.A. JULIEN, *Histoire de l'Afrique du Nord*, Paris, Payot, 1952.

كبير ولكنه أغفل كليا المصادر التركية وأغفل إلى حد كبير أيضا المصادر الإسبانية والإنكليزية والإيطالية. والدراسة العلمية الوحيدة بهذا القياس في لغة الأتراك عن العثمانيين في شمال إفريقيا حتى هذا اليوم هي:

AZIZ SAMIH ILTER, *Simali Afrik'ada Türkler* (2 vol. ; Istanbul, 1937).

وهي تستند على وثائق الأرشيف العثماني وتأخذ منه، ولا تحتوي إلا على القليل من التاريخ الإقتصادي والإجتماعي. والحفنة من المصادر التركية الثانوية، مثل:

FUAD CARIM, *Cezayir'de Türkler* (Istanbul, SANAT, Basimevi, 1962).

تأخذ بكثرة عن إيلتر أو أنها تعيد تأكيدات المصادر المعتادة الأوروبية عن الجزائر.

وتدرج الوثائق المتعلقة بدراسة جزائر القرصان إلى أربعة أصناف عامة هي: المجموعات الأرشيفية، والمعاهدات والوثائق، والمصادر الأولية، والمصادر الثانوية، وأن الأغلبية الكبرى من

هذه الأخيرة تؤخذ من التقييدات الأولى مع قليل أو لا وجود لتفسير ما. وتضاف إلى هذا بعض اليوميات، وخاصة *Revue Africaine* التي نشرتها الجمعية التاريخية الجزائرية في مدينة الجزائر من 1856 إلى 1962 فهي تحتوي على ثروة من الوثائق التي ترجمها علماء فرنسيون من وثائق عربية أو تركية أصلا وذلك خلال فترة الحكم الفرنسي في الجزائر. وقد إحتفظ بالمجموعة الكاملة من هذه المجلة القيمة في وثائق ما وراء البحار بجامعة إكس ـ مرسيليا، في إكس أن، بروبانس، بفرنسا.

المجموعات الأرشيفية

– في الأرشيفات البلدية لطولون. سلاسل، وثائق الميناء، راجع خاصة CC 523.

– الوثائق الولائية لبوش دورون. إيداع جوبير. سلاسل 3575، سجل 36، سلاسل E 399، سجل 58، ف 987.

– الوثائق التاريخية للغرفة التجارية بمرسيليا. سلاسل أ أ، أصول قنصلية الأمة الفرنسية في مدينة الجزائر، سلاسل ج أرقام 14001338 مراسلات القناصل، حسابات الأمة الفرنسية، عقود الكثلكة .. قارن أيضا:

OCTARE TEISSIER, *Inventaire des archives historiques* .. Marseille, société historique, 1939.

– وثائق سيمانكاس (سلامانكا)، بادوليد (إسبانيا) (يشار إليها أحيانا بالأرشيفات العامة لإسبانيا). هناك ثمانية عشر سجلا متنوعة المحتوى عن العلاقات الإسبانية الجزائرية (تقييدات عن الأسر، والحملات، والتسلحات، وما إلى ذلك).

قارن أيضا:

D. ANGEL DE LA PLAYA BOROS, *Inventario et Guia del investigador*, Madrid ; sociedad de Bibliofilos Espanöles, 1962.

- باشاكانليك أرشيفي (باشوكالات أرشيفي سابقا) - وهي وثائق مكتب الوزير الأول في إسطمبول. والإيداع الأساسي للإتصالات بين الباب العثماني والأوجاق هو السلاسل دفترلر أي أحكام أي مهمي أي ديوان أي هومايون Defterler-i-Ahkam-i-Mühimme-i-Divan-i-Humayun (أي سجل مرسومات الديوات الإمبراطوري)، وتختصر عادة مهمي دفترلري Mühemme Defterleri .

- حارسي وكالتي Hariciye Vekaleti (أرشيف وزارة الخارجية العثماني) في إسطمبول. وقد وضعت هذه الوثائق مع المذكورة أعلاه في مجموعة المباني المعروفة سابقا بالباب العالي، وهي تحتوي على مراسلات بين الباب العالي ودول أوروبا القوية في خصوص الجزائر. وبعض هذه الوثائق في اللغة الأصلية التي كتبت بها، والبعض الآخر هو نسخ من الإتصالات الأوروبية مترجمة إلى اللغة التركية العثمانية. والمهم منها هنا هو: Dosya 708, *Cezayir'in Fransa Tarafindan isgali Mesail-i Siyasiye* (أي المشاكل الدبلوماسية المتعلقة بإحتلال فرنسا للجزائر)، (أي أرشيفات متحف قصر طوبكابي) *Topkadi Sarayi Müzesi Arsivi* أرقام 5136، 5148، 3584، 3454.

في إسطمبول، وبها إرشادات قليلة عن الجزائر في مجموعات E وربما وجدت بعض الوثائق الأرشيفية في مجموعة (أرشيفات الدولة في دوبرفنيك) Acta turcorum, Drzavni archivu Dubrovniku في دبروفنيك بيوغسلافيا، وهي المعروفة سابقا بجمهورية راقوسا

Ragusa فهناك وثائق الأمة اليهودية المحفوظة في ليغورن بإيطاليا. وهناك وثائق أيالة تونس المحفوظة في وزارة الخارجية للجمهورية التونسي بمدينة تونس، وهناك Real Academia بمدريد في إسبانيا.

مجموعة المعاهدات والوثائق

CHARRIERE, Ernest, Comp. *Négociations de la France dans le Levant* ... 4 vols., Paris, imprimerie nationale, 1848-60, 1 vol.

يتعلق بالجزائر.

HARRIS William, éd., *A compelte collection of treaties subsisting between great Britain and France, Spain, Algiers* ... 1456-1763, London, J. Steele and J. Milan, 1779.

راجع جزء 14، أرقام 3 و23

HERTSLET, LEWIS, Comp., Hertslet's commercial Treaties. 31 vols., London, Henry Butterwoth ; 1835.

يتعلق بالجزائر.

- Vol. 1, Treaties of peace and Commerce, Algiers.
- Vol. 3, Declarations respecting Algiers.
- Vol. 5, Act of parliament respecting British Sovereignty.

إعترفت إنكلترا بالسيادة الفرنسية على الجزائر في 30 ماي 1837.

MAS-LATRIE, LOUIS DE, éd., *Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique du Nord* ... 2 vols., Paris, Plon 1866, supplément, Paris, J. Baur, 1872.

NOURADOUNGHIAN, Gabriel, 1Comp., *Receuil d'actes internationaux de l'Empire Ottomane*, Paris, Librairie Cotillon, 1900.

PLANET EUGENE, *La correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France*, 1597-1833, 2 vols., Paris, 1898.

وهو سجل وثائقي قيم جدا مع هوامش توضيحية كبيرة لتلك المراسلات.

TESTA BARONI de., *Receuil des traités de la porte ottomane avec les puissances étrangères*, Paris, chez les auteurs, 1898.

المصادر الأولية

ARANDA EMMANUEL, *Relation de la captivité et liberté du sieur Emmanuel d'Aranda*, Paris, 1696.

وقد طبع في الأصل بالإسبانية في مدريد 1642 ثم طبع بالإنكليزية في لندن 1666.

D'ARVIEUX (Le Chevalier), Mémoires du Chevalier d'Arvieux. Ripi طبع من طرف Jean-Baptiste Labat, 6 vols., Paris, 1735.

وعلى الأخص الجزء 5 وقد كان داربيو قنصل فرنسا في مدينة الجزائر بين 1674 و1680.

DALRYMPLE, Major WILLIAM *Travels through Spain and Portugal with a short account of the Spanish Expedition against Algiers in* 1775, London, J. Almon, 1777.

DAN (Rev. Père), Histoire de barbarie et ses corsairs, des Royaumes et des villes d'Alger, Paris, 1637, 2ème éd., 1649.

وقد ترجمه إلى الهولندية G. Brockhuijsen وطبع في أمستردام سنة 1648.

DAVIES. WILLIAM, *A true relation of the travels & most miserable captivity of William Davies*, Barber-Surgeon of London ; under the Duke of Liverno... London, 1614.

ويتعلق الفصل الثاني بالجزائر التي يسميها أرجيار Argiar.

GALAN, DIEGO, *Gautiverio y trabajos de Diego Galan*, Madrid, sociedad de Biblifilos Espanöles, 1913.

GRAMAYE (or GRAMMAYE, or GRAMMEY), (Sieur Jean-Baptiste), *Les cruautés exercées sur les chrétions en la ville d'Argier en Barbarie*, Paris, 1620.

الطبعة الإنكليزية في :

SAMUEL PURCHAS, Purochas *His Pilgrimage, or nations of the world* ... observed, vol. II 5 books (4 vols.).

HAEDO, (Fray Diego de), *Topographie e Historia general de Argel*. Valladolid, Spain, 1612.

الترجمة الفرنسية المنشورة في المجلة الإفريقية في 1870 ثم أعيد نشرها من طرف:

Sociedad de Bibliofilos espanôles in vol. 3, Madrid, 1927-1929.

Epitome de los Reyes de Argel, Valladolid, 1612.

يشتمل هذان الكتابان اللذان كتبهما هايدو تقريبا كل ما هو معروف عن جزائر القرن السادس عشر.

LAUGIER de Tassy, N., *Histoire de Royaume avec l'état présent de son gouvernement*, Amsterdam, 1725.

لقد كان المؤلف مندوب البحرية من طرف ملك إسبانيا في هولندا وزار الجزائر في 1685.

LOSADA, F. Gabriel Gomez, *Esuela de Trabajos*, 4 vols., Madrid, 1970.

أنظر vol. II, Noticias y gobierno de Argel.

LOSADA, *Con la Vida del Martyr Pedro Pascual de Valencia*, Madrid, 1670.

MARANA, Jean-Paul, *Dialogo Fra Genova et Algieri, Gitta fulminate dal Giova Gallics*, Amsterdam, 1685.

وقد صدرت الطبعة الفرنسية في العام نفسه تحت عنوان:

Dialogue de Gènes et Alger ...

MARMOL-CARVAJAL, L., Description général de Africa ... 3 vols., Granada, Spain, 1573-1599.

والترجمة الفرنسية قام بها : History of Algiers (London, 1728)

PIERRE D'ALBANCOURT, *L'Afrique de Marmol*, 3 vols., Paris, 1867.
MORGAN, JOSEPH, *A compleat history of the present seat of war in Africa* ... with a new map of the kingdom of Algiers, London, 1732.

وكتاب المؤلف نفسه هو نسخة مستولي عليها من Laugier de Tassy (المذكور سابقا).

NICOLAY, (Nicolas de), *The peregrinations & voyages made into Turkie* ... London, Thomas Dewson, 1585. وطبع في:

وقد ترجمه T. Washington وأيضا طبعت Purchas .

NOAH, Mordecai M., *Travels in England*, France, Spain and the Barbary states, New York, 1819.

وهو يحتوي على نص «معاهدة السلم والصداقة بين الولايات المتحدة والجزائر» 5 سبتمبر 1795 التي أقرها مجلس الشيوخ في 2 مارس 1796.

PANANTANI, Pilippo, *Aventura e osservasioni sopra la costa du Barbaria*, 2 vols., Florence, 1817.

وقد قام بالترجمة الإنكليزية:

EDWARD BLAQUIER, *Narrative of a residence in Algiers* ... London, 1818.

PITTS, (Joseph), A *true and faithful account of the religion and manners of the Mahometants* ... Algiers, London, 1738.

RANG, Sander and FERDINAND Denis, *Fondation de la Régence d'Alger* ; *Histoire de Barbarousse*.

(وهو ترجمة مخطوط عربي من القرن السادس عشر بعنوان غزوات عروج وخير الدين).

(Ghzawat'Arujwa khair al-din), 2 vols., Paris, 1837.
ROUSSEAU, (Alphonse), Chronique de la Régence d'Alger.

وهو ترجمة لكتاب الكيلاني - الزهرات النيرات:

AL-GAYLANI, *Al'zohrat al-Nayarat*, Alger, 1841.
SALAME, (A.), *A narrative of expedition to Algiers under the command of the right Hon.* Viscount Exmouth, London, 1819.

وقد رافق المؤلف الحملة كضابط ترجمان.

SHALER (William), *Sketches of Algiers*, Boston, Century, 1826.

وقد كان المؤلف قنصلا للولايات المتحدة في الجزائر حتى 1826، ويحتوي الكتاب تقرير شاهد عيان على هجوم إكسموث ويوميات قنصلية إحتفظ بها خلال عام 1823.

SHAW, (Rev. Thomas), *Travels and observations relating to several parts of Barbary and the Levant*, Oxford, 1738.

TYLER (Royall), *The Algerine captive*, or the life and adventures of Doctor Updlike, N.H.D. Carlisle, Gainesville, Fla., Scholars Fascimiles and Reprints, 1967.

وبالرغم من أن هذا العمل خيالي إلى حد كبير، فإنه عمل أحد الكتاب الأمريكان الأوائل ويحتوي على قدر كبير من المعلومات الأولية الهامة حول دولة القرصان. ويعود القرار إلى دافيد همفريز الذي كان الوزير المفوض للولايات المتحدة في لشبونة وكان مكلفا بالمفاوضات حول إطلاق الأسرى من سجون الجزائر.

المصادر الثانوية

ABUN NASER, (Jamil), *History of the Maghrib*. Cambridge, Cambridge University Press, 1971.

BONO, (Salvatore), I *Corsari Barbareschi*. Turin, 1964.

BOYER, (Pierre), *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*. Paris, Hachette, 1963.

BRADFORD, (Ernle), *The Sultan's Admirad*. New York, Harcourt, Brace World, 1968. Account of the life to Kheireddin.

Mediterranean : Portrait of a Sea-London, Hodder & Stroughton, 1971. Has a chapter on the corsairs.

ESTERHAZY, (Walisin), *De la dominiation turque dans l'ancienne Régence d'Alger*. Paris, Charles Gosselin, 1840.

FISHER, (Geoffrey), *Barbary Legenal*. Oxford University Press, 1957.

DE GRAMMONT H.D. *Histoire d'Alger sous la domination turque*. Paris, 1887.

Marine de Soliman le Grand. Paris, Plon, 1887.

HUBAC, (Pierre), *Les Barbaresque*. Paris, Editions Bergerlevrault, 1949.

MASSON, (Paul), *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque*, 1560-1793. Paris, 1903.

MERCIER, (Ernest), *Histoire de l'Afrique septentrionale depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française*. 3 vols. Paris, Leroux, 1891. See in particular vol. III.

PLAYFAIR, (R.L.), *The Scourge of Christendon : Annals of British Relations* with Alger prior to the french conquest. London, Smith Elder & Co, 1884.

RENAUDORT, (M.), *Alger : Tableau du Royaume de la ville d'Alger* ... 4ème édition, Paris, Librairie Universelle, 1830.

RUSSELL, (Michael), *History and present condition of the barbary states, comprehending a view of their civil institutions, antiquities, arts, religion, literature, commerce agricultural and natural production* ... Edinburgh, Oliver and Boyd, 1835.

من مؤلفات المترجم

1) دروس من التاريخ الحديث (بالإشتراك مع آخرين)، القاهرة، 1968.

2) مملكة سنغاي في عهد الإسيقيين 1493 . 1591، الجزائر 1972.

3) أسئلة الأسقيا محمد وأجوبة المغيلي، الجزائر 1973.

4) تاريخ المؤسسات الجزائرية قبل الإحتلال الفرنسي، وهي نصوص ودروس ألقيت ونوقشت مع طلبة كلية الحقوق . بجامعة الجزائر . خلال سنتي 75 . 1977، وفق البرنامج الرسمي المقرر لهم.

5) الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية، الجزائر، 1974.

6) AHMAD Al-Bakkay of Timbuctu - *An historical study of his political and religious* rule 1847-1866, London, 1974.

7) أفريقيا جنوب الصحراء في مؤلفات العرب والمسلمين (تحت الطبع).

الفهرس

الفصل السابع

طبع هذا الكتاب في سبتمبر 2007
بمطابع **دار القصبة للنشر**
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2007.

وليم سبنسر

الجزائر في عهد «رياس» البحر

هل سبق لمثل هذه الدراسة من حيث تنوع المصادر والعمق أن رأت الضوء حتى الآن في خصوص موضوعها و موضوعيتها ؟ إن الجواب هو لا بكل تأكيد، ذلك أن مادة التاريخ مادة جذابة، فهناك الهواة الذين يكتبون بالعاطفة والفكر الغير حيادي، وهناك الأكاديميون أصحاب المهنة الذين يعتمدون على الوثائق ويقومون بالأبحاث العميقة، والأستاذ الدكتور وليم سبنسر كباحث أكاديمي ممتاز، هو من بين هؤلاء الأخيرين، فقد بحث عن جميع المصادر حول موضوعه، وقارن بين جميع الوثائق المتاحة بمختلف اللغات، وأثبت بما لا تتطرق إليه الشكوك أن دولة الجزائر في عهد " الرياس" كانت دولة قوية، وفي حدودها الحالية، وأن شعبها كان متماسكا ومتحدا، وذلك مما مكنها من مجابهة جميع أعدائها على كثرتهم وبفعالية قل مثيلها، وهي لم تضعف في الأخير إلا بفعل اختلال موازين القوة لديها مع أعدائها. إن هذا الكتاب مشبع بالمعلومات والتفاصيل التي قد لا يعرفها الكثيرون حول الدولة الجزائرية ومجلس ديوانها وأنظمتها الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية آنذاك، مما يجعله جديرا بالقراءة والتمتع بمحتواه ؛ ولا تفوتنا هنا الإشادة بالمجهودات التي بذلها المؤلف لإخراج هذا الكتاب الثمين والثمين جدا في موضوعه.



دار القصبة للنشر


ردمك : 3- 695- 64- 9961- 978
9 789961 646953